

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة





مجلة الونشريس

للدراسات التّاريخية

مجلة علمية تاريخية دولية محكمة سداسية تصدر عن قسم التاريخ
بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة - الجزائر









المجلد 02، ع2، ذو الحجة 1444هـ/ جويلية 2023

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –الجزائر

مجلة الونشريس للدراسات التّاريخية

مجلة علمية تاريخية دولية محكمة سداسية تصدر عن قسم التاريخ بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.

إدارة المجلة

السنة الثانية، المجلد الثاني، العدد 02، ذو الحجة 1444هـ/ جويلية 2023م

التعريف بالمجلة:

مجلة علمية تاريخية دولية محكمة سداسية، مجانية الوصول. تصدر عن قسم التاريخ بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ولاية عين الدفلى (الجزائر)، وهي نصف سنوية. تنشر بحوث ومقالات علمية أصيلة ورقيا وإلكترونيا متاحة للقراءة والتحميل. والمجلة مفتوحة للباحثين من داخل الوطن وخارجه لنشر إنتاجهم العلمي، الذي تصف بالأصالة والجدة.

مجالات النشر بالمجلة:

المجلة متخصصة في الدراسات والأبحاث التاريخية بمختلف الميادين والتخصصات (قديم، وسيط، حديث، معاصر)، ومعالجة جميع إشكاليات حقل البحث التاريخي والحقول المرتبطة به، مثل علم الآثار وعلم المتاحف وعلم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وتاريخ فلسفة العلم، وتاريخ التعليم. كما أن المجلة أحيانا تخصص أعداد خاصة لنشر موضوعات متخصصة أو أعمال ملتقيات.

أهداف المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر البحوث والدراسات التاريخية المتخصصة، وإلى مواكبة جهود البحث التاريخي في الجامعات الجزائرية والدولية، وتوفر منصة أكاديمية للباحثين لنشر المعارف التاريخية بقصد المساهمة في العمل المبتكر في هذا المجال ببحوث معروضة بدقة وموضوعية تلتزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميا، كما تهدف لتطوير البحث الأكاديمي العلمي في الجزائر.

شروط النشر:

1. لا تقبل إلا البحوث التي لم يسبق نشرها، كما يجب ألا يقدم البحث المرسل للمجلة للنظر في نشره إلى دورية أخرى قبل أن يخطر الباحث من قبل رئيس تحرير المجلة بالاعتذار عن نشره.
2. يجب اعتماد طلب النشر في المجلة من قبل جميع المشاركين في البحث وموافقة الجهات المسؤولة في حالة وجود ضرورة إلى ذلك.
3. في حالة قبول البحث أو أثناء إعداده للنشر في المجلة، يجب عدم نشره في أي جهة أخرى بنفس الصيغة واللغة أو أي لغة أخرى.
4. عند تقديم الباحثين مسوداتهم للنشر في المجلة، فإن حقوق الطبع والنشر تنتقل كاملة إلى الناشر بعد إخطارهم بقبوله للنشر.
5. تغطي حقوق الطبع إنتاج وتوزيع البحث وكذلك إعادة الطبع والاستنساخ والمصورات المصغرة وقواعد المعلومات الإلكترونية وشرائط الفيديو أو أي إعادة إنتاج بطبيعة مشابهة وكذلك الترجمة.
6. في حالة البحث المشترك، يعتمد الباحث الأول المدون مع عنوان البحث مرجعاً للبحث.
7. بعد قبول البحث وفي مرحلة إعداده النهائي للنشر، يتم إرسال وثيقة انتقال حقوق الطبع والنشر إلى الباحث للتوقيع عليها (الوثيقة متوفرة وهي قابلة للتحميل على موقع المجلة).
8. يفترض أن المعلومات والآراء والأحكام الواردة في هذه المجلة صحيحة ودقيقة في وقت طباعتها، ولا يتحمل الناشر أو المحرر أية مسؤولية قانونية عن أي نقص أو أخطاء ترد في البحوث.
9. المفاهيم والآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها.

أخلاقيات النشر في المجلة والتحكيم

تعتمد المجلة أخلاقيات النشـر لضـمان نوعية جيدة للبحوث المنشـورة، وهي تلزم أطرافها من هيئة مشرفة وناشرين ومحكمين الالتزام بمبادئ ميثاق أخلاقيات النشر، وتحرص على ضـمان حقوق الباحثين والمؤلفين، وسـرية التحكيم، وجودة التحكيم من خلال انتقاء أجود المحكمين المتخصصين، وهي تلزم الناشرين باحترام قواعد النشر وإجراء التصحيحات المطلوبة من المراجعين. وهذه التقارير أسـاس القبول، أو التأجيل، أو الرفض، لأي بحث أو دراسـة مع العلم أن المجلة يمكنها أن تطلب إدخال التعديلات التي تراها مناسـبة بناء على تقارير المحكمين.

فهرس المجلد 02، العدد 02 – العدد التسلسلي 04

الكلمة الافتتاحية لمدير المجلة:

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين، و بعد، سيداتي سادتي الزميلات و الزملاء الأساتذة، بناتي أبنائي الطلبات و الطلبة، إنه لمن دواعي سرورنا أن نتقدم إليكم بهذا المولود العلمي الجديد، والذي نأمل أن يكون لبنة جديدة تضاف إلى اللبنات التي سبقتنا في بناء سرح الجامعة الجزائرية، و حلقة من حلقات الجهد المبذول في طريق البحث العلمي الجاد للباحث الجامعي، وأننا إذ نقدم لكم مجلة الونشريس للدراسات التاريخية إنما نقدم لكم مجلة دورية محكمة نصف سنوية تصدر عن قسم التاريخ لجامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

إن غايتنا الأولى وهدفنا الأسمى من هذه المجلة هو توفير المجال الحر للإبداع العلمي و مجال خصب و منتج للأفكار الجديدة و المعرفة، فكما قال الشيخ محي الدين بن العربي " الطريق إلى الحقيقة يتعدد بتعدد السالكين" فنسأ الله العلي القدير أن يجعل من هذا الفضاء أحد الطرق المؤدية إلى الحقيقة العلمية الخالصة، و أن ينبر طريقنا إلى سلك الطريق القويم في مجال البحث العلمي.

مملكة أكسوم ودورها في انتشار المسيحية في إفريقيا الشرقية قبل الاسلام

The Kingdom of Aksum and its role in the spread of Christianity in East Africa before Islam

الطيب قديم*
مركز البحث في العلوم الإسلامية
والحضارة – الأغواط (الجزائر)
t.guedim@crsic.dz

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2021/05/05	2023/04/17	2023/07/31

الملخص:

حضارة مملكة أكسوم هي من بين أهم الحضارات التي قامت في إفريقيا الشرقية على جبال عدوة شرق تجراي بإثيوبيا (تعرف قديما باسم الحبشة)، وأغلب الظن أنها نشأت خلال القرن الأول ميلادي، إذ لا يعرف تاريخ قيامها بدقة، وعرفت ازدهارا ما بين القرنين الرابع والسابع ميلاديين، وسقطت في القرن العاشر ميلادي.

وتعتبر أكسوم من أولى المناطق التي شهدت دخول المسيحية في دول شرق إفريقيا، وهي بمثابة بوابة دخول النصرانية إلى هذه المنطقة. بداية من القرن الرابع ميلادي في عهد الملك عيزانا، حيث اعتنق هذا الملك المسيحية، ويعتبر أول من تنصر من ملوك هذه المملكة، ثم انتشرت المسيحية في كامل أنحاء أكسوم خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين. وبدأت تتراجع خلال القرن السابع ميلادي.

الكلمات المفتاحية: مملكة أكسوم؛ المسيحية؛ حضارات شرق إفريقيا.

Abstract:

The civilisation of the Kingdom of Aksum is one of the most important civilisations in Eastern Africa, the mountains of Adwa east of Tigray in Ethiopia (formerly known as Abyssinia), and probably originated during the first century AD, the date of its establishment is not known precisely, and flourished between the fourth and seventh centuries

AD , And fell in the tenth century AD .Aksum is one of the first places to see Christianity in East Africa and serves as the gateway to Christianity in this region. Beginning in the fourth century AD in the reign of King Ezana, where he converted to Christianity, and was the first to win in the kings of this kingdom, and then spread Christianity throughout the whole of Aksum during the fifth and sixth centuries AD. And began to decline during the seventh century AD.

Key words: Kingdom of Aksum; Christianity; East African Civilisations .

مقدمة:

شهدت منطقة شرق افريقيا خلال القرن الأول ميلادي قيام مملكة أكسوم، والتي عرفت أزهى عصورها في الفترة الممتدة من القرن الرابع إلى القرن السابع ميلادي، وأهم حدث في تاريخها هو دخول المسيحية في القرن الرابع ميلادي بالرغم من أنها كانت قد وصلت إلى مصر منذ القرن الأول ميلادي، وكان أول من تنصر في هذه المملكة هو الملك عيزانا وأصبحت بذلك دين الدولة ثم انتشرت في باقي المناطق في أكسوم. وفي هذه المداخلة سأتكلم عن انتشار المسيحية في افريقيا الشرقية وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف دخلت المسيحية الى أكسوم (الحبشة اثيوبيا حاليا)؟ وكيف انتشرت في شرق افريقيا؟

وكيف تمكن هذا الدين الجديد من المعتقدات المحلية، وأصبح الديانة الرئيسية للدولة؟

ويهدف هذا البحث إلى إبراز الأهمية التاريخية لمملكة أكسوم والتحولات التي شهدتها، وكيف ظهرت كقوة في إفريقيا الشرقية وفي اثيوبيا المعروفة قديما باسم الحبشة، حيث عرفت هذه المملكة إلى جانب القوة العسكرية والمكانة الإقتصادية والتجارية تحولا هاما في الحياة الدينية، من الوثنية إلى المسيحية التي دخلت وانتشرت في المنطقة وأصبحت الديانة الرسمية للمملكة، وأول من اعتنقها هم حكامها. وعملوا على ترسيخها.

أما المنهج المتبع هو المنهج التاريخي الوصفي لعرض الوقائع والأحداث التاريخية والتطورات والتحولات التي شهدتها أكسوم خاصة دخول وانتشار الديانة المسيحية.

1- لمحة تاريخية عن مملكة أكسوم

أكسوم هي مملكة في القرن الافريقي شرق افريقيا كانت تشمل أراضي اثيوبيا واريتيريا وجنوب شرق السودان اليوم، تبعد عاصمتها عن البحر الأحمر بحوالي 187 كلم. وتقع في منطقة محصنة طبيعيا تمتد شمالا من منطقة كيرون (Keron) حتى لومبا (Lamba) ومن عدولي (Adoulis) على الساحل شرقا الى تكازي (Takkzé) غربا[1].

ويمتد تاريخ أكسوم من القرن الأول الى القرن العاشر ميلادي تقري با، وتعتبر أول مملكة مهمة في المنطقة المعروفة اليوم باسم اثيوبيا، وأول ما ورد إسم أكسوم في كتاب الطواف حول البحر الأرثري، وذكرها أيضا الجغرافي كلاوديوس بطليموس في كتابه الجغرافيا في القرن الثاني ميلادي[2].

ويقدم كتاب الطواف معلومات عن أدوليس (Odoulis) ويصفها بأنها قرية كبيرة تبعد مسيرة ثلاثة أيام من مدينة كولوي (Koloé) [3]، وميناء أدوليس هو ميناء المملكة الأكسومية، يقع شمال باب المندب من جهة الساحل الشرقي لإفريقيا [4].

وأغلب الظن أن مملكة أكسوم كانت دولة أقامها العرب الجنوبيون في شرق افريقيا، وقد عثر الباحثون على عدد من الكتابات تعود الى ملوك هذه المملكة، دُوّن بعضها باليونانية ما يدل على تأثر ملوكها بالثقافة اليونانية، وعلى وجود عناصر يونانية نشرت ثقافتها في الحبشة[5].

وبسبب قلة الآثار المادية والمصادر الأدبية حول مملكة أكسوم يجعل الحديث عنها صعبا، وتبقى المعلومات المتوفرة الناتجة عن الأبحاث الأثرية غير كافية للإلمام بجميع المجالات بها، ويعتبر معبد ياحا من أقدم الآثار الموجودة، وقريب منه توجد بقايا منشآت عمرانية طابعها يمني، إضافة إلى بقايا أدوات زراعية (مناجل) تدل على الاستقرار العربي بالمنطقة[6].

ومن بين الآثار أيضا تلك الأعمدة الحجرية المنقوشة الشهيرة في أكسوم وتعود إلى القرنين الثالث والرابع ميلاديين، ويبلغ ارتفاعها 33 مترا، ونُقل أحد هذه الأعمدة إلى روما في سنة 1937، ولكن تمت استعادته في سنة 2005[7].

وفي الوقت الذي ازدهرت فيه الدولة الحميرية جنوب شبه الجزيرة العربية عملت على تشجيع حركة الهجرة الاستيطانية الى الحبشة، ووجود أكسوم كمستوطنة هو بطبيعة الحال نتيجة لهذا التشجيع، لكن تطور هذه المملكة وازدهارها ارتبط بالظروف التي كانت تعيشها الدولة الحميرية واليمن، حيث استغل الأكسوميون فرصة انشغال اليمنيين بالصراع الداخلي فاحتلوا أجزاء من عسير وساحل الحجاز خلال القرن الأول ميلادي[8]. وتبقى قضية احتلال الملك عيزانا[9] لليمن غير مؤكدة، لأن ما هو معروف أن جنوب شبه الجزيرة العربية تحت سيادة حمير التي كانت تسيطر على الموانئ اليمنية[10].

ومع نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع ميلادي احتل الأكسوميون اليمن وغزوا مملكة مروى وقضوا عليها بشكل نهائي[11]. وخلال القرن الرابع تمتعت الحبشة بقوة عسكرية واقتصادية وبلغت ذروة مجدها، وازدهرت العاصمة أكسوم بعد أن احتل ميناء أدوليس مركزا متقدما في التجارة الدولية[12]، وشهد ازدهارا في نشاطه التجاري خاصة في القرن الأول ميلادي، وأصبح من أهم مراكز تجارة العاج والرقيق. وفي القرن السادس أصبح أحد مراكز التبادل التجاري في الساحل الشرقي بين الروم وبلاد الشرق الأقصى[13]. وبهذا أصبحت أكسوم أكثر ثراء من خلال تجارتها مع الجزيرة العربية ومصر واليونان والهند وفارس وروما، تصدر الذهب والعاج والتوابل وغيرها[14].

2- معتقدات أكسوم قبل دخول المسيحية

كان للدين عند معظم شعوب الحضارات القديمة دورا في مختلف مجالات حياتها، وعرفت تنوع في المعتقدات والأديان، وطرأت عليها تغيرات هامة غيرت مجرى حياتها، والسمة البارزة في هذه المعتقدات هي الوثنية، فأي مجتمع قبل الديانات السماوية إلا وكانت

الوثنية معتقده، وأكسوم كواحدة من هذه الحضارات لم تشُذ عن هذه القاعدة، فهذه المنطقة شهدت استقطاب عناصر بشرية مختلفة ما يعني أنها عرفت تنوع وتعدد في العقائد.

وكان ملوك أكسوم وثنيين حتى القرن الرابع ميلادي أو ما بعده، والملك عيزانا هو أول من تنصر، وعثر على آثار تعود الى عهده تبين أنه كان وثنيا، وآثار تبين أنه كان نصرانيا، أي أنه كان على وثنيته في أوائل حكمه[15].

تجلت الطقوس الوثنية عموما في عبادة الاشجار والأنهار والأحجار والجبال والشمس والقمر ومختلف مظاهر الطبيعة وحتى الحيوانات، وكانت تقدم لها الأضاحي والقرابين، وعرفت وجود آلهة عديدة منها المحلية (محرم– بهر– ميدر) ووافدة سواء من شبه الجزيرة العربية أو من الآلهة الاغريقية (زيوس)[16]، أو كتلك التي يعتنقها الكوشيون. ويمثل الإله (المقه) الإله الرئيسي في مجمع الآلهة الإفريقية، وأقيمت له معابد عديدة ، ورمز له بالثور، وبعض الآلهة العربية انحصر ذكرها في بعض الأثار فقط كالإلهة (عشتر) في ياحا والإله (هويس) في حاولتي ميلازو، وهناك مجموعة أخرى من الرموز لها علاقة بمعتقدات جنوب شبه الجزيرة العربية كقرص الشمس مع صورة الهلال[17]. وهذه الرموز كانت هي شعار مملكة أكسوم في بداية نشأتها، وفي ما يلي ذكر لأهم المعابد الوثنية:

1.2. معبد ياحا

معبد وثني، أُرِّخ بالقرن الخامس أو الرابع ق.م. وقد تعرض إلى خسائر بسبب العوامل الطبيعية وأيضا بسبب العامل البشري المتمثل في عمليات النهب ومن أجل بناء كنيسة مسيحية سنة 1940 ميلادي[18].

بعض الدراسات بينت أن هناك أوجه تشابه كبيرة بين معبد ياحا والمعابد في جنوب شبه الجزيرة العربية (كمعبد معين ومعبد صراوح وعطار) من حيث التصميم الخارجي والتنظيم الداخلي وحتى النقوش بالخط السبئي، والاختلاف الحاصل هو عدم وجود أي أثر

للمرحلة الأكسومية في ياحا، أما المناطق الأخرى فقد جمعت بين الإرث السبئي والأكسومي.

2.2. معبد حاولتي– ميلازو (Hawalti Melazo)

تقع حاولتي جنوب شرق أكسوم، عثر بها على بقايا آثار معبدين وثنيين بتأثيرات عربية جنوبية، ويرجح أنه يعود الى المرحلة الأكسومية الأولى، أي من القرن الأول الى القرن الرابع ميلادي[19]. وتمثلت آثار المنطقة في المسلات الكبيرة المحيطة بالمعبدين والتي تعتبر من أهم مخلفات الحضارة الأكسومية.

وإلى جانب المعتقدات الوثنية وُجدت في إثيوبيا جماعة تعتنق الديانة اليهودية، ويحتمل أيضا أنها حكمت لفترة معينة، وما يوحي على وجود هذه الديانة حسب بعض الروايات هو وجود ممارسات تبين هذا، كالختان في سن مبكرة، والاحترام النسبي للسبت والترانيم المقدسة والرقصات المقدسة[20].

3- بدايات دخول المسيحية لأكسوم

دخول المسيحية الى الحبشة في فترة الملك عيزانا يعتبر من أهم ما ميز هذه المرحلة وأضحت الديانة الرئيسية للدولة[21]، وقد كان لهذا أثر في تقوية العلاقات السياسية بين الروم وملوك أكسوم[22].

والملفت أن أكسوم تبنت المسيحية دون الشرط المعروف وهو ضرورة مرور زمن طويل قبل أن تدخل أي دولة لدين جديد حتى تتوافر قاعدة شعبية عريضة تضمن نجاح وبقاء المعتقد الجديد[23].

وعن كيفية دخول المسيحية للحبشة فقد اختلفت الروايات حول من هو الشخص الذي له الفضل في ذلك، ويعتقد الكثير من السكان بأن القديس متى كان أول من جاء بالمسيحية الى إثيوبيا، وهذا الاعتقاد قد يكون خاطئ لعدم وجود ما يثبته[24].

ويُذكر أن المسيحية دخلت إلى منطقة الحبشة (إثيوبيا) سنة 70 ميلادي[25]، على يد رجل يهودي من إثيوبيا كان قد حج إلى القدس، وهو الخصي الحبشي[26]، الذي كان أول من تعمد في إثيوبيا على يد فيليبس الشماس عندما التقى به في غزة عند عودته[27]، حيث جعله هذا الأخير يؤمن بالمسيح، وأخذ يبشر بتعاليم الدين الجديد، وإلى هذا التاريخ يرجع بناء الكنيسة المعروفة باسم العذراء مريم في أكسوم، وبالرغم من دخول تعاليم المسيحية إلى اثيوبيا في هذه الفترة إلا أن الشعب الاثيوبي ظل على وثنيته إلى أوائل القرن الرابع ميلادي، بمجيئ القديس فرومانتيوس الذي بدأ يعمل على إقناع الناس باعتناق الديانة المسيحية[28]. وهذا هو الرأي الأرجح، الذي يعتبر أن فرومنتيوس (Frumentius)[29] هو من أدخل المسيحية إلى أكسوم[30]، وهنا نذكر القصة التي رواها المؤرخ روفينوس (Rufinus) عن إديسيوس (Edesius) وأخوه فرومنتيوس، حيث كان هذان الأخوان يقومان بزيارة الى الهند مع معلمهما ميروبيوس الصوري، وأثناء العودة وبعد أن رست سفينتهم في ميناء أدوليس على البحر الأحمر تعرضوا للهجوم من الإثيوبيين، فمات ميروبيوس بينما أُخذ الشقيقان الى ملك أكسوم، ولما رأى الملك مقدرتهما وثقافتهما جعلهما يخدمان في البلاط، فأصبح إدسيوس ساقي الملك بينما فرومنتيوس جعله الملك مستشاره وخازنه، وبعد موت الملك أصبحت زوجته وصية على العرش، فطلبت من الأخوين أن يعاوناها في الحكم لأن إبنها مازال صغيرا، وكُلف فرومنتيوس بتربيته، فرباه على حب الديانة المسيحية، كما عمل على تشجيع المسيحيين الأجانب الذين كانوا في الحبشة، وبعد أن هيأ الظروف لهذا الدين الجديد رجع إديسيوس إلى موطنه بينما إتجه فرومنتيوس الى الإسكندرية وطلب من البطريك أثناسيوس[31] أن يرسل مطرانا إلى أكسوم، فقام أثناسيوس بترسيم فرومنتيوس نفسه مطرانا على في أكسوم، فعاد بذلك إليها، وأصبح يسمى (كساته– برهان) أي كاشف النور، وأبا سلامة أي أبو السلام[32]. وشهد القديس

أثناسيوس عن دخول المسيحية إلى أثيوبيا، وورد أيضا موضوع رسامة فرمنتيوس على يد أثناسيوس في رسالة بعث بها الإمبراطور قسطنطين إلى عيزانا ملك أكسوم[33].

وكان عيزانا الذي علمه فرومنتيوس أول ملك أكسومي يعتنق المسيحية، بالرغم من أن المسيحية لم تكن يوما دين البلاط ولا دين الدولة، لكن هذه المرة تمكنت المسيحية من مكانة (مهرم- Mahrem) الإله الرئيسي لأكسوم، وبلا شك فإن فرومنتيوس يمكن أن نقول عنه أنه نجح في التأثير على الأمير الصغير ليعتنق المسيحية، لكن ما يثير التساؤل هي كيف تمكنت هذه الديانة الجديدة من احتلال مكانة المعتقدات والآلهة المحلية الراسخة ولزمن ليس بالقصير دون أي مشاكل.

إضافة إلى دور فرومنتيوس فحتما هناك أسباب أخرى أدت إلى هذا التغير في الديانة في أكسوم، فقد كانت هناك علاقات تجارية وثقافية مع القسطنطينية، وتوجد إشارة الى وجود إثيوبيين في القسطنطينية في عهد قسطنطين، كما كانت للغة الإغريقية مكانة في بلاط أكسوم، وكان الملك زوسكاليس (ق.1.م) يتكلمها ويكتبها، ونفش الشيء بالنسبة للملك عيزانا[34].

في 325 م دعا الامبراطور قسطنطين الأكبر الى عقد مجمع في نيقية[35] (عاصره الملك ايلي عمده وعيزانا)، وقد كان لإتباع قسطنطين المسيحية أثر في فرومنتيوس وفي بلاط أكسوم، وهذا ما جعل الملك وعائلته يتقبلون المسيحية[36].

ومن المعروف أن الانتقال من ديانة إلى أخرى ليس بالأمر الهين، وخاصة في البلاط، لأنه في العادة شرف ومكانة أي ملك مقترن بمعتقده ومعبوده، لذلك فالملك عيزانا وعائلته لم يتخلوا عن معبودهم الأصلي بين عشية وضحاها واعتنقوا المسيحية، وما يوحي إلى ذلك هو العثور على نقش أُستُهل بعبارة (بعون إله السموات والأرض....) التي نطق بها أول ملك مسيحي في القرن الرابع ميلادي، وقد أعتبرت أول إشارة من جانب عيزانا لاعتناق

المسيحية، وأيضا رغبة الملك في إدماج الدين الجديد مع المعبودين (بهر) و(ميدر)، وتجنب ذكر أي إسم للمسيح أو لوحدته مع الله أو للثالوث[37].

ومن بين الدلائل التي تبين اعتناق الملك عيزانا المسيحية النقوسش الملكية والعملات النقدية المعدنية، حيث كانت العملات القديمة قبل القرن الثالث تتضمن قرصا وهلالا، أما العملات التي جاءت ابتداء من القرن الرابع ميلادي فقد تضمنت صلبانا، أما النقوش فمنها ما يرجع إلى القرن الرابع والقرن السادس ميلاديين، وإحداها تحتوي على إسم عيزانا تشير إلى إله السماء والأرض، وفي نقش آخر كتب باليونانية أكتُشف في أكسوم سنة 1969 يُطلق فيه عيزانا على نفسه لقب خادم المسيح[38].

بالنسبة لتاريخ دخول المسيحية إلى أكسوم فيه اختلاف، حيث ورد ذكر لتواريخ عديدة وهي 333 م و 343م و 350م، ولكن عندما نجد أن الملك إيلي عمده قد توفي ما بين 320- 325 م تاركا طفله عيزانا صغيرا وفرومنتيوس هو من يشرف على تنشأته، وبناء على فترة وفاة ايلي عمدة وفترة رحيل فرومنتيوس وعودته فيمكن القول أن تعميد عيزانا كان ما بين 350 و 360م، ولهذا فإننا لا نجد تاريخا دقيقا لدخول المسيحية لأكسوم، ومعظم الباحثين يُقرون بأن تاريخ دخولها كان خلال القرن الرابع ميلادي[39]. ومن الصعب إيجاد مصادر تاريخية موثوقة على وجود المسيحية في إثيوبيا قبل هذا التاريخ[40].

ورد في نقش اكتشف في فيله (بالإغريقية) ذكر لزيارة نائب ملك أكسوم المسيحي (ابراتيثيوس) سنة 360م للإمبراطور الروماني كونتستانس الثاني (341-368 م) وهو أيضا مسيحي على المذهب الأريوسي[41]، بالرغم من أن مجمع نيقية كان قد أدان هذا المذهب ووصفه بالهرطقة. وكان البطريك أثناسيوس الذي رسم فرومنتيوس مطرانا لأكسوم من ألد أعداء آريوس، فقام الامبراطور بعزله وعين مكانه جورجيوس المعادي للأريوسية.

وبما أن فرومنتيوس من مناصري أثناسيوس فقد أرسل الإمبراطور رسالة إلى الملك عيزانا وأخوه سيزانا يطلب منهما إرجاع فرومنتيوس الى الإسكندرية، حتى يفصل في

موضوعه البطريرك الجديد جورجيوس ومساعديه ويقرروا مدى جدارة فرومنتيوس برئاسة مطرانية أكسوم. ويبدو أن الأخوان لم يستجيبا لطلب الإمبراطور وبقي فرومنتيوس يمارس مهامه في أكسوم حتى وفاته[42].

4– انتشار المسيحية في امبراطورية أكسوم

هناك إجماع على أن المسيحية دخلت إلى أكسوم وانتشرت بها على يد المطران فرومنتيوس (سلامة) والملكين الأخوين (أبرهه: يفترض أنه اسم التعميد للملك عيزانا – وأصبحة).

ويبدو أن أول تبشير بهذا الدين الجديد لقي قبولا من قسم من السكان من الأصل السامي كالسبئيين والحميريين والأحباش، الذين لهم رابط عرقي وثقافي بالبلاط[43]. ويعتبر هذا نقطة تحول في تاريخ اثيوبيا، حيث ساهم انتشار المذهب المسيحي الأرثوذكسي في التقارب مع الكنيسة القبطية المصرية التي لها نفس المذهب، مما عمق العلاقات بين الكنيستين[(44)]. ومن أجل ضمان استمرار انتشار المسيحية في المنطقة أرسل بطريرك الإسكندرية عددا غير معروف من الأساقفة الى الحبشة. وأصبح هذا تقليدا متبعا، حيث يستقدم رؤساء الكنيسة الاثيوبية من الكنيسة القبطية الارثوذكسية في الاسكندرية[45]، وكان مجمع نيقية قد أثبت إلحاق الحبشة ببطريركية الإسكندرية فأصدر قرار ورد فيه أن الأحباش لا يجوز لهم الاستقلال بأمورهم الدينية وإنما هم تابعون للكرسي الاسكندري[46]، وهكذا فقد ارتبطت المسيحية في أكسوم بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية في الاسكندرية، وأصبح تعيين الأساقفة يتم في مصر، وبقي هذا التقليد قائما الى سنة 1958 م[47].

لم تتوقف البعثات التبشيرية إلى أكسوم إذ تكونت مجموعة من الرهبان وهبوا أنفسهم للديانة المسيحية، وجاؤوا عن طريق مصر مع نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس ميلادي، ويعرفون باسم تسدكان (Tsadkan) ومعناها القديسون، وتوجهوا الى المناطق الوثنية لنشر المسيحية، واشتهر من بينهم راهب يسمى لبنوس (Libanos) وهو من

نبلاء روما قبل أن يصبح راهبا، وأهم عمل قام به إلى جانب التبشير وبناء الكنائس في مختلف أنحاء الحبشة هو ترجمة الكتاب المقدس (إنجيل ماثيو) الى لغة أكسوم القديمة وهي الجعزية[48]. ومازالت هذه اللغة حية تستخدم في طقوس الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية[49].

بعد دخول المسيحية وازدياد أعداد معتنقيها كثرت رحلات الأكسوميين إلى الأراضي المقدسة، وخلال القرنين الخامس والسادس ميلادي زاد انتشارها بفضل جهود رجال الكنيسة (تسعة قديسين)، لكن هؤلاء كان مجيؤهم إلى أكسوم سببا في الزج بها في الخلافات الدينية التي كانت تشهدها المدن الكبرى في الامبراطورية البيزنطية[50]. وأشهر هؤلاء القديسين ميخائيل أرجاوي صاحب كنيسة دبري دامو (Debre Damo) [51].

ومن المعلوم بأن كنيسة مملكة أكسوم هي إحدى أقدم الكنائس وتعرف بالموحّدة (تيواحيدو)، وهي تابعة لبطريركية الاسكندرية القبطية الأرثوذكسية التي تمدها بمطرانها وشريعتها، وبقيت مرتبطة بها حتى بعد انشقاق خلقدونية سنة 451م[52]، ولهذا فإننا نجد بأن ملوك أكسوم ومطارنتها من أتباع مذهب الطبيعة الواحدة، ونظرا لسوء المعاملة التي تعرض لها أنصار هذا المذهب وكذا بطريركهم تولد لديهم كره شديد لأنصار عقيدة الطبيعتين، كما أصبح معتنقو مذهب الطبيعة الواحدة يعانون ويتعرضون للتهديدات والإهانات في معظم أنحاء الامبراطورية[53]، ولهذا فقد فروا الى مصر والجزيرة العربية وغيرها من المناطق، بما فيها أكسوم التي شهدت قدوم القديسين التسعة وهم: زاميكائيل (أرجاوي)، بانتاليمون، اسحق (جاريما)، جوبا، ألف، ليقانيوس، سيهما، يماتا، أفاسين (أفس)[54].

وبمجيئ هؤلاء القديسين تمكنوا من توطيد المسيحية كما أدخلها فرومنتيوس، وقد تلقوا الدعم من خلفاء الملك عيزانا مثل كالب وجبره– مسقل، وتمسكوا في تعليمها بعقيدة الطبيعة الواحدة للمسيح[55].

وُيذكر أن قدوم هؤلاء القديسين كان ما بين عامي 487 و 497 ميلادي، لكن هناك من يرى بأنهم وصلوا إلى أكسوم في مطلع القرن السادس ميلادي، وانتشروا في عدة مناطق من أجل التبشير بتعاليم المسيحية، فذهب أرجاوي إلى دبري دامو، وجريما أقام في مطهرة (مديرة)، وبقي بانتاليمون وليقانيوس في أكسوم، وذهب ألف وسيهما إلى بهزان وصديا (صيدينيا)، واستقر يماتا وجوبا في منطقة جير علته، وأفاسين في ييخا[56].

وبالرغم من الدور الذي لعبة القديسون التسعة في انتشار المسيحية في المناطق التي حلوا بها إلا أن هناك عدد كبير من الرهبان الوطنيين والوافدين ساعدوا على نشر المسيحية لكن تحت إشراف عدد من المطارنة مثل (أبا مطاعي)[57]. وفي نفس هذه الفترة يُقال أن مجموعة أخرى من الرهبان عُرفوا بالصدقان أو الصديقين، الذين نشطوا في شمال شيمازانا في منطقة ماتارا وبريكناها جنوب سينافي (اليوم في جنوب شرق ارتيريا)[58].

وهكذا فقد بدأت المسيحية في أكسوم العاصمة (هي اليوم تيغراي) ثم في المناطق الشمالية الشرقية ثم تغلغلت وانتشرت في عدة مناطق أخرى مثل (بجمدر- جوجام – شوا)، بين جماعات السكان من البجة والأمهرة، وقد تلقت الدعم من الملوك والطبقة الحاكمة، وكبار رجال الكنيسة الذين قاموا ببناء كنائس كثيرة في أماكن معابد الألهة المحلية قبل المسيحية، وكانت تبنى في مناطق مرتفعة مثل دبري – دامو وأبا بنتليون وأبا مطاعي الشمزاني وياحا، وغيرها من المعابد التي حولت الى كنائس[59]. وهكذا أخذت المسيحية في الانتشار الأفقي لتغطي أغلب المناطق في اثيوبيا، ومنها إلى الأقاليم المجاورة، كما شملت ارتيريا التي كانت تعتبر جزء من الامبراطورية الاثيوبية حتى انفصالها عام 1991[60]. وبهذا فقد قام الإثيوبيون بحملات تبشيرية إلى أقصى الشمال في مملكة مروى إلى شمال ما يعرف اليوم بالخرطوم في السودان، وإلى الجنوب بحيرة أشانغي بالقرب من كوريم وجنوبها أيضا، وكان ذلك في الفترة الممتدة من القرن الرابع إلى القرن السادس ميلادي[61].

أما بخصوص اللغة التي يستعملها القديسون والرهبان في تعليم تعاليم المسيحية فنجد أصحاب الطبقات العليا والطبقة الحاكمة يُلمُّون وبدرجات متفاوتة بلغات عديدة كالإغريقية والسريانية والعربية، أي لم تكن لديهم مشكلة اللغة في التعلم، وبالنسبة للرهبان الأجانب فقد وجدوا انفسهم مجبرين على تعلم اللغة المحلية ليسهل عليهم التواصل مع السكان، كما أن بعض الأهالي الذين زاروا الأماكن المقدسة في القدس والقسنطينية والإسكندرية كانوا يعرفون الإغريقية والسريانية مما سمح لهم القيام بدور المترجمين أو تعليم السكان مباشرة بأنفسهم[62].

وبما أن أول من اعتنق المسيحية في أكسوم هو ملكها وهو من ساهم في انتشارها فقد أصبحت علاقة الكنيسة بالحكام والملوك وثيقة لا يمكن الفصل بينها، بل وأصبحت الكنيسة عاملا أساسيا في التطور السياسي والحضاري، وتتدخل في الشؤون السياسية ومثلت السند السياسي والديني لشرعية الحكام، الذين كانوا يحتاجون الكنيسة لإسباغ القداسة على أعمالهم حتى يتمتعوا بالمساندة الشعبية.

ولم يكن تأثير الكنيسة على الحياة السياسية فحسب، بل كان لها تأثير على الحياة الثقافية والتعليمية حيث كان لها الفضل في تأسيس المدارس ووضع نظاما للتعليم[63].

5- دور أكسوم في حماية المسيحيين في جنوب الجزيرة العربية

عرفت منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية في هذه الفترة وجود جماعات تعتنق اليهودية وعرفت أعدادهم تزايدا كبيرا في المنطقة، خاصة بعدما دمر الرومان أورشليم واضطهدوهم سنة 70 م. وأما عن المسيحيين فإن الكثير منهم من أصحاب مذهب الطبيعة الواحدة فروا الى جنوب الجزيرة العربية بعد مجمع نيقية، وتزايدت أعدادهم بعد مجمع خلقدونية، وتمكنوا بمساعدة ملوك أكسوم ومسيحييها من تشكيل طائفة قوية، وفي عهد الامبراطور البيزنطي جوستين الأول (518-527م) طُرد الكثير من المسيحيين من سورية، فانتقلوا

الى الحيرة ثم استقروا في جنوب الجزيرة العربية في نجران. وهنا نجد أن هذه المنطقة قد شهدت وجود ديانات مختلفة تمثلت في المسيحية واليهودية والمعتقدات العربية المحلية الوثنية.

عندما استقر المسيحيون بالمنطقة تلقوا الدعم من ملوك أكسوم، فنمت طائفتهم وأصبحت نجران وظفر من أكبر مراكز الثقافة المسيحية، وزادت أهميتهما التجارية، وأما اليهود فقد استقروا في سبأ وحمير ونشبت بينهم وبين المسيحيين منافسة كبيرة من أجل السيطرة على التجارة.

ولما كان المسيحيون يعاملون اليهود بسوء وتعرض العرب للتهديد بسبب احتكار المسيحيين للتجارة وكذلك نشاطهم التبشيري أدى هذا إلى انحياز العرب الى جانب اليهود الذين أصبحت لديهم رغبة في الانتقام[64]. فقام اليهود(الملك ذو نواس) بمساعدة الحميريين بذبح المسيحيين في ظفر ونجران وأحرقت جميع كنائسهم، ومن بقي من المسيحيين عرض عليهم الدخول في اليهودية فأبوا، فصنع لهم أخدود في الأرض وملأه نار وألقى فيه كل من رفض[65]، وكان ذلك سنة 523 م أي في فترة حكم الامبراطور جوستين الأول وكالب (آيلي اصبعه) ملك أكسوم.

بعد أن وصل نبأ المذبحة التي تعرض لها المسيحيون إلى كالب وإلى الامبراطور جوستين أرسل هذا الأخير إلى كالب يحثه على الثأر للمسيحيين.

بالرغم من أن الإرتباط العرقي بين أكسوم وسبأ وحمير أكبر من ارتباطها بالامبراطورية البيزنطية إلا أن الملك كالب حشد جيشه لمهاجمة جنوب الجزيرة العربية، وقد تلقى الدعم من الإمبراطور جوستين، وفي صائفة 525م أبحر كالب بسفنه إلى جنوب الجزيرة العربية ونجح بصحبة عشرين سفينة في الوصول الى البر ففر الجنود الحميريين وأسر الملك ذو نواس ثم قتله. وبعدها غزا الجيش ظفر ثم نجران، وخرب الجنود البلاد وذبحوا أعداء المسيحية، وبعد عودة الملك كالب إلى أكسوم ورغم هذا النصر الذي حققه إلا أنه فضل البقاء في دير أبا بنتليون كراهب وأرسل تاجه إلى المطران يوحنا ليعلقه أمام باب كنيسة القيامة[66].

6- أفول نجم مملكة أكسوم وعزلتها

في نهاية القرن السادس ميلادي احتل الفرس الجزيرة العربية واضطر الإثيوبيون إلى الانسحاب من جنوبها، ومع ظهور الإسلام هاجر عدد من المسليمن بأمر من النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى الحبشة والتجأ بعضهم إلى أكسوم، وفي القرن السابع ميلادي دُمرت مدينة أدوليس ومدن أخرى واقعة في الهضبة الاثيوبية، ومع توسع دائرة الاسلام في الحبشة بدأت المسيحية تتراجع في أكسوم.

وكانت في شمال أكسوم في بلاد النوبة ووادي النيل قبائل تسمى الباجويين، شكلت خطرا متواصلا عليها، وهي قبائل وثنية بدوية زحفت عليها وجرفت أمامها كل معالم المدينة، واستولت على ممتلكاتها وتوغلت بداخلها حتى وصلت إلى البحر الأحمر، وهذا الغزو أدى إلى تراجع الأكسوميين واستقروا بالهضبة الاثيوبية، وبهذا فقدت أكسوم هيبتها وفقدت تجارتها.

ولم يكن هذا الخطر الوحيد الذي تعرضت له أكسوم، ففي نفس هذه الفترة أو بعدها بقليل دامهما خطر آخر من الناحية الشرقية، تمثل في قبائل عفر وساهو في صحراء الدناقل، الذين تمكنوا من السيطرة على هذه المنطقة والسفوح الجبلية القريبة منها، ومع هذا التراجع وفقدان الأمان وفقدان المكانة التجارية عادت القبائل التي لم يكن إيمانها بالمسيحية قويا إلى نزعتها الوثنية، منها قبائل أغاو، التي أصبحت تنازع الحكام الأكسوميين في ما بقي لديهم من سلطة[67].

وأصبحت بذلك مملكة أكسوم منعزلة تجاريا بسبب قطع اتصالها بالبحر، وذلك في نهاية القرن الثامن وبداية القرن التاسع ميلاديين، وفقدت المملكة مكانتها الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى انقطاع صلتها بمسيحيي منطقة البحر البيض المتوسط[68].

وبعد أن تراجعت أكسوم وفقدت مكانتها وقوتها وصيتها دخلت في عزلة دامت قرابة ألف عام، وهذه الفترة شهدت فيها مشاكل وأحداث دموية بين قبائلها وملوك

أقاليمها، وبلغت بها العزلة إلى درجة أنها لم تعد تذكر، وكادت تنسى، واندثرت معالم حضارتها إلا ما بقي لها من آثار المعابد وبعض النقوش والأعمدة العملاقة التي عثر عليها[69].

خاتمة:

من خلال ماورد ذكره ممكن أن نلخص نتائج البحث ما يلي:

– تمكن مملكة أكسوم وهي في أوج قوتها من غزو اليمن، وقضت بشكل نهائي على مملكة مروى في الشمال.

– بالرغم من الدخول المبكر للمسيحية في شرق افريقيا والمتأخر عن مصر كما رأينا إلا أن انتشارها لم ينتظم في باقي أقاليم المنطقة، وتعتبر اثيوبيا (أكسوم) أولى المناطق التي تنصرت واعتبرت أيضا بوابة المسيحية الى افريقيا من الجهة الشرقية.

– الديانة المسيحية أصبحت ديانة الدولة الرسمية منذ دخولها خلال القرن الرابع ميلادي حتى القرن السابع ميلادي حيث أدى انتشار الاسلام الى تراجع مملكة أكسوم.

– ارتبطت المسيحية في أكسوم بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية في الاسكندرية، وأصبح تعيين الأساقفة يتم في مصر، وبدأ منذ ذلك عهد تعيين البطريك أثناسيوس لفرومنتيوس، وبقي هذا التقليد قائما الى سنة 1958 م.

– قبل القرن الخامس ميلادي كان القديسون يأتون الى أكسوم من طيبة، لكن في 480م شهدت أكسوم مجيء مجموعة مكونة من تسعة قديسين قدموا من مختلف أنحاء الامبراطورية البيزنطية.

– لعبت أكسوم دورا في حماية المسيحيين في جنوب الجزيرة العربية، وتجلى ذلك من خلال اتصال الامبراطور البيزنطي بملك أكسوم يطلب منه الانتقام لمذبحة المسيحيين في نجران. وهو ما يبين توطد العلاقات بين أكسوم وأباطرة الروم.

– بالرغم من القوة والمكانة السياسية والاقتصادية التي تمتعت بها أكسوم ما بين القرنين الرابع والسابع ميلاديين، وبالرغم من دورها في ترسيخ مبادئ وتعاليم المسيحية في

افريقيا الشرقية إلا أنها دخلت في مرحلة ضعف أدخلتها في عزلة قاربت الألف سنة، حتى كادت تنسى نهائيا.

المراجع:

1- أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكية، منشورات المكتبة البولسية، لبنان، ج 1، 1988.

2- أعمال الرسل، الإصحاح الثامن.

3- بولس مسعد، الحبشة أو اثيوبيا في منقلب من تاريخها، القاهرة، 2003.

4- تكلي صادق ميكوريا، أكسوم المسيحية، تاريخ إفريقيا العام (حضارات إفريقيا القديمة)، المجلد 2، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (اليونيسكو)، جون أفريك، باريس، 1985.

5- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 3، ط 2، بغداد، 1993.

6- جون لوريمر، تاريخ الكنيسة- عصر الآباء من القرن الأول حتى القرن السادس، دار الثقافة، القاهرة، 2013.

7- دي كنتنسون، حضارة فترة ما قبل أكسوم. تاريخ افريقيا العام (حضارات افريقيا القديمة)، المجلد 2، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونيسكو)، جون أفريك، باريس، 1985.

8- سيف الإسلام بدوي بشير، التخطيط وفن العمارة بإثيوبيا المسيحية دراسة لمدينتي غندار وهرر، ملتقى الجامعات الإفريقية التداخل والتواصل في افريقيا، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2006.

9- طارق أحمد عثمان وعبد الوهاب الطيب البشير، مدخل لدراسة المسيحية في إفريقيا، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة افريقيا العالمية، السودان، 2003.

10- عبد الرحمن حسن محمود، الإسلام والمسيحية في شرق إفريقيا من القرن 18 إلى القرن 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

11- عزت زكي، كنائس المشرق، دار الثقافة، القاهرة، 1991.

12- عطا محمد أحمد كنتول، التواصل الحضاري بين المسلمين والمسيحيين في اثيوبيا وانعكاساته على شمال وادي النيل، مجلة دراسات إفريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة افريقيا العالمية، السودان، العدد 33، 2005.

13- فرانسيس أنفري، حضارة أكسوم من القرن الأول إلى القرن السابع. تاريخ افريقيا العام (حضارات إفريقيا القديمة)، المجلد 2، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونيسكو)، جون أفريك، باريس، 1985.

14- كريستين شايو، الكنائس الشرقية الأرثوذكسية، ج 2، تعاونية النور الأرثوذكسية للنشر والتوزيع، بيروت، 2012.

15- محمد حمزة جار الله الشمري، موانئ شبه جزيرة العرب وأثرها في النشاط التجاري البحري قبل الإسلام ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2004.

16- محمد عبد القادر بافقيه، تاريخ اليمن القديم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

17- محمود الشرقاوي، اثيوبيا، 1959.

18- ممتاز العارف، الأحباش بين مأرب وأكسوم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1975.

19- ميشيل يتيم وأغناطيوس ديك، تاريخ الكنيسة الشرقية وأهم أحداث الكنيسة الغربية، منشورات المكتبة البولسية، ط 4، بيروت، 1999.

20- نادية ماجي، حركة الاستيطان السامية (الفينيقية- اليمنية) دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014.

21- يوسف أحمد، الإسلام في الحبشة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

الهوامش:

[1] - نادية ماجي، حركة الاستيطان السامية (الفينيقية- اليمنية) دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014، ص 201.

[2] - جون لوريمر، تاريخ الكنيسة- عصر الآباء من القرن الأول حتى القرن السادس، دار الثقافة، القاهرة، 2013، ص 234.

[3] - فرانسيس أنفري، حضارة أكسوم من القرن الأول الى القرن السابع. تاريخ افريقيا العام (حضارات افريقيا القديمة)، المجلد 2، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونيسكو)، جون أفريك، باريس، 1985، ص 367.

[4] - دي كنتنسون، حضارة فترة ما قبل أكسوم. تاريخ افريقيا العام (حضارات افريقيا القديمة)، المجلد 2، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونيسكو)، جون أفريك، باريس، 1985، ص 348.

[5] - جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 3، ط 2، بغداد، 1993 ، ص 451.

[6] - نادية ماجي، المرجع السابق، ص 199.

[7] - كريستين شايو، الكنائس الشرقية الأرثوذكسية، ج 2، تعاونية النور الأرثوذكسية للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 234.

[8] - محمد عبد القادر بافقيه، تاريخ اليمن القديم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 167.

[9] - **الملك عيزانا:** هو ملك أكسوم (325-350 ميلادي)، أثبتت النقوش التي ترجع إلى عهده أن هذا الملك له دور كبير في دخول المسيحية إلى أكسوم، حيث أصبحت دين الدولة، وكان أول من اعتنق المسيحية، وتخلى بذلك عن عبادة الأوثان، وهو الملك الطفل الذي أشرف على تعليمه فرمنتيوس. جورج لورمير، المرجع السابق، ص 132.

[10] - نادية ماجي، المرجع السابق، ص 202.

[11] - محمد عبد القادر بافقيه، المرجع السابق، ص 168.

[12] - عبد الرحمن حسن محمود، الإسلام والمسيحية في شرق افريقيا من القرن 18 الى القرن 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 146.

[13] - محمد حمزة جار الله الشمري، موانئ شبه جزيرة العرب وأثرها في النشاط التجاري البحري قبل الاسلام ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2004، ص 150-151.

[14] - سيف الإسلام بدوي بشير، التخطيط وفن العمارة بإثيوبيا المسيحية دراسة لمدينتي غندار وهرر، ملتقى الجامعات الإفريقية التداخل والتواصل في افريقيا، جامعة افريقيا العالمية، السودان، 2006، ص 161.

[15] - جواد علي، المرجع السابق، ص 451-452.

[16] - تكلي صادق ميكوريا، أكسوم المسيحية، تاريخ افريقيا العام (حضارات افريقيا القديمة)، المجلد 2، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونيسكو)، جون أفريك، باريس، 1985، ص 408.

[17] - نادية ماجي، المرجع السابق، ص 209.

[18] - نفسه، ص 226.

[19] - نفسه، ص 229.

[20] - تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 409.

[21] - جواد علي، المرجع السابق، ص 456.

[22] - عبد القادر بافقيه، المرجع السابق، ص 168.

[23] - عبد الرحمن حسن محمود، المرجع السابق، ص 146.

[24] – طارق أحمد عثمان وعبد الوهاب الطيب البشير، مدخل لدراسة المسيحية في افريقيا، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة افريقيا العالمية، السودان، 2003، ص 39.

[25] – محمود الشرقاوي، اثيوبيا، 1959، ص 24.

[26] – **الخصي الحبشي** : حبشي متهود، كان وزيرا لخزانة ملكة الحبشة كنداكة، يعتبره بعض آباء الكنيسة أنه أول من حمل الإنجيل الى بلاده. (جون لوريمر، المرجع السابق، ص 131).

[27] – أعمال الرسل، الإصحاح الثامن، 26-40.

[28] – محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص 24.

[29] – فرمنتيوس: القديس فرمنتيوس، الأسقف أبا سلامة، أول أسقف في اثيوبيا، رسمه البابا أثناسيوس عليها سنة 340 ميلادي عندما رآه لائقا بها، لقبه الاثيوبيون بـ أبا سلامة. جورج لوريمر، المرجع السابق، ص 132.

[30] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 409.

[31] – **البطريرك أثناسيوس**: 298-373 ميلادي، ولد في صعيد مصر من عائلة ثرية وثنية، ولا يعرف عن حياته في السنوات الأولى الشيء الكثير، نزحت أسرته إلى الإسكندرية بعد وفاة والده، وقبله البابا ألكسندروس تلميذا له بعد أن حاوره، وكانت له ثقافة يونانية فركز أثناسيوس على الدراسة العلمية والفلسفية والأدبية والقانونية، واهتم بدراسة الإنجيل واللاهوت، وتتلمذ على يد القديس أنطونيوس، وظهر نضجه المبكر في كتابيه ضد الوثنيين (تجسيد الكلمة) في سنة 319 ميلادي، الأول دعا فيه إلى ترك الوثنية، والثاني عرض فيه فكرا لاهوتيا بأسلوب علمي عن التجسيد الإلهي، وقاوم فكر أريوس ومذهبه، واختير أسقفا على الاسكندرية وهو في سن الثلاثين تقريبا، أي حوالي 329 ميلادي، وخلالها قام بتعيين فرمنتيوس أسقفا على أكسوم باثيوبيا، وكان ذلك بداية تأسيس كنيسة اثيوبيا في حوالي 330 ميلادي. جورج لوريمر، المرجع السابق، ص 258.

[32] – نفسه، ص 131-132.

[33] – كريستين شايو، المرجع السابق، ج 2، ص 235.

[34] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 410.

[35] – **مجمع نيقية** : في سنة 325 م دعا قسطنطين جميع الأساقفة في جميع أنحاء الامبراطورية الى التشاور، على أن يكون الاجتماع في نيقية بدلا من أنقيرة، بحجة المناخ والقرب من نيقوميديا مقر

حكمة وسهولة وصول أساقفة الغرب إليها، وبحث المجتمعون بدعة آريوس الذي كان حاضرا، واعترف الجميع بأن ابن الله هو إله حق، وحكم الامبراطور على آريوس بالنفي . (أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكية، منشورات المكتبة البولسية، لبنان، ج 1، 1988، ص ص 199-203).

[36] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 410.

[37] – نفسه، ص 412.

[38] – كريستين شايو، المرجع السابق، ج 2، ص 235-236.

[39] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 412.

[40] – كريستين شايو، المرجع السابق، ج 2، ص 221.

[41] – **المذهب الأريوسي**: ينسب الى آريوس (256-335م)، ليبي المولد والنشأة، يعتبر مذهبه محاولة جديدة لتأكيد وحدانية الأب وتخفيض منزلة الإبن والروح القدس. أسد رستم، المرجع السابق، ص 192-193.

[42] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 413.

[43] – نفسه، ص 414.

[44] – عطا محمد أحمد كنتول، التواصل الحضاري بين المسلمين والمسيحيين في اثيوبيا وانعكاساته على شمال وادي النيل، مجلة دراسات إفريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة افريقيا العالمية، السودان، العدد 33، 2005، ص 135.

[45] – عبد الرحمن حسن محمود، المرجع السابق، ص 147.

[46] – بولس مسعد، الحبشة أو اثيوبيا في منقلب من تاريخها، القاهرة، 2003، ص 73.

[47] –ممتاز العارف، الأحباش بين مأرب وأكسوم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1975 ص 153.

[48] – عبد الرحمن حسن محمود، المرجع السابق، ص 148.

[49] – سيف الإسلام بدوي بشير، المرجع السابق، ص 160.

[50] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 414.

[51] – عبد الرحمن حسن محمود، المرجع السابق، ص 148.

[52] – كريستين شايو، المرجع السابق، ج 2، ص 221.

[53] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 416.

[54] – عزت زكي، كنائس المشرق، دار الثقافة، القاهرة، 1991، ص 56-57.

[55] – ميشيل يتيم وأغناطيوس ديك، تاريخ الكنيسة الشرقية وأهم أحداث الكنيسة الغربية، منشورات المكتبة البولسية، ط 4، بيروت، 1999 ، ص 125.

[56] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 418.

[57] – طارق أحمد عثمان وعبد الوهاب الطيب البشير، المرجع السابق، ص 39.

[58] – كريستين شايو، المرجع السابق، ج 2، ص 361.

[59] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 418-419.

[60] – طارق أحمد عثمان وعبد الوهاب الطيب البشير، المرجع السابق، ص 40.

[61] – كريستين شايو، المرجع السابق، ج 2، ص 224.

[62] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص 419.

[63] – عطا محمد أحمد كنتول، المرجع السابق، ص 135.

[64] – تكلي صلدق ميكوريا، المرجع السابق، ص 420.

[65]– يوسف أحمد، الإسلام في الحبشة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص 12.

[66] – تكلي صادق ميكوريا، المرجع السابق، ص ص 421-423.

[67] – ممتاز العارف، المرجع السابق، ص 75-76.

[68] – كريستين شايو، المرجع السابق، ج 2، ص 238.

[69] – ممتاز العارف، المرجع السابق، ص 74.

قضاة الدولة الزيانية (أصنافهم ،معايير اختيارهم ودورهم في الحياة الاجتماعية)

Judges of the Zayani state (their categories ;selection, criteria and their role in social life)

د.ط عريوات هجيرة

د. زرقوق محمد

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة(الجزائر)

h.ariuat@univ-dbkm.dz

m.zerkouk@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2022/12/07	2023/06/25	2023/07/31

الملخص:

يعتبر منصب القضاء من المناصب السامية في الدولة الزيانية خاصة وان هذا المنصب يساهم في تسير شؤون العامة والخاصة من خلال الاهتمام بالفصل في النزاعات وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تزعزع استقرار وطمأنينة الدولة والرعية.

ونظرا لحساسية منصب القاضي وأهميته بالنسبة للدولة الزيانية والمجتمع فقد اهتم السلاطين الزيانين بهذا المنصب وحرصوا على الرفع من مكانة القاضي ووضعوا شروط ومعايير دقيقة من اجل تولي المنصب، بحيث لا يمكن لأي شخص أن يكون قاضيا إلا بعد مروره على اختبارات تقوم إمكانياته العلمية قدراته سلوكه وصفاته.

وقد عرف الجهاز القضائي الزياني أصناف ومراتب عديدة للقضاة لكل مرتبة أو صنف واجبات وصلاحيات خاصة به، كما كشف لنا التاريخ الزياني عن أشهر قضاة الدولة الزيانية ساهموا في الحفاظ على استقرار المجتمع الزياني.

ومن هذا المنطلق فان هذه الدراسة تهدف إلى إعطاء نبذة عامة عن الجهاز القضائي الزياني(تعريف القضاء، الخطط التابعة للجهاز القضائي الزياني) بالإضافة إلى ذكر مراتب وأصناف القضاة ومعايير اختيارهم عند الزيانيين والتطرق إلى أشهر قضاة الدولة الزيانية وإسهامهم في التسيير والحفاظ على المصالح الخاصة والعامة للمجتمع الزياني وللدولة الزيانية .

الكلمات المفتاحية: الدولة الزيانية ؛ القضاة؛ معايير؛ أشهر؛ أصناف.

Abstract:

The judiciary position is considered one of the supreme positions in the Zayani stateespecially since the role of this position is to manage the public and private affairs of the state and society, This is done through Adjudication of disputes and Resolve discounts, and finding appropriate solutions to problems that threaten the stability and tranquility of the state and the People.

Given the sensitivity of the judge's status and his importance to the state and Zayani society, the Zayani sultans took care of this position and were keen to raise the status of the judge and set specific conditions and criteria for assuming the position.

So that no person can be a judge except after being evaluated based on his scientific capabilities, capabilities, behavior and attributes.The Zayani judicial system has known many categories and ranks of judges, each rank or category has its own duties and powers, and the Zayani history revealed to us the most famous judges of the Zayani state who contributed to maintaining the stability of the Zayani society.

From this point of view, this study aims to give a general overview of the judicial system (definition of the judiciary, plans of the Zayani judicial system),In addition to mentioning the ranks and categories of judges in the Zayani state, and presenting the conditions and criteria for their selection,In addition to mentioning the most famous judges of the Zayani state and their contribution to managing and preserving the private and public interests of the Zayani community and the Zayani state.

Key words:Zayani state; Judges; Standards; Famous; Varieties .

مقدمة:

عرفت الجزائر خلال العهد الزياني العديد من النظم والأجهزة التي من شانها القيام بتسيير شؤون ومصالح الدولة والمجتمع ومن بين هذه النظم الجهاز القضائي الذي يعتبر من أهم الأجهزة التي تسعى إلى ضبط سلوكيات الناس ومنعهم من التعدي على حقوق الآخر والحفاظ على الكليات الخمس التي نصت الشريعة الإسلامية على حفظها (الدين والنفس والعقل والعرض والمال).لذلك فالمتتبع لكتب التاريخ سيقف على أهمية هذه الخطة بالنسبة للسلاطين الزيانيين وشدة اعتنائهم بها من خلال رفع مكانة القاضي ووضع شروط ومعايير دقيقة لتولي المنصب، وقد ظهرت في العهد الزياني العديد من الخطط المساعدة للجهاز القضائي كما كشفت المصادر التاريخية عن أصناف ومراتب للقضاة، وقد اشتهر قضاة الدولة الزيانية في الأقطار وذاع صيتهم من خلال المصنفات التاريخية والدينية لعلمهم ومكانتهم وقدرتهم في حل الخصومات والمنازعات. ومن هنا يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل أصناف ومراتب القضاة في الدولة الزيانية ؟
- وما هي شروط ومعايير اختيار القاضي ؟
- ومن هم ابرز و أشهر قضاة الدولة الزيانية ؟
- وما الدور الذي لعبه القاضي في لتسيير الحياة الاجتماعية ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تطرقنا إلى النقاط التالية:

- تعريف القضاء.
- الخطط التابعة للقضاء في الدولة الزيانية.
- أصناف القضاة في الدولة الزيانية.
- شروط ومعايير اختيار القضاة في الدولة الزيانية.

- أشهر قضاة الدولة الزيانية.
- دور القضاة في تسيير الحياة الاجتماعية.

1. تعريف القضاء

1.1 لغة: القضاء الحكم والأداء وعمل القاضي ورجال القضاء الهيئة التي يوكل إليها بحث الخصومات للفصل طبقا للقوانين. والقاضي القاطع للأمور المحكم لها. وقاضاه حاكمه[1].

2.1 اصطلاحا: يعرفه ابن خلدون " انه من الوظائف الداخلة تحت الخلافة لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسما للتداعي وقطعا للتنازع ..... فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا أدي إليك، فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك".[2]

- عند الشافعية: "هو فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى" [3]
- وعند الحنابلة " الإلزام بالحكم الشرعي وفصل الخصومات"[4]
- وعند المالكية: "الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام"[5]

ويعرفه محمد الزحيلي على انه الإخبار عن حكم الله تعالى في القضية والدعوى وإظهار الحق المدعى به بين الخصمين.[6]

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد مفهوم دقيق لمعنى القضاء على انه قيام القضاة بالفصل في المنازعات والخصومات بين الناس وفق الأحكام الشرعية التي تتخذ العدل والحق مقاييس أساسية للحكم.

2. الخطط التابعة للقضاء في الدولة الزيانية:

عرف الجهاز القضائي بالدولة الزيانية عدة خطط مساندة له فوض لها الحكم عوضا عن خطة القضاء وقد تخصصت كل منها باختصاصات معينة تتمثل هذه الخطط فيما يلي:

1.2 الشرطة (الأمن):

من الأجهزة التابعة للقضاء يتمثل دوره في الحفاظ على الأمن وتنفيذ الأحكام القضائية وحراسة السلطان.[7]

2.2 الحسبة:

هي وظيفة دينية مهمة صحابها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحيث يبحث المحتسب على المنكرات في المدينة ويؤدب على قدرها مثل المنع من المضايقة في الطرقات ومنع الحمالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل وتتبع كل ما يتعلق بالغش والتدليس(المعاش،المكاييل، الموازين) وهي أحكام ينزه عنها القاضي لعمومها وسهولتها وبذلك تكون هذه الخطة خادمة لمنصب القضاء.[8]

يقول أبو عبد الله العقباني " فولاية الحسبة هذه واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم فأما ما بينهما وبين القضاء فهي موافقة لأحكام القضاء .... لأن الحسبة

موضوعة عل الرهبة فلا يكون خروج المحتسب إليها إلا بالسلاطة والغلظة .... والقضاء موضوع للمناصفة فهو بالأناة والوقار أخص، وخروجه عنها إلى سلاطة الحسبة تجوز وخرق ولأن كل واحد من المنصبين مختلف فالتجاوز فيه خروج عن حده".[9]

3.2 خطة المظالم:

يعرفها عبد الرحمن ابن خلدون على أنها وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ونصفة القضاء وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدي.[10]

ويمكن تعريفها على أنها نوع خاص من القضاء منفصل على القضاء العادي ويقوم إلى جانبه في الفصل في التظلمات والخصومات التي يكون احد طرفيها أو كلاهما من ذوي قوة وجاه ونفوذ.[11]

وقد تولى سلاطين بني زيان هذه الخطة بأنفسهم، بحيث كانوا يخصصون يوما في الأسبوع للنظر في المظالم وسماع شكاوي الرعية.[12] ومن أمثال ذلك السلطان أبو حمو موسى الثاني الذي كان يخصص يوم الجمعة بعد الصلاة للنظر في المظالم وسماع الشكاوى.[13]

وما يمكننا قوله بهذا الصدد أن هذه الخطط قد وضعت للحكم في الأمور والقضايا التي لا تحتاج إلى أن ينفذها أو يخوض فيها القضاة شخصيا لبساطتها أو لبيان وبديهية الحكم على مرتكبها وبذلك تخفيفا على القضاة وتركهم لتولي القضايا الأكثر أهمية ، وهذا لا يعني غفل القضاة عن تتبع عمل المحتسبين أو الشرطة.

3. أصناف القضاة في الدولة الزيانية:

شهد النظام القضائي في الدولة الزيانية عدة مناصب ومراتب للقضاة لكل صنف صلاحيات في حدود خاصة يقول محمد احمد العيساوي في ذلك "يعتبر القضاء من أهم الوظائف السلطانية في الدولة الزيانية بحيث يتولاها قاضي القضاة[14] الذي يمكن اعتباره بمثابة الوزير في عصرنا الحالي، وفي كل مدينة كان يوجد الحافظ والى جواره القاضي والمحتسب وصاحب الشرطة[15].

تتمثل هذه الأصناف والمراتب فيما يلي:

1.3 قاضي الجماعة:

يعادل ما يسمى قاضي القضاة بالمشرق تقريبا اختص به المغاربة والأندلسيين ويعتبر أعلى منصب قضائي واجل مرتبة قضائية.[16]

يقول هوبكنز في كتابه النظم الإسلامية في المغرب:" ولقاضي الجماعة صفات خاصة فأولا يتم تعيينه مباشرة من رئيس الدولة أو نائبه ومن هذه الناحية فان قاضي الجماعة يعتبر من كبار موظفي الدولة إلى جانب الوزير والكاتب اللذين يستمدان سلطتيهما من السلطان مباشرة ... وثانيا فان قاضي الجماعة هو الذي يعين صغار القضاة ... كما كان من بين صلاحيات قاضي الجماعة تعيين صاحب المظالم " [17]

2.3 قاضي الحضرة:

يعد نائبا لقاضي الجماعة ويلقب بقاضي تلمسان ويتم تعيينه من قبل السلطان الزياني بمشورة قاضي الجماعة ويشغل قاضي الحضرة منصب الموثق في القصر الملكي.[18]

3.3 قاضي العمالات:

ينوب عن قاضي الجماعة في المدن التابعة للدولة الزيانية، يعتبر من الموظفين الرئيسيين ولا تتجاوز اختصاصاته حدود عمالته.[19]

4.3 قاضي الجند: يختص بالنظر في قضايا وخصومات أفراد الجيش ويعد من نواب قاضي الجماعة.

5.3 قاضي الأنكحة: يختص بالأمور المتعلقة بعقود النكاح.[20]

6.3 قاضي الأهلة: هو المكلف بالنظر في ظهور الهلال الجديد لما يترتب عن رؤيته من أحكام شرعية (شهر رمضان ، مواقيت الحج وغيرها ....).[21]

إن تقسيم القضاة في مراتب وأصناف يسهل من عمل القضاة حيث يكون القاضي أكثر الماما وتعمقا سوءا في مجال اختصاصه أو في دائرة عمله وبالتالي تكون معرفته حقيقية أو اقرب إلى الحقيقة مما يجعل أحكامه أكثر عدلا.

4. معايير اختيار القضاة في الدولة الزبانية:

بالإضافة إلى الشروط الأساسية لاختيار القاضي عند المسلمين والمتمثلة في العقل البلوغ وان يكون القاضي مسلما حرا سليم الحواس عارفا للحق وعالما بالأحكام الشرعية والشروط الثانوية والمتمثلة العدالة والذكورة والاجتهاد.[22]

فقد كان السلاطين الزيانين يحرصون على اختيار القضاة بمعايير دقيقة ويظهر ذلك من خلال وصية أبو حمو موسى الثاني لولي عهده في كتابه واسطة السلوك في

سياسة الملوك عن كيفية اختياره لقضاته وفق علامات تظهر على الشخص عند عرض المنصب عليه إذا كان مناسب أو غير مناسب يمكن تلخيصها في ما يلي:

– أن لا يكون ممتنعا بالقول راغبا بالفعل: وتظهر علامات الرغبة في المنصب من خلال رفضه للمنصب بداية حتى يظهر انه شخص لا يريد المكانة لكنه يظهر المسرة عند تكرار الطلب ويصفر وجهه إذ ما تم إعفائه.

– أن يكون غير راغب في المنصب لا يهمه توليا ولا عزلا ولا يظهر فيه حرصا على القضاء مبتعدا عن الربا وهذا مناسب للمنصب.

– أن لا يكون محبا ميالا: وتظهر علامة ذلك من خلال حبه للنساء والأولاد (يمكن أن يكون دليل على ميل الشخص للشهوات) فإذا كان له الأعداد من النساء والأولاد فلابد أن يميل في الحكم إما لغرض أو جهة فيؤدي به إلى اخذ الرشوة على الأحكام الشرعية.

– أن لا تهمه الوجاهة والمكانة والسلطة : فيكون غير عادل ويحكم بين الناس على حسب مكانتهم وقد أوصى السلطان أبو حمو موسى في هذه الحالة أن يخضع الشخص للاختبار من طرف السلطان نفسه.

– أن لا يظهر عليه تغير في كلام وغير مبالغ في أقوال ولا متصنع في مشية وان يبقى على طبيعته الأولى.[23]

يقول عمار عمورة في هذا الشأن وكان لا يشتغل بمنصب الكتابة في ديوان الملك والقضاء إلا الرجال الأكفاء أصحاب العلم الغزير في الأدب والفقه.[24]

5. أشهر القضاة في الدولة الزيانية:

شغل منصب القضاء في الدولة الزيانية العديد من الأسماء الذين ذاع صيتهم آنذاك لمكانتهم وعلمهم وقدرتهم على حل النزاعات و إيجاد الحلول لمشاكل الدولة ومن بين أشهر قضاة هذه الفترة نذكر:

1.5 أبو عثمان سعيد بن محمد العقباني(720هـ\ 811هـ):

نشأ بتلمسان[25]يقول عنه يحي ابن خلدون "أول نجباء بيته ذو نبل ونباهة ودراية وتفنن في العلوم ومهارة حذق في الحساب والهندسة ولي قضاء الجماعة بتلمسان وبجاية[26] ومراكش وسلا ووهران وهنين فحمدت في جميعها سيرته عدلا وجزالة وهو الآن خطيب الجامع الأعظم بتلمسان".[27]

فقيه مالكي تفنن في العلوم سمع من ابني الإمام وتفقه على يديهما، له في القضاء ما يزيد عن الأربعين سنة له العديد من المؤلفات " **شرح الحوفي والتلخيص لابن البناء وقصيدة ابن الياسمين في الجبر والعقيدة البرهانية في أصول الدين وتفسير سورة الفاتحة**"، من الذين اخذوا العلم على يده : ابنه القاسم العقباني ، والإمام أبي الفضل بن الإمام وابن مرزوق الحفيد وإبراهيم المصمودي وغيرهم كثيرين.[28]

2.5 قاسم بن سعيد العقباني 768هـ\854هـ:

من أهل تلمسان تولى قضائها حافظ محدث من كبار فقهاء المالكية في عصره اشتغل بالتدريس من أثاره أرجوزة في التصوف[29].

قال عنه ابن مريم في كتابه البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان " شيخ الإسلام ومفتي الأنام الفرد العلامة الحافظ القدوة العارف المجتهد المعمر" .

حضر بمصر إملاء ابن حجر واستجار ابن حجر فأجازه حضر درس العلامة البساطي، تعلم على يده: أبو البركات النالي ، ابنه أبو القاسم العقباني ، حفيده محمد بن احمد العقباني ، وابن زكري ، والكفيف ابن مرزوق وأبو العباس الونشريسي، اثني عليه يحي المازوني والحافظ التنسي والقلصادي في رحلته[30].

3.5 محمد بن احمد بن قاسم بن سعيد العقباني ت 871هـ:

ولد ونشا بتلمسان وتولى منصب قاضي الجماعة بها من كبار فقهاء المالكية[31]من أثاره كتاب في المسائل الفقهية (تحفة الناظر).

شيوخه: جده الأقرب قاسم بن سعيد العقباني ، أبو عبد الله بن مرزوق الحفيد (ت 842هـ) و أبو العباس الونشريسي واحمد بن حاتم و غيرهم[32].

4.5 أبو عبد الله محمد بن علي بن مروان بن جبل الهمذاني:

من أهل وهران ونشا بتلمسان واصله من الأندلس ولي القضاء بتلمسان ثم نقل إلى قضاء الجماعة بمراكش وكان حميد السيرة شديد الهيبة عارفا بالأحكام سريع الفصل بين الخصوم موصوفا بالعدل[33]ولي قضاء الحضرة بتلمسان.[34]

5.5 عبد العزيز عمر بن مخلوف (602هـ):

ويكنى بابي فارس محدث من فقهاء المالكية من أهل تلمسان اخذ العلم عن شيوخها وعن علماء بجاية وولي القضاء في عدة عملات تتلمذ على يديه الفقيه والأديب أبو العباس احمد الغبريني[35]، اسند إليه قضاء الانكحة ببجاية ثم استقل بعد ذلك بقضاء بسكرة ثم بقسنطينة ثم الجزائر[36].

6.5 ابو عبد الله بن هدية القرشي التلمساني ت 735 هـ:

وهو أديب وكاتب وفقيه ومؤرخ.[37] من قضاة مدينة تلمسان كبير عصره نباهة وجاهة وقوة في الحق وصرامة وكان أثيرا لدى سلطانه قلده إضافة للقضاء كتابة سره وانزله منزلة فاقت منزلة وزرائه فكان لا يجري أمرا في الدولة إلا بمشورته واخذ رأيه.[38]

إن المتتبع لتاريخ القضاة بالدولة الزيانية سيلاحظ تعاقب أسرة العقباني على منصب القضاة من الأجداد إلى الأحفاد وهذا يشير إلى نوع من التوريث لمنصب القضاء في تاريخ الأسرة .

6. دور القضاة في تسيير الحياة الاجتماعية في الدولة الزيانية:

إن الهدف الحقيقي للقاضي في الإسلام هو إقامة العدل وحماية الحقوق ونشر الأمن والمحافظة على الأنفس والأموال من خلال الفصل في المنازعات وحل الخصومات وتوعية الرعية بالأحكام والسلوكيات والقواعد الصحيحة الواجب إتباعها من اجل العيش في امن وسلام.

وقد سعى القضاة الزيانيين بأصنافهم ومراتبهم إلى القيام بواجبهم قدر المستطاع فقد نبه قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد العقباني على آفات خطيرة ظهرت في المجتمع الزياني كغش الخبازين وتغاضي المحتسب عن ذلك بهدف اخذ الرشوة بالإضافة إلى قيام الجزارين بالغش في اللحم واجتماع النساء حول رجل يغني لهن وغير ذلك من الآفات التي دعا إلى القضاء عليها[39].

كما أفتى بوقوع طلاق الرجل لامرأته ثلاثا في كلمة واحدة [40]، وذلك للمحافظة على الأسر وتجنب تفككها ذلك أن الطلاق ابغض الحلال عند الله سبحانه وتعالى .

وللمحافظة على الحقوق العامة أوصى القاضي أبو عبد الله العقباني بالمحافظة على الشوارع والطرقات وذلك بعدم إلقاء الأوساخ والقاذورات والجيف في الطرق وعدم إيقاف الدواب المحملة بالحطب في الطرقات العامة مما يسبب تضييقا على المارة[41].

يقول عمار عمورة فإلى جانب وظيفتهم الأصلية المتمثلة في تطبيق الشريعة الإسلامية وحل النزاعات، كانوا يقومون بوظائف إضافية متمثلة في السهر على أماكن العبادة وإلقاء خطب الجمعة والحج والمكاييل.[42]

خاتمة: وما يمكننا استخلاصه من خلال ما سبق:

–أن الجهاز القضائي في الدولة الزيانية تشكل من عدة خطط مساعدة للقضاء لكل خطة اختصاصاتها ومجال لعملها.

– أن السلاطين الزيانيين اهتموا بالقضاة ورفعوا من مكانتهم ووضعوا شروطا ومعايير خاصة لاختيار القاضي وذلك لحساسية المنصب.

– أن تاريخ الدولة الزيانية يحفل بمشاهير القضاة الذين ذاع صيتهم في الأقطار آنذاك لدرجة علمهم وتفقههم وعدلهم في تطبيق الأحكام.

– أن دور القضاة في الدولة الزيانية تعدى إصدار الأحكام والفصل في الخصوم إلى ادوار أخرى ساهمت في تسيير شؤون المجتمع الزياني وتخدم مصالح أفراده.

الهوامش:

[1] المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4، 2004 ص ص 742، 743.

[2] عبد الرحمان ابن خلدون ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار ابن حزم ، ط1، لبنان، بيروت، 2011، مج 1، ص 166.

[3] شمس الدين محمد ابن الخطيب الشربيني : مغني المحتاج لمعرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1997، ص 497.

[4] حمود علي محمد الشهري : التسبيبات القضائية في إثبات النسب من مجموع الأحكام القضائية الصادرة من وزارة العدل، مجلة كلية الشريعة والقانون ، ع 23، ج2، 2021، ص 1699.

[5] نفس المرجع، ص 1699.

[6] محمد الزحلي ، تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995. ص 11.

[7] عمار عمورة : الجزائر بوابة التاريخ ، دار المعرفة ، 2009، ص 243.

[8] ابن خلدون: العبر ، ج1، ص169، 170.

[9] ابي عبد الله محمد العقباني : تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر ، تح علي الشنوفي، المعهد الفرنسي للدراسات الإستشراقية الفرنسية ، دمشق، سوريا، 1967، ص ص 178، 179.

[10] ابن خلدون : نفس المصدر (العبر)، ج1، ص 167.

[11] محمد وليد العبادي: قضاء المظالم وسيلة لقمع الظلم وإحقاق العدل(المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 5، ع1,2009)، ص 10.

[12] خالد بالعربي: بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني،(دورية كان التاريخية، العدد الثاني عشر، يونيو 2011)، ص 108.

[13] لطفي بقال بريكسيي : القضاء في عهد الدولة الزيانية (مجلة الفضاء المغاربي، ع 6، 2017) ، ص 227.

[14] الأصح أن يقول قاضي الجماعة بدل قاضي القضاة لان هذه التسمية خاصة بالمشرق الإسلامي أما في بلاد المغرب فالموازية لهذا المنصب هي قاضي الجماعة. محمد الزحلي: تاريخ القضاء في الإسلام ، ص 325.

[15] محمد احمد العيساوي ، عابد براك الأنصارى ـ شارات الملك والوظائف في دولة بني زيان ـ مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية ـ مج 5، ع 13، 2018، ص 7.

[16] محمد الزحلي: نفس المرجع (تاريخ القضاء في الإسلام) ، ص 325.

[17] جونز فليب هوبكنز : النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، تر أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1977، ص ص 212، 213.

[18] لطفي بقال بريكسي :نفس المرجع، ص 226.

[19] خالد بالعربي: نفس المرجع، ص108.

[20]خلدون خليصة : القضاء في الجزائر في العهد العثماني (مذكرة ماستر) ، اش : احمد مسعود سيد علي ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020\2019، ص 15.

[21] المرجع نفسه، ص 15.

[22] محمد الزحيلي : التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي ، دار الفكر، ط1، دمشق ، سوريا، 1980. ص54. 61.

[23] أبو حمو موسى الثاني : واسطة السلوك في سياسة الملوك، تح محمود بوترعة، دار الشيماء للنشر، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 235، 236.

[24]عمار عمورة: نفس المرجع، ص 242.

[25] عمار عمورة :نفس المرجع، ص 248.

[26] ولي قضاء بجاية أيام السلطان أبي عنان المريني .

[27] يحي ابن خلدون ، بغية الرواد ، مطبعة بيير فونطانا الشرفية ، الجزائر، 1903، ص60.عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، ص 26.

[28] ابن مريم التلمساني: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر، 1908، ص ص 106، 107.

[29] عمار عمورة : المرجع نفسه، ص 237.

[30] ابن مريم التلمساني: نفس المصدر السابق، ص ص 147، 148. احمد بابا التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تق، عبد الحميد عبد الله الهرامة ، كلية الدعوة الإسلامية للنشر، طرابلس،1989، ص ص 365، 366.

[31] عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية،ط2، بيروت ، لبنان،1980،ج1، ص 237.

[32] ابن مريم التلمساني: نفس المصدر السابق، ص 224.

[33] ابن أبار، التكملة لكتاب الصلة ج2، دار الفكر ، بيروت، لبنان ، ص 161.

[34] خالد بالعربي: نفس المرجع، ص 108.

[35] خلدون خليصة :نفس المرجع، ص 19.

[36] احمد بابا التنبكتي: نفس المصدر السابق، ص ص 268، 269.

[37] عمار عمورة: نفس المرجع ، ص252.

[38] أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النبهاني : تاريخ قضاة الأندلس ، ن ، ليفي بروفنسال ، دار الكاتب المصري ، القاهرة ، مصر، 1947، ص 134.

[39] لطفي بقال بريكسي :نفس المرجع، ص ص 228، 229.

[40] أبو عبد الله محمد العقباني : نفس المصدر السابق ، ص 59.

[41] نفسه : ص ص 65،66،67.

[42] عمار عمورة: نفس المرجع ، ص 243.

"المرأة في الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء المصادر المغربية "الرحلات أنموذجا

Women in Algeria during the Ottoman period through ."Moroccan sources "travel as a model

معطا الله عزيزة
جامعة الجزائر-2-(الجزائر)
Aziza.matallah@univ-alger2.dz

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2022/10/07	2023/07/28	2023/07/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد صورة المرأة في الجزائر خلال الفترة العثمانية على ضوء النصوص الرحلية المغربية، فالعديد من رحالة المغرب الأقصى صوّر المرأة في صور متقاربة ومتشابهة في مناطق مختلفة من ربوع إيالة الجزائر وفي أزمنة متباعدة من تاريخها الحديث.

ترصد هذه الورقة البحثية أدوار المرأة داخل الأسرة وخارجها في تفاعلها مع المجتمع بمناطق إيالة الجزائر خلال الفترة العثمانية، فهي بلا شك كانت سندا للرجل وركيزة من ركائز المجتمع التي سلط عليها الرحالة المغاربة تركيزهم في رحلاتهم، وعن دورها في مختلف المجالات خاصة الاقتصادي نظرا لطبيعة تواجدهم في الجزائر كرحالة وتجار، وكتب الرحلة المغربية من أهم المصادر التي من خلالها حددنا أدوارها في المجتمع الجزائري.

وتلك النصوص التاريخية أثبتت لنا الأدوار الهامة للمرأة داخل المجتمع الجزائري والتي لم تنحصر فقط في مهامها اليومية في الأسرة بل تعدت إلى جوانب أخرى كالإقتصاد والسياسة.

الكلمات المفتاحية: الرحلة؛ الجزائر؛ المرأة؛ المغرب الأقصى؛ المجتمع.

Abstract:
This study aims to monitor the form of women in Algeria during the Ottoman period through Moroccan travelling texts, Many of Morocco's travellers portrayed women in similar images in different parts of Algeria and in times far apart from their modern history.

This paper monitors women's roles within and outside the Algerian family during the Ottoman period, She was undoubtedly a man's foundation and one of the pillars of society on which Moroccan travelers spoke their focus on their travels. As regards their role in various economic areas, especially given the nature of their presence in Algeria as travelers and traders, The Moroccan trip is one of the most important sources through which we have identified its roles in Algerian society.

These texts have demonstrated to us the important roles played by women within Algerian society, which have not only been confined within the family, Its daily activities have gone beyond economic and political aspects as well.

Key words: Travel; Algeria; woman; Morocco; The society.

مقدمة:

إن التقارب الجغرافي بين دول المغرب زاد من انتعاش الحركة الرحلية بين أقطاره في العصر الحديث، فكانت الجزائر ونظرا لموقعها الهام منطقة عبور لمختلف الرحلات المغربية، وقد دأب أصحابها على تدوين كل ما شاهدوه أو سمعوه عن أوضاع المجتمع في كتب تضمنت شهاداتهم، ونظرا لأهمية ما تحويه تلك الرحلات اعتبرت من أهم مصادر تاريخ الجزائر في العهد العثماني التي أرخت لجميع جوانب حياة المجتمع.

ومن هذا المنطلق كانت كتب الرحلات مرآة صادقة قدمت لنا صورة عن أوضاع المجتمع الجزائري وفئاته على مر العصور وخاصة في الفترة الحديثة، وأهم عنصر في المجتمع المرأة التي لا تعتبر جزء لا يتجزأ منه فقط بل ركيزة من ركائز الأسرة؛ فهي أساسها وقوامها نظرا لأهمية وجودها فيها، ولقد كانت للمرأة وخاصة في الجزائر العثمانية أدوار مختلفة ربما لا تختلف فيها عن باقي النساء المغاربيات، لكن خاصيتها شدت العديد من الوافدين إلى الجزائر للكتابة عنها وأبرزهم رحالة المغرب الأقصى الذين ركزوا على أهم مهامها في المجتمع ودونوها في رحلاتهم المتعددة، وقد ارتأينا في هذه الورقة البحثية إبراز تلك نظرة، والتركيز على أدوارها المختلفة. فما هي الأدوار التي لعبتها المرأة داخل المجتمع الجزائري؟وكيف صورتها كتب الرحلة المغربية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات وجب الإجابة عنها:

-ما هي أنواع الرحلات المغربية التي اهتمت بالمجتمع الجزائري في الفترة الحديثة؟

-كيف ساهمت المرأة في الحياة الاقتصادية بالجزائر خلال العهد العثماني؟

-فيما تجلت مساهمات المرأة في الحياة السياسية بالجزائر العثمانية؟

1- أنواع الرحلات المغربية في الفترة الحديثة:

تنوعت الرحلات المغربية في العصر الحديث وذلك بتنوع أغراضها:

1-1الرحلات الدينية:

الرحلات الدينية رحلات وجهتها الحجاز يقوم بها أصحابها بغرض الحج لبيت الله الحرام وزيارة قبره عليه الصلاة والسلام وملاقاة العلماء[1]، تعرف في التاريخ العربي والإسلامي بالرحلات الحجازية، كانت تنظم هذه الرحلات حتى قبل ظهور الإسلام إما بغرض طلب

العلم أو التجارة، وبعد انتشار الإسلام أصبح الناس يقصدون الحجاز بغية زيارة بيت الله وقبر نبيه عليه الصلاة والسلام.

والرحالة عند عودته إلى موطنه يقوم بتدوين تفاصيل رحلته ويخبر عن الطرق التي سلكها ركبه والأحداث التي صادفها، وما ارتسم في ذهنه وانطبع في نفسه عن الأشخاص والأماكن التي مر بها في شكل مذكرات يومية[2].

والرحلات الحجازية المغربية في الفترة الحديثة كثيرة ومتعددة منها رحلة اليوسي لمؤلفها **محمد العياشي بن الحسن اليوسي**[3] قام بها العالم المغربي سنة 1101هـ/ 1690م برا انطلاقا من فاس رفقة ركب الحج الفاسي متجها للحجاز لأداء مناسك الحج[4].

1-2-الرحلات التجارية:

وهي رحلات غرضها التجارة وغالبا ما تكون مصاحبة للرحلات الحجية، فالحجيج كانوا يمارسون التجارة ويعقدون صفقات مع الأقوام التي يمرون بأرضها، فالتجارة في البقاع الإسلامية ونتيجة لاهتمام حكام الدول بتأمين الطرقات والمسالك البرية والبحرية ازدهرت بشكل كبير وفي حقبات تاريخية متعددة.

وقد كان هناك نوعان من الرحلات التجارية في الفترة الحديثة؛ رحلات داخلية يقوم بها التجار داخل حدود دويلاتهم يعملون على بيع وشراء مختلف المواد التجارية وتكون إمّا عن طريق المقايضة أو النقد، أمّا الرحلات الخارجية فتكون خارج نطاق حدود الدول؛ إذ يقوم التجار من خلالها بتصدير منتجاتهم وسلعهم وجلب سلع أخرى غير متوفرة لديهم وبيعها في الأسواق الداخلية.

كما يمكن أن نضيف نوعين آخرين للرحلة التجارية مرتبطة بوسيلة النقل رحلات "برية وبحرية"؛ فالبحرية يقوم التجار من خلالها نقل بضائعهم بحرا عن طريق السفن وهذا إمّا من خلال الرحلات الحجية البحرية أو رحلات تجارية بحتة يقوم الرحّالة أو التاجر ببيع منتجاته في الموانئ التي ترسو فيها السفن وشراء مواد أخرى[5].

أما الرحلات البرية فتكون عن طريق الطرق البرية المختلفة الرابطة بين مدن وقرى الدولة الواحدة وبين الدول التي تفصلها عن بعضها البعض حدود سياسية، ومن أجل ضمان سير القوافل وحمايتها من اللصوص وقطاع الطرق كان الحكام يعملون على تأمين تلك الطرق وينابيع المياه لضمان توفير الماء للقوافل سواء للأفراد أو الحيوانات التي تقلهم، ووسيلة النقل المعتمدة فيها الإبل بالدرجة الأولى والخيل والبغال وغيرها من الحيوانات القادرة على حمل البضائع الثقيلة[6].

ولدحض شرور قطاع الطرق عمل التجار على استئجار مسلحين للدفاع عنهم، واصطحاب المرابطين لنفس الغرض أيضا[7]؛ إذ أن المجتمعات في الفترة الحديثة كانت تقدس المرابطين والدراويش بشكل كبير فعند رؤية مرابط في ركب ما فإنهم يتحاشونه خيفة دعواته، فحسب معتقداتهم المرابط مقدس من الله وله بركات تشفع للإنسان في دنياه وآخرته فعلى الإنسان التبرك به وتصديق كل ما يصدر عنه من أقوال أو أفعال.

3.1-الرحلات العلمية:

كان الطلبة والعلماء يقومون بهذا النوع من الرحلات بغية طلب العلم، فالطالب الذي يريد أخذ العلم عن علماء في البقاع الأخرى يضطر للسفر والاغتراب بغية مجالسة أهل العلم وأخذ إجازات عنهم[8]، وبدأ طلبة العلم رحلاتهم منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام تلبية لدعوته في تحصيل العلم رغم مشقة السفر والرحلة، ومن أهم الرحلات العلمية

عبر التاريخ الإسلامي رحلات الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم الذين رحلوا إلى أمصار مختلفة لجمع أحاديث الرسول ونشرها بين الناس بعد جمعها وتمحيصها والتثبت منها[9].

ومن أبرز الرحلات العلمية التي قام بها العلماء المغاربة في الفترة الحديثة رحلة ابن زاكور الفاسي التي قام بها العلامة المغربي في القرن الثامن عشر ميلادي وكانت وجهته مدينة الجزائر، وكان الهدف منها طلب الإجازة من علمائها وأخذ العلوم عنهم، وقام بتدوين الرحلة في مصنف عنونه بـ "**نشر أزاهر البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان**"[10].

4.1-الرحلات الدبلوماسية:

تعد الرحلات الدبلوماسية من الرحلات التي يقوم بها بعض أتباع الحكام من علماء ووزراء بطلب من حكامهم كسفراء إلى دول أخرى كرحلة أبي القاسم الزياني[11]، والتي قام بها العالم بطلب من السلطان المغربي المولى **محمد ابن عبد الله**[12] سنة 1200هـ/ 1786م بغرض إرسال هدايا للسلطان العثماني وتقديم شكوى على حكام الجزائر نتيجة جورهم والهجمات المتكررة على دولتهم[13].

وبتنوع الرحلات وتعدد أهدافها كانت مرآة صادقة عكست صورة المرأة في المجتمع الجزائري خاصة الرحلات الحجازية، إذ حظيت باهتمام أصحابها وخصوها بالذكر والثناء من جهة، واستهجنوا بعض أعمالها من جهة أخرى.

2- المرأة والأسرة:

ربطت المرأة وعبر التاريخ البشري علاقة حميمية بمنزلها وأفراد أسرتها بحكم طبيعتها البشرية؛ إذ كانت لها عدة مهام داخله وبين أسرتها كونها أساس تلك الأسرة خاصة الأعمال

التي تعبر عن شخصها كامرأة وسيدة، ومن بين تلك الأعمال التي مارستها المرأة داخل بيتها في ربوع الجزائر في الفترة العثمانية تربية الأطفال والطبخ والطهي وتحضير الطعام والخبز الذي كان يصنع من القمح والشعير أو من الشعير وحده ولا يكون أبدا من القمح الصافي[14].

ومن مهامها أيضا طحن الحبوب[15] وجمع الألبان والاشتغال بصناعة الطرز على الحرير والجلد، إضافة إلى جلب

الحطب[16] ونسج الزرابي والحياك[17]، وكذلك غسل الصوف في السواقي وهذه الظاهرة أثارت استغراب الناصري لما مر على عين ماضي ورأى نساءها في السواقي يغسلن بالماء البارد[18]، وهذه كانت عادات النسوة في أغلب ربوع الجزائر إذ يذكر كاثكارت[19] في مذكراته أن نسوة فحص مدينة الجزائر كن يغسلن الثياب في السواقي والعيون[20] ويغزلن الصوف بعد تنشيفه ونسجه وصناعة العديد من الأفرشة والأغطية والثياب كالمآزر والعباءات[21].

وبالرغم من اختلاف أصول المرأة في أرياف إيالة الجزائر سواء كانت كرغلية أو عربية أو شاوية[22] فقد ساهمت بشكل كبير في الوقف رغم أن العديد من سكان تلك المناطق كانوا يستثنون النساء منه، فسكان فجيج مثلا كانوا يحرمون المرأة من الوقف إذا تزوجت على خلاف الذكور فإن الحبس يكون على أعقابهم وأعقاب أعقابهم[23]، وكذلك نساء عين ماضي فقد كن يحرمن من الحبوس سواء على الديار أو غيرها واقتصرت على الذكور دون الإناث[24].

وبالرغم من أن الرحالة المغاربة نفوا انتفاع المرأة بالوقف في مناطق مختلفة من الجزائر العثمانية إلا أن الوثائق الأرشيفية أكدت على أنها اعتنت به وخصت نفسها به أولا وكانت تشترط في أغلب الأحيان مثل الرجل والانتفاع به مدى الحياة بموجب ترخيص المذهب

الحنفي، ومن خلال حبسها لعبت دورا كبيرا في رعاية الأبناء وهم صغار ومساعدتهم على العيش أثناء الكبر، هذا ما ساعد على التماسك الأسري وساهم في التكافل الاجتماعي، ومن الأملاك التي حبستها المرأة قطع الأراضي، إذ قامت الحاجة الزهرة ابنة أبي ذروة بتحبيس قطعة ترابية خارج قرية تنس عند الباب القبلي المعروف بالفطفاط على مكة والمدينة[25].

3-كتب الرحلة تؤرخ للمرأة والتجارة في الجزائر العثمانية :

بالرغم من الأعمال الداخلية التي كانت النسوة تقمن بها داخل بيوتهن إلا أنهن كن يساعدن أزواجهن في معظم

أعمالهم كالحرث والزرع[26] والتجارة، إذ كن يخرجن للتسوق وسط الركبان فنساء سيدي خالد مثلا وحسب ما ورد

في رحلة أبي العباس الهلالي السجلماسي[27] كانت تبيع التمر للركب والذي كان من أجود التمور ويسمى بالحرة[28].

مارست أيضا نسوة عين ماضي وبوسمغون[29] التجارة مع الحجيج وكان ذلك من غير حجاب ولا سترة[30]، فإبراز مفاتنهن أدى بالعديد من الرحالة إلى الثناء على جمالهن؛ فالرحالة اليوسي أشاد بجمال نسوة عين ماضي إذ يذكر أنه لا يكاد يكون في غيرهن من نساء الجزائر[31]، كما مدح الرحالة ابن الطيب الشرقي سنهن وشبابهن وذلك في قوله "**...وأما نساؤها فإنهن من أزهر النساء سناء وأزهاها وأبهرها سنا وأبهاها عيون فواتر أمضى في القلوب من السيوف البواتر...**"[32]، وجمال المرأة الجزائرية يبرز أيضا في شعرها الأملس والوشم الذي كانت ترسمه على جبهتها أو خدودها أو يديها وعلى رؤوس الأصابع[33].

إن ممارسة نسوة للتجارة متبرجات غير متحجبات من الظواهر الاجتماعية التي لاحظها وذمها العديد من الرحالة الذين مروا على منطقة عين ماضي وفي فترات مختلفة من تاريخ الجزائر العثماني؛ فالرحالة الناصري في بداية القرن 18م وصفهن بالبهائم إذ كن غير متدينات ولا متعلمات[34] لا يغتسلن من جنابة ولا حيض ولا نفاس، كما كن يتحرشن بالركب[35]، وهذا ما أكد عليه محمد بن عبد السلام الدرعي في نهاية القرن 18م إذ أشار أن نسوة عين ماضي كن متبرجات غير متحجبات، فالرجل لا يأبه لسترة أهل بيته إذ تراه يسوق الركب رفقة ابنته وزوجته متزينات يظهرن مفاتنهن غير مباليات، ونساؤهم هن من كن يتولين غالبا البيع والشراء، كما كن لا يستخدمن الماء بحجة أنه مضر بصحتهن وادعى رجالهن أنه يعقم ويسقط الأجنة ويفقد العذرية والبصر[36].

وبالرغم من أن أغلب رحالة المغرب الأقصى أشاروا لممارسة نسوة عين ماضي والأغواط للتجارة غير مبالين لتبرجهن إلا أن الرحالة الجزائري الأغواطي وضّح ما قيل عنهن وعمم على نساء المنطقة ككل؛ فالنسوة وحسب ما ذكره الرحالة في رحلته نوعان: نوع محترم لا يخرجن من بيوتهن أبدا وآخر لا يأبه لا بالدين ولا بالعرف فتجدهن يظهرن في الشوارع دون خجل أو حياء[37].

كما أشاد الرحالة الأغواطي[38] في رحلته بنساء تقرت؛ إذ يذكر أن نساءها وبالرغم من أنهن مارسن التجارة إلا أنهن كن يظهرن متحجبات لا متبرجات ويبرز ذلك في قوله:" **...ونساؤهم تظهر في الأسواق محجبات..."[39]**.

إن مهنة التجارة لم تمارسها نساء عين ماضي والأغواط وتقرت فقط بل مارستها نسوة مدينة الجزائر أيضا إذ كشفت بعض الدراسات الأرشيفية أنهن مارسنها وبأشكال مختلفة فدفاتر التركات رصدت عددا من الحالات تخص ممارسة النساء لمهنة التجارة ومثال ذلك

السيدة دومة بنت قدور لما توفيت سنة 1803م خلفت ثروة بلغت 60545 ألف ريال، إذ كشفت تصفية تركتها أنها كانت قد أجّرت حانوتا[40]، فتلك الممارسات التجارية للمرأة في مدينة الجزائر كانت تقوم بها من غير تبرج، فالمرأة لا تخرج من بيتها دون حجاب[41] وأشهر لباسها الحايك الذي كان يصنع إمّا من الصوف أو القماش أو القطن[42].

أثارت ممارسة المرأة للتجارة وسط القوافل والركبان استغراب الرحالة الناصري فتساءل عن سبب ذلك فأجيب عن سؤاله أن تلك عادة الأعراب وإن عليها ممارسة التجارة لأن لا حيلة لها غير إعانة نفسها[43]، فالظروف المعيشية سواء في مدينة الجزائر أو في فحوصها أو في باقي المناطق الريفية أو حتى البوادي كانت تتطلب العمل سواء كان تجارة أو غيرها وخاصة في الفترات الأخيرة من الوجود العثماني أين تأزمت أوضاعها وتحكمت فيها عدة ظروف سواء داخلية أو خارجية.

4–المرأة والحياة السياسية في النصوص الرحلية:

مارست بعض نسوة الجزائر السياسة خاصة من كن قريبات لمراكز الحكم، والمصادر التاريخية ذكرت العديد منهن، إلاّ أن الرحالة المغاربة لم يشيروا إلى دورها في الحياة السياسية مقارنة بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي إذا ما استثنينا البعض منهن حاصة من كن لهم حضوة داخل قبائلهن، فالرحالة محمد العياشي ابن الحسن اليوسي أشار في رحلته إلى مكانة إحدى نساء عائلة بوعكاز عند أبناء قومها وهي أم النون التي قال فيها الرحالة " ... **وامرأة يقال لها أم النون بنت بوعكازة، ولها ولد يقال له الكيدوم، وأبوها كان ملكا في قومه... وهي أيضا ملكة**"، إذ ونتيجة لمكانتها بين الأعراب لما رغبت في الحج أوصلها بنو قومها إلى الركب بأهازيج الطبول والخيول والرماة[44]، والرحالة الإسحاقي في القرن 18م الذي نوّه إلى مكانة السيدة أم مهاني[45] زوجة شيخ العرب في منطقة الزيبان ببسكرة التي

كان سكان المنطقة يعظمونها وينقادون تحت طاعتها[46]، وقادت أم هاني ونظرا لمكانتها بين الأعراب وقربها من مركز الحكم بحكم كونها إحدى بنات رجب باي قسنطينة(1666-1674م)، وزواجها من شيخ القبيلة أحمد بن الصخري العديد من الانتفاضات والثورات في بايلك الشرق سواء ضد قوات البايلك أو ضد زعماء القبائل الأخرى[47]، وشخصية أم هاني ألهمت العديد من الرحالة خاصة الأوربيين في تلك الفترة من بينهم الرحالة بايسونال الذي أعجب بشجاعتها وفروسيتها وحنكتها السياسية، وشبهها بإحدى الأميرات الأوربيات[48].

خاتمة:

ساهمت كتب الرحلة المغربية بشتى أنواعها في إبراز صورة المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية، مما جعلها تعد من أهم مصادر تاريخ الجزائر في تلك الفترة التي أرخت لكل جوانب حياة المجتمع وفئاته من بينها المرأة، وهذه الأخيرة بالرغم من شح المعلومات حولها في مختلف المصادر المحلية مصادر إلا أن كتب الرحلة المغربية استطاعت أن تعطينا ولو صورة بسيطة عن أدوارها المختلفة في المجتمع.

بالرغم من نظرة الرحالة المغاربة للمرأة ومساهماتها في المجتمع إلا أنها لا تعبر عن واقعها الذي كانت عليه، فهي وبلا غير شك أعمق ممّا ذكر في كتاباتهم ويعود السبب في ذلك إلى عدم انصهارهم واندماجهم داخل الأسر لطبيعة تواجدهم في المجتمع كعابري سبيل هذا ما أدى بهم إلى ذكر المرأة في أسطر مقتضبة في كتاباتهم مقارنة بمختلف الفئات الاجتماعية الأخرى.

ارتكز اهتمام الرحالة المغاربة بالمرأة في الجزائر في العهد العثماني على دورها الاقتصادي أكثر من الجانب الاجتماعي نظرا لبروز دورها فيه من خلال ممارستها للتجارة وكان ذلك أبرز نشاط مارسته القوافل الحجازية مع سكان الجزائر في مناطق مختلفة منها.

مارست المرأة الجزائرية في العهد العثماني عدة مهن وحرف أخرى بالموازاة مع الرجل في جميع ربوع الجزائر وليس فقط التجارة التي أشارت لها الرحلات المغربية وأكدت عليها الوثائق الأرشيفية في مختلف مراكز الأرشيف.

6-قائمة المصادر والمراجع :

أ-الوثائق الأرشيفية:

سجلات المحاكم الشرعية: ع21، م09، و208.

ب-المصادر:

1-الأغواطي الحاج ابن الدين: رحلة الأغواطي، تح: أبو القاسم سعد الله، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2011م.

2-خوجة حمدان بن عثمان: المرأة، ط2، تح: محمد العربي الزبيري، دار الحكمة، الجزائر، 2014م.

3-الدرعي أبو العباس أحمد بن ناصر: الرحلة الناصرية 1709-1710م، ط1، تح: عبد الحفيظ ملوكي، دار السويدي، أبو ظبي، 2011م.

3-الدرعي محمد ابن عبد السلام الناصري: الرحلة الناصرية الصغرى، ط1، تح: محسن أخريف، دار أبي رقراق، المغرب، 2019م.

4-الدرعي محمد ابن عبد السلام: الرحلة الناصرية الكبرى، ط1، تح: المهدي الغالي، دار أبي رقراق، المغرب، 2017م.

5-الزياني أبو القاسم: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، تح: عبد الكريم الفيلالي، دار المعرفة، الرباط، 1991م.

6-السجلماسي أبو العباس الهلالي: التوجه لحج بيت الله الحرام وزيارة قبره عليه الصلاة والسلام، تح: محمد بوزيان بنعلي، د د، د ت.

7-السوسي أبي عبد الله محمد بن أحمد الحضيكي: هامش تحقيق الرحلة الحجازية، تح: عبد العالي لمدبر، دار الأمان، الرباط، 2011م.

8-الشرقي ابن الطيب: رحلة ابن الطيب من فاس إلى مكة المكرمة، تح: عارف أحمد عبد الغني، دار العراب، سوريا، 2014م.

9-الفاسي ابن زاكور: نشر أزاهر البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان، المعرفة الدولية، الجزائر، 2011م.

10-الفكون محمد ابن عبد الكريم: كتاب نوازل قسنطينة للشيخ محمد ابن عبد الكريم الفكون المتوفي سنة 1114هـ-1702م، تح: هواري تواتي، عائشة بلعابد، دار الزيتونة، الجزائر، 2018م.

11- كاثكارت جيمس ليندر: مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر: اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

12-هابنسترايت ج.أو: رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ/1732م)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، دت.

13-اليوسي محمد العياشي بن الحسن: رحلة اليوسي(1101-1102هـ/1690-1691م)، تح: أحمد الباهي، بيت الحكمة، تونس، 2018م.

ج-المراجع:

1-بلحميسي مولاي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

2-حسني عبد الله كنون: المنتخب من شعر ابن زاكور، دار المعارف، مصر، 1966م.

3-ابن خروف عمار: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي، ج2، دار الأمل، الجزائر، 2008م.

4-خير الدين محمد: مذكرات خير الدين، ج1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985م.

5-خيراني ليلى: واقع النساء في مدينة الجزائر في العهد العثماني 1800- 1817م "دراسة أرشيفية"، دار الأمل، الجزائر، 2016م.

6-الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

7-زردوم عبد الحميد: تاريخ بسكرة في عهد الأتراك 1600- 1844م، مطبعة المنار، بسكرة، 2013م.

8-سعد الله أبو القاسم: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر،2007م.

9-سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

10-ضيف شوقي: الرحلات، ط4، دار المعارف، القاهرة، د ت.

11-الغاشي مصطفى: الرحلة المغربية والشرق العثماني-محاولة في بناء الصورة- ط1، الانتشار العربي، لبنان، 2015.

د-الأطروحات:

1-الحربي أماني بنت سعيد : مصر من خلال كتابات الرحالة المغاربة في القرنين السابع والثامن هجري/ 13-14م، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الاسلامي، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1536هـ/2015م.

2-شرابي ياسمين: الموروث الثقافي في أدب الرحلة الجزائري "نماذج عن رحلات القرن العشرين"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2012-2013م.

3-فركوس صالح: بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير 1779-1796م، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات المعمقة من معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1979م.

هـ-الدوريات:

1-حشلافي لخضر، روباش جميلة: الآخر في الرحلات المغربية، مجلة آفاق العلوم، ع8، جوان 2017م.

2-دباح عائشة: الرحلة العلمية وتأثيرها على الوضع الثقافي في الجزائر في عهد الدايات" رحلة الحسين الورثلاني أنموذجا"، مجلة قضايا تاريخية، ع8، 2017م.

و-المعاجم:

1-الجوهري أبي نصر إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إع: محمد ثامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، 2009م.

2-ابن منظور: لسان العرب، مج 11، دار البصائر، بيروت، د ت.

المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

-1Louger de tassiy : Histoire du royoum D'Alger, A A Msterdam, Chez Henri du sauwet, M. DCC.XXV.
2-- Peyessonnel et Desfontaines: voyages dans les Régences des tunis et D'Alger, Paris(librairie de gid éditeur des annelles des voyages, 1838), T1.

[1] – لخضر حشلافي، جميلة روباش: "الآخر في الرحلات المغربية"، **مجلة آفاق للعلوم**، ع 8، جوان 2017م، ص 1.

[2] – أماني بنت سعيد الحربي: "مصر من خلال كتابات الرحالة المغاربة في القرنين السابع والثامن هجري/ 13- 14م"، **رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي**، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1536هـ/ 2015م، ص 43.

[3] – هو الابن الأصغر للحسن اليوسي، كان عالما ملما بمختلف علوم عصره، حج حجته الثانية، سنة 1129هـ، توفي 1131هـ. أنظر: محمد العياشي ابن الحسن اليوسي : **رحلة اليوسي(1101– 1102هـ/ 1690– 1691م)**، تح: أحمد الباهي، بيت الحكمة، تونس، 2018م، ص 24.

[4] – المصدر نفسه، ص 25- 26.

[5] –للاطلاع أكثر على موضوع الرحلة التجارية وأنواع التجارة أنظر: محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792– 1830م**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

[6] – عمار بن خروف: **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي**، ج2، دار الأمل، الجزائر، 2008م، ص 63-66.

[7] – عمار بن خروف: **المرجع السابق**، ص 64.

[8] – مولاي بلحميسي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 10.

[9] – أماني بنت سعيد الحربي: **المرجع السابق**، ص 40.

[10] – للاطلاع أكثر على تفاصيل الرحلة أنظر: ابن زاكور الفاسي: **نشر أزاهر البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان**، المعرفة الدولية، الجزائر، 2011م.

[11]– أبو القاسم الزياني أحد علماء فاس، ولد سنة 1147هـ/ 1743م بفاس، له حوالي 27 كتاب، أصبح العديد منها شبه مفقود ومن بينها " التاج والاكليل"، توفي سنة 1249هـ/ 1834م. أنظر: مصطفى الغاشي: **الرحلة المغربية والشرق العثماني– محاولة في بناء الصورة**– ط1، الانتشار العربي، لبنان، 2015م، ص 232.

[12] – المولى محمد ابن عبد الله أحد سلاطين المغرب الأقصى ولد سنة 1721م، تولى الحكم بالمغرب بعد وفاة والده عبد الله، وتم بيعته سنة 1757م. أنظر: أبو القاسم الزياني: **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا**، تح: عبد الكريم الفيلالي، دار المعرفة، الرباط، 1991م، ص 16.

[13] – المصدر نفسه، ص 82.

[14] – حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، ط2، تح: محمد العربي الزبيري، دار الحكمة، الجزائر، 2014م، ص 70.

[15] – صالح فركوس: "بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير 1779- 1796م"، **بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات المعمقة من معهد العلوم الاجتماعية**، جامعة قسنطينة، 1979م، ص 84.

[16] – محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص 47.

[17] – أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي 1500– 1830م**، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 162.

[18] – أبو العباس أحمد ابن ناصر الدرعي: **الرحلة الناصرية 1709– 1710م**، ط1، تح: عبد الحفيظ ملوكي، دار السويدي، أبو ظبي، 2011م، ص

[19] – جيمس ليندر كاثكارت أسير أمريكي اسكتلندي، ولد سنة 1767م، أسر من طرف البحارة الجزائريين سنة 1785م، أنظر: جيمس ليندر كاثكارت: **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، تر: اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص 13.

[20] – جيمس ليندر كاثكارت: المصدر السابق، 83.

[21] – محمد ابن عبد الكريم الفكون: **كتاب نوازل قسنطينة للشيخ محمد ابن عبد الكريم الفكون المتوفي سنة 1114هـ– 1702م**، تح: هواري تواتي، عائشة بلعابد، دار الزيتونة، الجزائر، 2018م، ص 103.

[22] – عبد الحميد زردوم: **تاريخ بسكرة في عهد الاتراك 1600– 1844م**، مطبعة المنار، بسكرة، 2013م، ص 10، 11.

[23] – أبو العباس الهلالي السجلماسي: **التوجه لحج بيت الله الحرام وزيارة قبره عليه الصلاة والسلام**، تح: محمد بوزيان بعلي، د د، د ت، ص 157، 158.

[24]- محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي: **الرحلة الناصرية الصغرى**، ط 1، تح: محسن أخريف، دار أبي رقراق، المغرب، 2019م، ص 205.

[25] - سجلات المحاكم الشرعية: ع21، م09، و208..

[26] - ليلى خيراني: **واقع النساء في مدينة الجزائر في العهد العثماني 1800- 1817م " دراسة أرشيفية"**، دار الأمل، الجزائر، 2016/، ص 117.

[27] - أبو العباس الهلالي السجلماسي أحد علماء المغرب الأقصى، ولد حوالي 1114ه بسجلماسة في أسرة عرف عنها الورع والصلاح، تلقى علومه الأولى على يد شيوخ من بلده والمشرق، له العديد من المؤلفات منها " الرحمة في الطب والحكمة". أنظر: أبو العباس الهلالي السجلماسي، **المصدر السابق**، ص 12، 13.

[28] - المصدر نفسه، ص 201.

[29] - بوسمغون قرية تقع غرب جنوب الجزائر، ذات أشجار كثيرة، سميت كذلك على اسم شيخ صالح بها وقبره يزار من طرف الحجاج المغاربة. انظر: أبي عبد الله محمد ابن أحمد الحضيكي السوسي: **الرحلة الحجازية**، تح: عبد العالي لمدبر، دار الأمان، الرباط، 2011م، ص 83.

[30] - أبو محمد سيدي الشرقي بن محمد الاسحاقي: **رحلة الوزير الاسحاقي الحجازية**، ط1، تح: محمد الأندلسي، دار أبي رقراق، المغرب، 2017م، ص 273، 275.

[31] - اليوسي: **المصدر السابق**، ص 273، 275.

[32] - ابن الطيب الشرقي: **رحلة ابن الطيب الشرقي من فاس إلى مكة المكرمة**، تح: عارف أحمد عبد الغني، دار العراب، سوريا، 2014م، ص 89.

[33] - Louger de tassiy: **histoire du royoum D'Alger**, A A Msterdame, Chez Henri du sauwet, M. DCC.XXV, P 57.

[34] - إن من أسباب عدم توجه المرأة في الجزائر العثمانية للمدارس على الرغم من انتشارها في كامل أنحاء البلاد كون عامة الأهالي يرون من العيب تعلم البنت القراءة والكتابة ماعدا بنات بعض الأسر الغنية التي كانت تحضر المعلمين للبيوت وتعليم بناتهم، لذلك نجد فتاة متعلمة من حين إلى آخر. انظر: محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص 47.

[35] - أبو العباس أحمد ابن ناصر الدرعي: **المصدر السابق**، ص 130، 131.

[36] - محمد ابن عبد السلام الدرعي: **الرحلة الناصرية الكبرى**، ط1، تح: المهدي الغالي، دار أبي رقراق، المغرب، 2013م، ص 204. وأيضا: ابن الطيب الشرقي: **المصدر السابق**، ص 90.

[37] - عرف بالحاج وهو من أهل الأغواط، كان قليل التعلم، له رحلة عرفت برحلة الأغواطي دونها بطلب من هاديسون مساعد القنصل الأمريكي وليام شالر. انظر: أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 245، 246.

[38] – الحاج ابن الدين الأغواطي: **رحلة الأغواطي،** تح: أبو القاسم سعد الله، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2011م، ص 87.

[39] – **المصدر نفسه،** ص 87- 100.

[40] – ليلى خيراني: **المرجع السابق،** ص 127.

[41] – ج. أو هابنسترايت: **رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/ 1732م)**، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، د ت، ص 47.

[42] – جيمس ليندر كاثكارت: **المصدر السابق،** ص 83.

[43] – أبو العباس أحمد بن ناصر الدرعي: **المصدر السابق،** ص 311.

[44] – اليوسي: **المصدر السابق،** ص 81.

[45] – أم مهاني هي إحدى سيدات مدينة بسكرة في الفترة العثمانية، ابنة رجب باي قسنطينة،كانت فارسة تخوض المعارك، وهي الزوجة الثانية لأحمد بن الصخري شيخ العرب الذي توفي سنة 1790م، وكانت من قبله زوجة أخيه. أنظر: خير الدين محمد: **مذكرات خير الدين،** ج 1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985م، ص 52، 53.

[46] – الإسحاقي: **المصدر السابق،** ص 293.

[47] –خير الدين محمد: **المرجع السابق،** ص 53.

[48]- Peyessonnel et Desfontaines: **voyages dans les Régences des tunis et D’Alger**, Paris(librairie de gid éditeur des anneles des voyages, 1838), T1, p370- 371.

علاقات الجزائر مع دول شمال أوربا من خلال صحيفة

"لا غازيت" (La Gazette) الفرنسة بين 1751-1762

Algeria's relations with northern European countries through the French newspaper"La Gazette" between 1751-1762

أ.د. عبد القادر فكاير

جامعة الجيلالي بونعامة /

خميس مليانة (الجزائر)

fkairaek@yahoo.fr

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2023/03/09	2023/04/03	2023/07/31

الملخص:

تتعرض هذه الدراسة إلى ما ورد في صحيفة "غازيت"(Gazette) الفرنسية من أحداث تتعلق بالجزائر خلال الفترة ما بين (1751-1762) ، وقد ركزت في هذا البحث على النصوص التي تطرقت إلى علاقات إيالة الجزائر مع دول أوربا الشمالية ، علما بأن هذه الصحيفة قد تطرقت في بعض تقاريرها إلى علاقات الجزائر مع دول أوربا المطلة على البحر المتوسط ، وكذلك وتونس والدولة العثمانية ، كما أنها تعرضت إلى بعض الأحداث الداخلية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة المحددة . ومن الدول الأوربية التي اعتنت الصحيفة بذكر صلاتها بالجزائر هي الدول الأوربية الشمالية التي ستكون مجالا لهذه الدراسة ، وهي انكلترا هولندا السويد الدنمارك وهامبورغ الألمانية . وكانت الصحيفة تنقل الأخبار عبر تقارير

حصلت عليها من مختلف المدن الأوربية، وهناك تقارير كانت تصل إليها من مدينة الجزائر . فكان حديثها عن الصلات مع الجزائر إما في خبر منفرد، أو ضمن الحديث عن أخبار تخص دولة أوربية أو مدينة، وهذا ما كان يستدعي مني قراءة كل الأعداد التي صدرت خلال الفترة المبينة.

الكلمات المفتاحية: الرحلة؛ الجزائر؛ أوربا؛ غازيت؛ البحر المتوسط؛ أسرى.

Abstract:

This study deals with what was mentioned in the French newspaper "Gazette" of events related to the Regency of Algiers during the period between (1751-1762). In this article, I focused on the texts which dealt with the relations of the Regency of Algiers with the countries of Northern Europe.Note that the newspaper mentioned in some of its articles the relations of the Regency of Algiers with the countries of Mediterranean Europe, Tunisia and the Ottoman Empire. and it was also exposed to certain internal events that took place in the Regency of Algiers. Among the European countries that the newspaper took care to mention its links with the Regency of Algiers, it is the European Mediterranean countries that will be the subject of this study, namely Spain, Portugal, the Italian states, the France and Malta, which was supported by the papacy in Rome. The newspaper reported the news through reports it got from various European cities and even from Algiers. Her talk about Algerirs's links with these countries was either in a single news item, or within the talk about news related to a European country or city, and this was what required me to examine all the issues that were issued during the period indicated.

Key words: Algiers; Europe; Gazette ; Mediterranean sea; captives**.**

مقدمة:

إن البحث في موضوع العلاقات الخارجية للجزائر من المواضيع التي لا تزال تحتاج إلى المزيد من بذل الجهد فيها، نظرا لصعوبة الخوض فيها لقلة المصادر المحلية التي تتطرق إليه، وأن

كثير من مجالاته يحتاج إلى المصادر الأجنبية الموجودة في دور الأرشيف الأوربية، زيادة على جهد الباحث في اتقان اللغات الأجنبية المسجلة بها تلك الوثائق، ضف إليها لغات القرن السادس عشر وما بعده. فإلى جانب المصادر ووثائق دور الأرشيف، هناك مصدرا آخر يمكن الاعتماد عليه في تحصيل بعض الأحداث التاريخية المتعلقة بعلاقات الجزائر الخارجية ألا وهي صحف ذلك العصر،أي العصر الحديث وأقصد بها الصحف الأوربية. وعلى الخصوص الصحف التي تحمل "غازيت" (Gazette). إذ كانت تقريبا كل عاصمة أوربية وكذلك مدن أخرى لها صحيفة بهذا الإسم التي كانت تتناول القضايا الداخلية والخارجية مركزة على الجانب السياسي. لذا فقد اتخذت من جريدة "غازيت"(Gazette) الفرنسية نموذجا استخرجت منها ما تعلق بالعلاقات الخارجية للجزائر مع دول أوربا الشمالية خلال عقد وسنة ما بين (1751-1762). وذلك لاعتبارت منها نهاية مرحلة من حياة هذه الصحيفة، إلى جانب أن هذه الفترة شهدت أحداث تاريخية متنوعة في مجال علاقات الجزائر الخارجية مع دول انكلترا، هولندا، السويد، الدانمارك و هامبورغ الألمانية. فعلى الرغم من البعد الجغرافي لهذه الدول عن نطاق البحر المتوسط الذي كان مجالا حيويا لإيالة الجزائر، إلا أن اضطرار سفن تلك الدول الإبحار في البحر المتوسط من أجل النشاط التجاري مع شرق البحر المتوسط، أو مع المدن الساحلية المتوسطية، جعلها تحتك بإيالة الجزائر، وقد ذكرت الصحيفة صورا لهذه العلاقات التي تنوعت بين سلمية وعدائية.

1- التعريف بالصحيفة:

ظهرت الصحافة الدورية في أوربا في بداية القرن السابع عشر. ونُشرت أول صحيفة إخبارية دورية غير منتظمة، عنوانها "الأخبار الحديثة" (Nieuwe Tydinghen) ابتداء من عام 1605 في أنتويرب أنفيرس (Anvers) ببلجيكا. وفي السنوات التالية، انتشرت الحركة إلى منطقة الراين في أوروبا بازل، فرانكفورت، ستراسبورغ، أمستردام، كولون وانتشرت

في كل شمال غرب أوروبا، من لندن إلى فلورنسا عبر باريس، جنيف، أو البندقية. تأسست أول جريدة أسبوعية في لندن عام 1622. وقد لعبت الدول البروتستانتية هنا دورًا رائدًا في إنشاء هذه العملية. وسرعان ما شهدت انتشار الأقساط الأسبوعية بشكل عام، والتي تسمى "التيارات" (curents in England، coranti in Italy)، والتي يشير عنوانها إلى تدفق المعلومات[1].

أما في فرنسا فكانت صحيفة "لا غازيت" (La Gazette) هي أول دورية فرنسية تم إنشاؤها في عام 1631، من قبل الطبيب "تيوفراست رينودو" (Théophraste Renaudot)[2] وهي مستوحاة من جريدتي لاغازيت البندقية والهولندية.[3] وكانت لدى رينودو فكرة عن طباعة الأخبار بشكل دوري. فكان قد ركب في منزل "الديك الكبير" (Grand Coq)، آلتي طباعة سحب عليها أعماله ونصوص المؤتمرات العلمية التي نظمها.

ظهرت جريدة "لاغازيت" لأول مرة في 30 مايو 1631مكونة من أربع صفحات، وبعد ستة أشهر، أصبحت تصدر في ثماني صفحات تظهر كل يوم جمعة في بداية مشأتها. أما عن مصدر اسمها، مشتق من اللغة الإيطالية "غازيتا" (Gazetta)، وهو اسم لعملة معدنية صغيرة من البندقية تشتري بها ورقة أخبار مطبوعة[4] .

وفي 16 أكتوبر 1631،حصل رينودو على امتياز خاص من الملك لويس الثالث عشر[5]. ثم دعمه الأب جوزيف(Père Joseph) وريتشيليو (Richelieu)[6] ،اللذان استخدما الجريدة "لاغازيت" لأغراض سياسية. كانت الصحيفة تنشر أخبارا عن فرنسا ومختلف أحداث العالم. وفي نهاية العام كان رينودو ملزمًا بتقديم المجموعة للملك[7].

والذي وصفه رينودو بأنه"أكثر تنظيماً ومنهجية، وأكثر صدقًا أيضًا"[8] . استمرت الصحيفة في النمو بنشرها لتقارير تاريخية. عندما توفي رينودو في 25 أكتوبر 1653 احتفظ أبناؤه بالامتياز الذي كان يتمتع به. وحوالي عام 1762، تم تزيين الورقة الصغيرة بالأذرع الملكية وأصبحت تدعى"غازيت دو فرانس"(Gazette de France) [9]. التي كان يملكها أحفاد تيوفراست رينو،على سوق الأخبار بفضل معلوماتها الوطنية والدولية وبفضل إعلاناتها. وكانت صحيفتا "لو جورنال دي سافان" (Le Journal des savants)، وهي مجلة علمية وأدبية شهرية،و"ميركور دي فرانس" (Le Mercure de France)، وهي مجلة ثقافية شهرية، قد شكلتا الجزء الأكبر للصحافة الفرنسية قبل عام 1789.

وفي عام 1787،استحوذ تشارلز جوزيف بانكوك (Charles-Joseph Panckoucke) على صحيفة "لا غازيت"، وهو أيضًا مالك صحيفة "ميركيور دو فرانس" (Mercure de France) منذ عام 1778 [10]. وفي 17 جويلية 1789 سردت الجريدة الأحداث التي وقعت قبل ثلاثة أيام، تحت عنوان « Détails des circonstances qui ont amené la prise de la Bastille, et relation de cet événement »[11].

وفي سنة 1791سلمها بانكوك إلى وزير الشؤون الخارجية، الذي جعلها بعد عام صحيفة يومية. وأسس الملكيون الجدد "لاكسيون فرانسيز" (L'Action française)[12].وابتداء من 1 ماي 1792، أصبحت "لاغازيت" تصدر يوميًا واتخذت اسم (Gazette nationale de France) بعد إعدام لويس السادس عشر (Louis XVI) في 21 يناير 1793. وأعيد تسميتها إلى La Gazette de France في عهد الجمهورية الثالثة حتى نشر آخر عدد لها في عام 1915. أما عن

فترات صدورها فتراوحت بين أسبوعية ونصف أسبوعية ويومية وفيما يلي جدولا عن نوعها وأيام ظهورها ما بين 1631-1792 [13] .

الفترة الزمنية	نوعها	يوم الصدور
ماي 1631- ديسمبر 1632	أسبوعية	الجمعة
جانفي 1633- ديسمبر 1761	أسبوعية	السبت
جانفي 1762- نوفمبر 1778	نصف أسبوعية	الإثنين – الجمعة
ديسمبر 1778- ديسمبر 1791	نصف أسبوعية	الثلاثاء – الجمعة
ابتداء من 1 ماي 1792	يومية	كل يوم

المصدر:Dictionnaire-journaux 1630-1789

2- مع انكلترا:

تعد انكلترا من بين أكثر الدول التي تعاملت مع الجزائر خلال العصر الحديث نظرا لنشاطها التجاري، حيث كان البحر المتوسط مجالا وممرا حيويا لسفنها التجارية، فكانت من بين أوائل الدول التي أبرمت معاهدة سلام مع الجزائر في سنة 1622[14] ، تلتها بعد ذلك مظاهر سلمية وعدائية بين الطرفين خلال الأوقات اللاحقة. وقد سلطت صحيفة "غازيت" بعض من مظاهر هذه العلاقات، غير أن ما يمكن ملاحظته أن أغلب الأخبار

تطرقت إلى العلاقات السلمية بين البلدين مثل نشاط القناصل الانكليز في الجزائر، وإرسال الجزائر مبعوثا عنها إلى لندن لتهنئة الملك على اعتلائه العرش وغيرها من الحالات. وفيما يلي عرض لما جاء في الصحيفة:

من العاصمة الانكليزية لندن، أوردت الصحيفة في خبر مؤرخ في 23 ديسمبر 1751 يتعلق بكيفية تعامل السفن الجزائرية مع السفن الانكليزية أثناء التفتيش، وذلك بناء على ما ورد في إحدى الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين التي تمت في شهر جوان 1751، فقالت:« بموجب اتفاقية ملحقة للمعاهدة التي أبرمها الملك مع داي الجزائر (محمد بن بكير1754-1748))، فإن كل السفن (Pacque-bots) وسفن البتاش (Patache)[15]. وبتفويض من جلالة الملك، سيتم تفتيشها من قبل السفن الجزائرية، بنفس الطريقة التي تعامل بها سفن الحرب الإنكليزية» [16].

وفي عدد آخر للصحيفة بتاريخ 6 جانفي 1752 واصلت حديثها عن جانب من محتوى الاتفاقية السابقة الذكر تتعلق بإمكانية السفن الانكليزية العائدة من أسفار طويلة استعمال جوازات السفر القديمة، فقالت:« نصت المعاهدة المبرمة مع إيالة الجزائر على أن السفن التي ستعود من جزر الهند الشرقية أو غيرها من الرحلات الطويلة، ستكون قادرة على استخدام جوازات السفر القديمة حتى عام 1754، أما السفن الأخرى حتى يوم 30 أكتوبر المقبل.»[17]، أي شهر أكتوبر لسنة 1752.

وذكرت الصحيفة في خبر لها من ليفورن الإيطالية مؤرخا في 29 ديسمبر 1951، أن سفينة جزائرية قامت بتفتيش سفينة انكليزية قرب مضيق جبل طارق، كانت عائدة من قارة أمريكا، فقالت: « أوقفت سفينة جزائرية تحتوي على خمسين مدفعا، سفينة انكليزية قادمة من نيوفاوندلاند، بالقرب من مضيق جبل طارق، مما أجبره على إرسال زورقه

(Chaloupe) الخاص به، وإظهار جوازات سفره له». وأضافت في نفس التقرير عن وصول سفينة انكليزية قادمة من مدينة إزمير التركية التي يتم إخضاعها للحجر الصحي بسبب استمرار انتشار مرض الطاعون في بعض مناطق تركيا الأوربية، فقالت: «ووصلت سفينة إنكليزية أخرى من سميرن [إزمير]، والتي اعتبرت مناسبًة للحجر الصحي، ولا يزال الطاعون يسود بعض مقاطعات تركيا الأوروبية» (18).

ونقلت الصحيفة خبرا من مدينة الجزائر بتاريخ 4 مارس 1752 تحدثت فيه عن انقاذ الانكليز لطاقم سفينة جزائرية تعرضت للغرق في ميناء ماهون ونقل طاقمها إلى مدينة الجزائر، فقالت:« غرقت سفينة من نوع سايك (Saique) من هذه المدينة [الجزائر] في ميناء ماهون (Port-Mahon) وتم إنقاذ الطاقم وإعادتهم إلى هنا من قبل الإنجليز. أدت خسارة سفينة لاكابيتان(Capitane)،التي استولى عليها الإسبان، بالإيالة إلى أن تطلب من الباب العالي أن ترسل لها سفينة حربية أخرى بدلها» (19) .

وأفادت من مدينة الجزائر مرة أخرى بتاريخ 24 أفريل 1752 خبرا ذكرت فيه وفاة القنصل البريطاني في الجزائر، الذي نعتته بوزير الملك لدى إيالة الجزائر فقالت: « إن سيور ستانيسورد(Staniford)(20) ، وزير ملك بريطانيا العظمى لهذه الإيالة، أصيب في التاسع عشر من ذلك الشهر بسكتة دماغية، توفي بسببها في نفس اليوم»(21) .

وبناء على أن العلاقات في هذه الفترة لم تكن على وتيرة واحدة بين البلدين أوردت الصحيفة خبرا من لندن بتاريخ 14 نوفمبر 1752 ذكرت فيه تظلمات انكليزية من استيلاء بحارة جزائريون لسفينة بريطانية تدعى "الأمير فريدريك"، فقالت:« كان لدى شركة الهند الشرقية وظائف، كانت مشغولة بالقوات التي تحتفظ بها لأمن مؤسساتها. وصلت

سفينته الأمير هنري (le Prince Henri) لتوها من بومباي محملة بوفرة (richement chargé). ويقترح المهتمون بسفينة الأمير فريدريك (le Prince Frédéric)[22] التي أخذها الجزائريون منذ فترة، تقديم طلب إلى البرلمان للتعويض عن الخسارة التي لحقت بهم بهذه المناسبة. ويُعتقد أن طلبهم سيُلبى، على الرغم من أن هذا الاستيلاء لم يتم استعادته من قبل إيالة الجزائر،عندما تجدد السلام معها»[23].

ومن مدينة الجزائر ذكرت الصحيفة خبرا مؤرخا في أول أوت 1754 كان فحواه لقاء القنصل الانكليزي الجديد في الجزائر مع الداي يوم 29 جويلية، ثم أضافت عدم السماح لسفن سالا من الدخول إلى مدينة الجزائر أو أي جهة أخرى من الساحل الجزائري. فقالت:

«في يوم أول أمس، أجرى القنصل البريطاني الجديد سيور ستانهوب أسبينوال (Stanhope-Aspinwal)أول لقاء له مع الداي.جميع القراصنة،الذين يخرجون من هنا [الجزائر] للذهاب في الغزو، لديهم أوامر لتحذير أولئك الموجودين في سلا، بأنه لن يتم لقاؤهم في هذا الميناء، ولا في أي مكان من ساحل الجزائر،الغنائم التي يمكن أن يحصلوا عليها من الفرنسيين»[24].

ومن مدينة لاهاي الهولندية أوردت الجريدة خبرا عن صدور تعليمات بريطانية إلى حكومتي جبل طارق وميناء ماهون بمنع استقبال أي سفينة جزائرية:« علمت سلطاتهم العليا أن اللوردات من بريطانيا العظمى قد أرسلوا أوامر إلى حكام جبل طارق وميناء ماهون بعدم استقبال أي قرصان في الجزائر العاصمة في هذين المينائين»[25].

وذكرت الصحيفة خبرا من لندن بتاريخ 14 سبتمبر يتعلق بالصراع بين فرنسا وانكلترا، فتحدثت عن استيلاء السفن الانكليزية على 6 سفن فرنسية وتم أخد سفينة محملة بالحبوب إلى الجزائر، فقالت:« من جانبنا، استولت سفننا الحربية على ستة من ملاك

السفن الفرنسيين الصغار. أخذ مالك سفينة "زهرة البحر" (Sea-Flower)، من جبل طارق، سفينة من نوع (brigantin) محملة بالحبوب من البحر الأبيض المتوسط،وتم أخذها إلى الجزائر»[26].

ودائما من العاصمة الانكليزية لندن أفادت الصحيفة خبرا في تاريخ 17 ماي 1761، مفاده وصول مبعوث داي الجزائر لتهنئة الملك جورج الثالث بمناسبة اعتلائه العرش، كما تحدثت عن عودته إلى بلاده بواسطة سفينة انكليزية، فقالت: « وصل مبعوث من داي الجزائر إلى هذه المدينة [لندن]، مكلفًا بتهنئة الملك على توليه العرش[27]. وسوف يقوم قريباً بمقابلة صاحبة الجلالة. نحن نجهز لإعادته إلى بلاد المغرب، سيكون قبطان السفينة مفوضًا لشكر داي الجزائر، وللتأكيد له، وكذلك لتونس وطرابلس، على التصرف الصادق للملك في احترام المعاهدات التي صنعها سلفه معهم»[28].

وبعد أسبوعين،أي في تاريخ 31 ماي 1761، عادت الصحيفة إلى الحديث عن زيارة مبعوث الداي إلى العاصمة الانكليزية فذكرت هذه المرة عن الهدايا التي قدمها للملك وتمثلت في عدة خيول وبعض الحيوانات البرية، فقالت: «في الأسبوع الماضي، قدم مبعوث إيالة الجزائر إلى الملك، نيابة عن الداي[29] عدة خيول عربية وبعض الحيوانات البرية»[30].

3- مع هولندا:

تعد هولندا من بين أوائل الدول الأوربية غير المتوسطية التي تعاملت معها الجزائر خلال الفترة الحديثة إلى جانب انكلترا، وذلك استنادا على عقد أول معاهدة بينهما في وقت مبكر يعود إلى سنة 1622، واستمرت هذه العلاقات خلال الأوقات اللاحقة بين حالتي السلام والتوتر حتى منتصف القرن 18. وفي إطار التعاون الذي كان قائما بين الدول

الأوربية المطلة على البحر المتوسط وغيرها من الدول الشمالية، كان يسمح لسفن الدول الأخيرة التوقف في موانئ المتوسط في إطار إتفاقيات قد أبرمت بين مجموعتي هذه الدول، وهذا ما سنعرضه في نماذج من هذه الحالات المتعلقة بالسفن التي كانت تنطلق من الجزائر.

ففي هذا الإطار ذكرت الصحيفة في خبر لها من ليفورن بتاريخ 15 ماي 1752 عن وصول سفينة هولندية من عنابة إلى ليفورن فقالت:« وصلت السفينة الهولندية المسماة "الشهرة" (La Renommée) إلى هنا [ليفورن] من عنابة، وهي بلدة تقع بالقرب من مدينة الجزائر» [31].

وتحدثت الصحيفة في خبر لها من مدينة الجزائر بتاريخ 25 أفريل 1754 ع عن مقابلة قنصل هولندا في الجزائر للداي وتسليمه لجوزات السفر الجديدة، كما تحدثت عن استخدام السفن الهولندية لجوازات السفر القديمة حتى أول أفريل من السنة المقبلة [1755] خلال إبحارها في البحر المتوسط. كما تحدثت عن أمور أخرى تتعلق بملاحة السفن الهولندية، فقالت:« التقى السيد برافيشي (Paravicihy)،الذي يقيم هنا [الجزائر]بصفته قنصلًا لهولندا، مع الداي [بابا علي]، وسلمه جوازات السفر الجديدة التي أرسلتها الولايات العامة للمقاطعات المتحدة (هولندا). ستكون السفن الهولندية قادرة على استخدام جوازات سفرها القديمة، في البحر الأبيض المتوسط، حتى 1 أبريل من العام المقبل [أي سنة 1755]، وفي بحار جزر الهند، حتى مثل هذا اليوم من عام 1757. بعد الشروط المذكورة أعلاه، جميع السفن من هذه الدولة التي لم يتم تزويدها برسائل جديدة، سيتم الإعلان عن حجزها. وسيتم مصادرة حمولتها، وستكتفي الإيالة بإعادة السفن والطواقم. ستكون استمارة جواز السفر هي نفسها في المستقبل للبحر الأبيض المتوسط والبحار الهندية»[32].

وعن تأمين حركة السفن الهولندية في البحر المتوسط أوردت الصحيفة خبرا من مدينة الجزائر مؤرخا في 26 مارس 1754، ذكرت فيه السماح لسفن هولندا القادمة من موانئ شرق البحر المتوسط بالدخول إلى ميناء الجزائر ومنحها جوازات سفر للذهاب إلى إيطاليا فقالت: « حتى الحادي والعشرين من الشهر المقبل [أفريل]، لن تتعرض جميع السفن الهولندية التي ستدخل إلى هذا الميناء (الجزائر)، القادمة من موانئ المشرق (des Echelles du Levant)، لأي ضرر بمناسبة سوء علاقات الإيالة مع دولتهم. سيتم منح جوازات السفر لكل من السفن والأطقم، حتى يتمكنوا من الذهاب بأمان تام إلى أحد موانئ إيطاليا» [33].

وفي خبر من العاصمة العثمانية- اسطنبول- أشارت الصحيفة إلى حالة التوتر التي وقعت بين الجزائر والمقاطات المتحدة ودوقية توسكانا الكبرى، غير أنها لم تذكر طبيعة هذه الأزمة. ثم تحدثت عن وضعية التجار الأتراك والأرمن المقيمين في اسطنبول فقالت:«تسبب توتر علاقات الجزائريين عن جمهورية المقاطعات المتحدة ومع دوقية توسكانا الكبرى في الكثير من المفاجآت هنا. لقد استخدم جميع التجار الأتراك والأرمن المقيمين في هذه العاصمة تقريبًا سفنًا من هولندا أو ليفورنو(Livourne)لنقل بضائعهم.يرون أنفسهم محرومين من هذا المورد،ويخشون أن تتضرر تجارتهم »[34].

وذكرت الصحيفة خبرا من مدينة جنوة الإيطالية مؤرخا في 22 ماي 1755، أنها علمت من سفينة فرنسية قادمة من إسبانيا أن سفينتين حربيتين تابعتين لصاحب الجلالة [فيرديناند السادس Ferdinand VI] قد استولتا على سفينة هولندية كان الجزائريون قد احتجزوها من قبل فقالت:« أفاد قائد سفينة فرنسية المدعو باترون (Patron) ، وصل مؤخرًا من إسبانيا، أن سفينتين حربيتين لصاحب الجلالة الكاثوليكية استولتا على

سفينة هولندية، التي كان الجزائريون قد استولوا عليها،وأن الشباك (Chabec)،التي استولت على هذه الغنيمة،قد غرقت في قاع البحر»[35].

ومن مدينة ليفورن الإيطالية أوردت الصحيفة خبرا مؤرخا في 29 سبتمبر 1755 يتعلق بمطاردة السفن الهولندية لبحارة جزائريين انطلاقا من ليفورن الإيطالية فقالت: « قادت من هنا سفينتان حربيتان هولنديتان قافلة مؤلفة من ثلاثة عشر سفينة من دولتهما، ثم أبحرت مرة أخرى لمطاردة القراصنة الجزائريين» [36].

وتحدثت الجريدة في خبر لها من ليفورن الإيطالية مؤرخا في 26 مارس 1757 يتعلق بسوء المعاملة التي تعرض لها قنصل هولندا في تونس لتقديمه الأسلحة لحكام تونس خلال اجتياح القوات الجزائرية للعاصمة التونسية، فقالت: « وبحسب الأخبار الواردة من الجزائر، فإن الباي لا يمد إلى الهولنديين الآخرين علامات الاستياء التي أعطاها للسيد "ليفيت" (Levet)، القنصل السابق لهذه الأمة بتونس. هذا القنصل، الذي ادعى الباي أنه قدم الذخائر الحربية للتونسيين أثناء حصار مدينتهم، أثار سوء المعاملة التي عانى منها من قبل الجزائريين بعد الاستيلاء على المكان. فميناء تونس حر، كما كان من قبل، لجميع العمارت التي تحمل علم القيادة العامة للأقاليم المتحدة » [37].

وتحدثت الصحيفة من طرابلس بتاريخ 20 نوفمبر عن تعيين الحاكم الجديد في تونس[38] وإرساله لمبعوثين عنه إلى طرابلس وإلى بعض الدول الأوربية فقالت: « جاء مبعوث لإخطار إيالة باشا تونس الجديد. أرسل الداي إلى بلاط كوبنهاغ (Coppenhague) وستوكهولم (Stockholm) وزيرًا، مكلفًا بعمولات مماثلة لتلك التي ذهب علي أفندي لأداءها في فيينا، وفي لاهاي». أما فيما يتعلق بهولندا فذكرت الصحيفة عن اتفاق مع إيالة طرابلس والقنصل الهولندي يخص تمييز البحارة الطرابلسيين

عن الجزائريين، فقالت:« اتفقنا على إشارات معينة مع القنصل الهولندي،حتى تتمكن السفن الهولندية من التمييز بين القراصنة الطرابلسيين وتلك الموجودة في الجزائر »[39].

استمر العداء بين إيالة الجزائر وهولندا خلال هذه السنوات، وقد ذكرت الصحيفة واقعة من هذه الحالات، ففي خبر لها من مدينة لاهاي الهولندية بتاريخ 8 جانفي 1760 أوردت حجز بحارة جزائريين لسفينة هولندية، والتهديد الهولندي بالحرب على الجزائر فقالت : « لقد علمنا أن قراصنة الجزائر اختطفوا إحدى سفننا، دون أن يسبق هذه القرصنة إعلان حرب. وأبلغت سلطاتهم العليا عن هذه الإهانة بالرد على الحاضر الذي كان موجهاً إلى داي الجزائر، يقترحون أن يطلبوا منه الكف عن هذا العنف إذا رفض ذلك، فمن المعتقد أن القيادة العامة ستعلن الحرب عليه، وأنها ستجهز خمس سفن لمهاجمة سواحل الجزائر »[40].

4- مع هامبورغ الألمانية:

إن أهم ما ميز علاقات الجزائر مع هامبورغ هو عقد معاهدة سلم بينهما في 15 سبتمبر 1751، لكن مفعول هذه المعاهدة لم يدم طويلا إذ تم إلغاؤها، بسبب الضغوط الإسبانية، بعدما أبلغ القنصل الإسباني في هامبورغ ، جياكومو بونيسو (Giacomo Poniso)، بلاده في نهاية جويلية 1751 ،أن هامبورغ قد جهزوا سفينتين بالذخيرة وعتاد البحرية للجزائر ،وعندما تم إرسالهما ، أصدر الملك الإسباني حظراً على هامبورغ في أواخر عام 1751، ثم تم إلغائها من جانب هامبورغ في نوفمبر (1752[41]). وقد تعرضت الصحيفة إلى قضية إلغاء المعاهدة وتتبعت أخبارها. ففي خبر لها من هامبورغ بتاريخ 18 جويلية 1752 جاء فيه:« أخبرت الولاية[المقصود بها هامبورغ] السيد

كليفيكر(Klefeker)[42] أنها استجابت لجميع الشروط التي أسعدت جلالة الملك الكاثوليكي [فيرديناند السادس] وضعها لإعادة تجارة هذه المدينة مع إسبانيا. في الوقت نفسه، تم إرسال أوامر إلى السيد فورث (Forth)، قنصلنا في الجزائر بالتوقف، وإبلاغ الداي باستحالة التقيد بالمعاهدة الأخيرة » [43].

وفي نفس السياق واصلت الصحيفة تتبعها لهذه القضية ففي تقرير لها من هامبورغ بتاريخ 14 أوت 1752 نشرت في نص البيان الذي أبلغه قنصل هامبورغ إلى الديوان بالجزائر المتعلق بإلغاء المعاهدة فقالت:« إن السيد فورث الذي سيقيم كقنصل في الجزائر، لديه أوامر بأن يعلن بعبارات دقيقة للديوان: " أن الرغبة في الحفاظ على كرم ملك إسبانيا، وميزة القدرة على التجارة في دولته، وعدم السماح لأهل هامبورغ بالاحتفاظ بمعاهدتهم مع الوصاية، يجدون أنفسهم مضطرين للتخلي عنها بأقصى قدر من الجدية، والابتعاد عن الالتزامات التي تم التعهد بها في هذا الصدد، والتي قاموا بدورهم بإطلاق الوصاية عليها والتعاقد معهم ".» [44]

وتعرضت الجريدة في خبر لها من هامبورغ دائما مؤرخا في 20 سبتمبر 1752 ذكرت فيه عن عودة النشاط تجاري لهامبورغ مع إسباينا بعد قرار مجلس الشيوخ إلغاء كل مواد المعاهدة وإشعار التجار الهامبورغيين بهذا الإجراء. فقالت: « تم عرض ونشر لافتة تحمل أنه من أجل العودة إلى النعم الطيبة لجلالة الملك الكاثوليكي، واستعادة حرية التجارة مع موانئ إسبانيا، قرر مجلس الشيوخ إبطال وإلغاء (casser et annuler)، جميع بنود المعاهدة التي أبرمت في عام 1751 مع وصاية الجزائر، وقد تم إرسال هذا الإشعار من خلال هذه اللافتة إلى تجار هذه المدينة، حتى ينظموا تجارتهم وملاحتهم وفقًا لذلك» [45].

ومن هامبورغ دائما أوردت تقريرا لها مؤرخا في 13 ديسمبر 1752، أنها علمت من مدريد عن وجود النائب كليفيكر (Klefeker) في قصر الاسكوريال لمقابلة الملك الإسباني (فرديناند الساديس (1746-1759) ، وقد تم اللقاء في 14 ديسمبر 1752. فقالت: « علمنا من مدريد أن السيد كليفيكر، نائب ذلك الوصي، كان في الثاني عشر من الشهر الماضي [نوفمبر] في إسكوريال للقاء مع ملك إسبانيا، والذي استقبله بشكل إيجابي للغاية. في الرابع عشر من الشهر الجاري [ديسمبر]»، وأضافت أن الملك أصدر أمرا يحتوي على الشروط المتعلقة بإلغاء المعاهدة وعودة العلاقات بين إسباينا وهامبروغ وفيما يلي نص هذه القرارات: « أصدر صاحب الجلالة الكاثوليكية أمرًا مصممًا بهذه الشروط: " لقد أبلغت المجلس، بموجب مرسوم صادر في 2 جوياية من هذا العام، بالأحكام الصادقة التي كانت مدينة هامبورغ فيها، لوضع حد للاستياء. الذي شعرت بآثاره بقراري الصادر في 19 أكتوبر من العام الماضي. وقد تصرفت هذه المدينة منذ ذلك الحين بطريقة تتفق تمامًا مع هذه الأحكام، من خلال الإعلان في أراضيها، عن انتهاك المعاهدة التي أبرمتها مع إيالة الجزائر؛ من خلال الحرص على إخطار باي [المقصود به الداي] للإيالة المذكورة، والتي كتبت إليها من خلال قنوات مختلفة، حتى تصل هذه الحقيقة إلى علمها أكثر وأكثر؛ ومن خلال إعطائي أدلة أخرى، أنها تتمنى بحرارة كرمتي: قوية ترضي تمامًا عن عمليتها الجيدة وصداقتها، قررت أن أعيدها إليها. وبناءً على ذلك، وبإخفاء جميع الأجزاء من المرسوم المذكور المؤرخ 19 أكتوبر من العام الماضي، فقد طلبت السماح لجميع سفن الموانئ الخاصة من هامبورغ بالتجارة، وبأن يتم استلام البضائع والمواد الغذائية للمدينة المذكورة في مقاطعاتي ونطاقاتي؛ وكذلك أن يعامل السكان بنفس الصراحة والمراسلات الطيبة كما كانوا قبل التاريخ المذكور في 19 أكتوبر من العام الماضي"» [46].

5- مع الدانمارك:

كانت دولة الدانمارك من الدول الشمالية التي كانت لها علاقات مع الجزائر وقد شهدت حالات من الود، فقد ذكرت بعض حالات الود من إرسال هدايا وتعيين قنصلا لها في الجزائر، خلال الفترة المحددة في هذه الدراسة، فيما يلي نماذج من الحالات المذكورة. ففي خبر لها من مدينة تونس مؤرخا في 18 مارس1753 مفاده إرسال الدانمارك مبعوثا لها إلى ولايات إفريقيا يحمل هدايا معتبرة، لكنها لم تفصح عن طبيعتها، فقالت: « وصلت السفن الدنماركية "مالك الحزين الأبيض" (Héron -Blanc) وسفينة "الأمل" (l'Espérance) إلى رأس قرطاج في الرابع عشر من الشهر الماضي (فيفري). كان السيد "دي لوكام" (de Lewcam)، مبعوث ملك الدنمارك إلى مقاطعات إفريقيا، على متن إحدى هذه السفن مع هدايا كبيرة» (47).

ومن مدينة الجزائر ذكرت الصحيفة في 10 مارس 1753، أن سفينة دانماركية دخلت إلى ميناء الجزائر تحمل على متنها قنصل الدانمارك في الجزائر، فقالت: « لقد دخلت في 2 من هذا الشهر إلى هذا الميناء، عمارة على متنها السيد "بلويارد" (Ployard)، التي جاء للإقامة مع هذه الإيالة ، بصفته قنصلا للدنمارك»(48).

وذكرت الصحيفة في خبرا لها من كوبنهاغن بتاريخ 15 ماي 1755 عن إبلا غ إيالة الجزائر للقنصل الدانماركي لديها عن نيتها في الحفاظ على السلام مع الدانمارك، ثم ألمحت أن يزودها الملك بكمية من الأسلحة، فقالت:« أعلنت إيالة الجزائر للقنصل الدانماركي لديها، أنها مصممة على الحفاظ على السلام مع الملك، وألمحت إلى أنها كانت تود أن يقدم جلالته لها قدرًا معينًا من الذخيرة الحربية . وأضافت الصحيفة وكأنها ترد على طلب

الجزائر بالرفض، فقالت:«هذا البلاط لا يظهر في الحكم الموافقة على هذا الطلب، ولا ينوي المساعدة على وضع الجزائريين في حالة يسمح لهم بممارسة أعمال قرصنتهم»[49].

6-مع السويد:

كانت السويد هي دولة أخرى من شمال أوربا التي كانت لها علاقات مع الجزائر، فقد عقدت الجزائر مع السويد ثلاث معاهدات، الأولى كانت في سنة 1729[50]. وكانت قضية استعمل جوازات السفر من قبل السفن السويدية خلال إبحارها في البحر التوسط أو في غيره من المسطحات المائية التي تتردد عليها السفن الجزائر من القضايا التي كانت تشغل الطرف السويدي، ففي هذا الإطار ذكرت الصحيفة في خبر لها من إيمبدين (Embden) بتاريخ 25 نوفمبر 1753، تحدثت فيه عن تعرض سفن سويدية للحجز من قبل سفن جزائرية في سواحل البرتغال لعدم امتلاكهم جوازات سفر فقالت:« غامر العديد من ربابنة السفن السويدية بالإبحار إلى لشبونة، دون الحصول على جوازات سفر من إيالة الجزائر. وبذلك تعرضوا لخطر الاختطاف من قبل قراصنة هذه الإيالة، والتعدي على شرف الراية السويدية». ثم ذكرت موقف الملك السوسدي والإجراءات الواجب اتخذها لتجنب مثل هذه الأعمال في قولها: « تعلن الرسائل الواردة من غوتنبورغ (Gothenbourg) أن ملك السويد[51] قد أصدر أمرًا، يأمر بموجبه جميع رعاياه، الذين سينطلقون لعبور رأس فينيستري (Cap de Finisterre)، بإحضار جوازات السفر المذكورة أعلاه. وأعلن جلالة الملك السويدي، بموجب المرسوم نفسه، أنه لن يحتج على السفن التي أهمل أصحابها اتخاذ هذا الاجراء»[52].

وفي سياق حديثها عن وصول عدد من السفن إلى ميناء مارسيليا بتاريخ 1 مارس 1753 ذكرت أن سفينتان سويديتان دخلتا هذا الميناء، وكانت إحداهما تحمل على متنها الزخارف والقطران (du bray & du goudron) وتوجهت الثانية إلى الجزائر غير أنها لم تفصح عن طبيعة حمولتها، فقالت: « أعلنت نفس الرسائل عن وصول عشر سفن دخلت حديثًا إلى ميناء مرسيليا ...... [منها] السفينة السويدية إليزابيث (Elisabeth)، التي جلبت من ستوكهولم الزخارف والقطران؛ السفينة (Vaisseau) الأميرة الملكية (la Princesse Royale)، السويدية أيضًا، التي توجّهت إلى الجزائر العاصمة» (53).

الخاتمة:

إن ما يمكن استخلاصه من هذا العرض عدة نتائج نذكرها فيما يلي:

1- إلى جانب المصادر المعهودة لمعالجة القضايا المتعلقة بعلاقات الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني، يمكن استعمال صحف "غازيت" التي كانت أغلب لدول الأوربية لها صحفا تحمل هذا العنوان، سواء العواصم منها أو مدن أوربية أخرى.

2- كانت صحف "غازيت" ومنها الفرنسية التي استعملتها في هذه الدراسة قد تعرضت إلى الكثير من الأحداث المتعلقة بإيالة الجزائر، سواء الأحداث الداخلية، مثل تتبعها لنبأ وباء الطاعون الذي تعرضت له إيالة الجزائر في بداية القرن النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي دام لمدة أربعة سنوات. أو الأحداث المتعلقة بصلات الجزائر مع مختلف الدول الأوربية ومنها دول شمال أوربا وهي انكلترا، هولندا، الدانمارك، السويد وهامبورغ الألمانية. وكذلك الدول الإسلامية منها خاصة مع تونس والدولة العثمانية.

3-عرضت الصحيفة مختلف مظاهر العلاقات مع دول أوربا الشمالية، مثل المواجهات العسكرية بين البحارة الجزائريين وبحارة الدول المذكورة في مختلف مناطق البحر المتوسط في نطاق سواحل الدول المتوسطية منها، أو حول الجزر الإيطالية وجزر الباليار، وعند مدخل مضيق جبل طارق، وكانت هذه المجابهات هي الأكثر عرضا في الصحيفة.

4-إلى جانب المواجات الحربية تعرضت الصحيفة إلى مظاهر أخرى من العلاقات بين الجزائر ودول أوربا، نذكر منها قضية الأسرى وتحريرهم، انتقال موفدين عن بعض الدول إلى مدينة الجزائر للتفاوض حول انشغالات الطرفين مثل تحرير الأسرى،عقد بعض المعاهدات، وحتى التهديد للجزائر بإعلان الحرب عليها. كما تعرضت إلى التحاق بعض قناصل الدول بالجزائر عندما كان الطرفان يتوصلان إلى اتفاق هدنة أو إبرام معاهدة.

5- وفي الأخير نقول أن علاقات الدول أوربا الشمالية مع الجزائر لم تكن على حالة واحدة، فحسب ما ورد في "لاغازيت" التي عكست حالة صلات الجزائر مع هذه الدول، فتارة تكون في حالة عداء وتارة أخرى تكون في حالة ود، وذلك بلجوء تلك الدول إلى دفع الضرائب والهدايا إلى الجزائر وإلى عقد المعاهدات معها.

6- وأخيرا أُذَكّر كما لمحت في المقدمة يمكن للباحث في العلاقات الخارجية للجزائر أن يعتمد على الصحف الصادرة في أوربا خلال الفترة الحديثة والتي تحتوي على نصوص تتطرق إلى هذا الموضوع. وكما أشرت في المقدمة كذلك فإنها تتناول كذلك بعض القضايا أو أحداث الداخلية للجزائر وعلى سبيل المثال فإن الأعداد التي تصفحتها خلال فترة دراسة البحث فإن صحيفة "غازيت" قد تطرقت إلى انتشار وباء الطاعون التي كان في الجزائر في بداية القرن 18.

الهوامش:

(1) Patrick Eveno, Recueil des commémorations 2015. 30 septembre 1915. https://francearchives.fr/commemo/recueil-2015/39324

(2) ولد في ديسمبر 1586 بمدينة لودون (Loudun) لعائلة بروتستانتية، درس الطب في باريس ثم في مونبلييه، وفي سنة 1606 حصل على دكتوراه في الطب وحوالي عام 1610 تم تقديمه إلى ريشيليو. وفي سنة 1625 اعتنق المذهب الكاثوليكي. وفي 1630 افتتح "مكتب العناوين والاجتماعات" Bureau d'Adresses et de Rencontres » في باريس. وفي 30 ماي 1631 نشر أول عدد من جريدة "لاغازيت". توفي في سنة 1653.

(3) Ginisty P., Anthologie du journalisme. Du XVIIe siècle à nos jours , Librairie Delagrave, Paris ,1922 .

(4) Eveno , op.cit.

(5) لويس الثالث عشر، المعروف باسم "العادل"، ابن هنري الرابع (Henri IV) وماري دي ميديسيس(Marie de Médicis) ، ولد في 27 سبتمبر 1601 في قلعة فونتينبلو(Fontainebleau) وتوفي في 14 مايو 1643 في القلعة الجديدة بسان جيرمان أونلي (Saint-Germain-en-Laye)، كان ملكا على فرنسا ونافار من 1610 إلى 1643.

(6) أرماند جان دو بلاسيس دو ريشيليو (Armand Jean du Plessis de Richelieu) ولد في 9 سبتمبر 1585 هو رجل دولة ورجل دين ونبيل فرنسي. كان وزير الملك الفرنسي لويس الثالث عشر .أصبح كاردينالا سنة1622 ، ومن ثم أصبح رئيس الوزراء لدى لويس الثالث عشر حتى وفاته سنة1642 م.

(7) René Mazedier,Histoire de la presse parisienne de Théophraste Renaudot a la IVe république 1631-1945, Editions du Pavois, Paris, 1945.

(8) Ginisty , op. cit.

(9) Mazedier, op. cit.

(10) Eveno, op.cit.

(11) Gazette Nationale ou Moniteur Universelle, N°2, 1789, pp.89-92.

(12) Mazedier , op.cit.

(13)Dictionnaire-journaux 1630-1789: https://dictionnaire-journaux.gazettes18e.fr/journal/0492-gazette-de-france.

(14) عبد القادر فكاير، أول معاهدة بين إيالة الجزائر وانكلترا 1622، مجلة العلماء العرب للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دورية علمية مُحَكّمَة تصدر عن المجلس الأعلى للعلماء العرب، العدد 1، 2021 ، ص.181.

(15)نوع من المراكب الشراعية التجارية والعسكرية الصغيرة، تستخدم بشكل رئيسي من قبل فرنسا والدول الأيبيرية.

(16) فيما يلي نص المادة الملحقة: "أن جميع البواخر أو القوارب السريعة (express-boats)، المكلفة بمهمة لدى جلالة ملك بريطانيا، والتي قد تلتقي مع أي من الطرادات الجزائر، يجب أن تُعامل بنفس الاحترام مثل السفن الحربية لصاحب الجلالة، ويجب تقديم كل الاحترام إلى عمولة جلالة الملك (and all due respect shall be paid to His Majesty's commission) ؛ وسواء في الاجتماع أو الفراق، (and both at meeting and parting) يجب أن يعاملوا كأصدقاء؛ وإذا ارتكب أي من السفن (cruizers) الجزائرية أقل خطأ أو عنف عند لقائهم، فإن القباطنة أو المهاجمين المخالفين لذلك، عند وصولهم إلى الجزائر، وتقديم شكوى مناسبة لهم، سيعاقبون بشدة، دون الاعتراف بأعذارهم".

مؤرخ بالجزائر في اليوم الثالث من جوان 1751، وفي سنة 1164، اليوم العشرين من رجب القمري. توقيع: أوغسطس كيبل (Augustus Keppel) وأمبروز ستانيفورد (Ambrose Stanyford).

source : A Complete collection of the treaties and conventions, and reciprocal regulations, at present subsisting between Great Britain and foreign powers..., by Lewis Hertslet, esq. librarian, and keeper of the papers,

foreign office , vol. 1, printed for his majesty's stationery office by Richard Clay & sons, limited, London, 1840, p.79.

(17) Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1752, N°33.

(18) Recueil des Gazettes,1752,N°44.

(19) Recueil des Gazettes,1752,N°256.

(20) اسمه الكامل هو Ambrose Stanyford 1739-1752 تولى القصلية في الجزائر ما بين (1752-1739

(21) Recueil des Gazettes,1752,N°294.

(22) عن خطف هذه السفينة أنظر: Thomas Mortimer, A new history of England , Vol. 3, pp.491-492

(23) Recueil des Gazettes,1752,N°577-578.

(24) Recueil des Gazettes, 1754, N°450.

(25) Recueil des Gazettes, ,1755, N°404.

(26) Recueil des Gazettes ,1760, N°464.

(27) جورج الثالث ، الذي تولى الحكم في شهر أكتوبر 1760، حتى سنة 1820، حيث حكم لمدة 60 سنة.

(28) Recueil des Gazettes, ,1761, N°267.

(29) وهو الداي بابا علي، ويدعى بوصبع حكم ما بين 1754-1766.

(30) Recueil des Gazettes, 1761, N°267.

(31) Recueil des Gazettes, 1752, N°258.

(32) Recueil des Gazettes, 1754, N°272.

(33) Recueil des Gazettes, 1755, N°222.

(34) Recueil des Gazettes, 1755, N°235.

(35) Recueil des Gazettes, 1755, N°272.

(36) Recueil des Gazettes, 1755, N°499.

(37) Recueil des Gazettes, 1757, N°152.

(38) كان هذا التغيير بسبب الصراع العائلي على الحكم في تونس، فقرر داي الجزائر توجيه جيش إلى تونس لإعادة أبناء حسين بن علي إلى عرش والدهم المغتصب. فكلف الداي حسين باي قسنطينة بهذه المهمة، الملقب بـ "أزرق عينه" في ربيع 1755، وكان يرافقه علي باي بن حسين أحد الأمراء التونسيين الذين خرج الجيش الجزائري لمناصرتهم. وعندما وصل إلى منطقة شبرو توقف عندها بعض الوقت. ، واصل طريقة إلى أن وصل إلى أسوار مدينة تونس، التي وجدها محصنة جيدا، وتمركز علي باشا خلفها، ثم هاجمهم التونسيون ، فاضطر الجزائريون إلى التراجع. ثم أعاد الجزائريون الهجوم وتمكنوا من الانتصار والدخول إلى مدينة تونس في 31 أوت 1756. وتم القبض على علي باشا وابنه محمد باي وتم قتلهما. وانتقل الحكم في تونس إلى محمد باي بن حسين النجل الأكبر لحسين بن علي بصفته الوريث الشرعي الذي اغتصبه علي باشا منذ سنوات. وعاد إلى الجزائر ومعه بعض الغنائم. أنظر ألفونس روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، نقلها إلى العربية محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، دون تاريخ ، ص. 211 وما بعدها..

(39) Recueil des Gazettes, 1757, N°43.

(40) Recueil des Gazettes, 1760, N°43.

(41) Ernst Baasch, Die Hansestädte und die Barbaresken. Mit einem Anhang,Verlag von Max Brunnemann, Kassel 1897,p.31.

(42) اسمه الكامل يوهان كليفيكير: (Johann Klefeker) (1698-1775) كان قاضيًا وبيبليوغرافي ونقابي ألماني، ولد في هامبورغ، ودرس القانون في جامعة توبينغن (Tubingen)وأصبح دبلوماسيًا في هامبورغ عام 1721. وهو مؤلف: Bibliotheca eruditorum præcocium، 1717 ، و"مجموعة قوانين هامبورغ" ، 1765-1773 من 12 مجلداً .

Nicolas Marie. Bouillet, Dictionnaire Universel D'Histoire et de Géographie, Vingt-Sixième édition, Librairie Hachette et Cie, Paris, 1878, p.1001.

(43) Recueil des Gazettes, 1752, N°390.

(44) Recueil des Gazettes, 1752, N°414.

(45) Recueil des Gazettes, 1752, N°488.

(46) Recueil des Gazettes, 1752, N°634.

(47) Recueil des Gazettes, 1753, N°189.

(48) Recueil des Gazettes, 1754, N°196.

(49) Recueil des Gazettes, 1755, N°267.

(50) أنظر: علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوربا والولايات المتحدة الأمريكة، ج.2، ثالة، الجزائر، 2014، ص. 6 وما بعدها.

(51) وهو أدولف الأول فريديريك (Adolphe Ier Frédéric) حكم ما بين 1751-1771، ينتمي إلى العائلة هولشتين غوتورب (Holstein-Gottorp) التي حكمت السويد ما بين 1751-1818 .

(52) Recueil des Gazettes, 1753, N°592.

(53) Recueil des Gazettes, 1753, N°108.

البيبليوغرافيا:

1- باللغة العربية:

ألفونس روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، نقلها إلى العربية محمد عبد الكريم الوافي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، (د.ت).

عبد القادر فكاير، أول معاهدة بين إيالة الجزائر وانكلترا 1622، مجلة العلماء العرب للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دورية علمية مُحَكّمَة تصدر عن المجلس الأعلى للعلماء العرب،1 (1) 2021، صص181- 210.

علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوربا والولايات المتحدة الأمريكة، ج.2، ثالة، الجزائر،2014.

2- باللغات الأجنبية:

Ernst Baasch, Die Hansestädte und die Barbaresken. Mit einem Anhang,Verlag von Max Brunnemann, Kassel 1897.

Gazette Nationale ou Moniteur Universelle, N°2, 1789, pp.89-92.

Dictionnaire-journaux 1630-1789: https://dictionnaire-journaux.gazettes18e.fr/journal/0492-gazette-de-france.

Dubois,**Christophe**, Théophraste Renaudot (1586-1653) [décembre 2012] . de : https://www.reseau-canope.fr/savoirscdi/societe-de-linformation/le-monde-du-livre-et-de-la-presse/histoire-du-livre-et-de-la-documentation/biographies/theophraste-renaudot-1586-1653.html

Eveno Patrick, Recueil des commémorations 2015. 30 septembre 1915. https://francearchives.fr/commemo/recueil-2015/39324

Eveno Patrick, Théophraste Renaudot et la Gazette, Le : 05/04/2016 - modifié le 08/11/2019. https://www.retronews.fr/edito/theophraste-renaudot-et-la-gazette.

Ginisty P., Anthologie du journalisme. Du XVIIe siècle à nos jours , Librairie Delagrave, Paris ,1922 .

Lewis Hertslet, A Complete collection of the treaties and conventions, and reciprocal regulations, at present subsisting between Great Britain and foreign powers, volume :1 librarian, and keeper of the papers, foreign office, Richard Clay & sons, limited, London, 1840.

Marie Nicolas. Bouillet, Dictionnaire Universel D'Histoire et de Géographie, Vingt-Sixième édition, Librairie Hachette et Cie, ,1878, Paris.

René Mazedier,Histoire de la presse parisienne de Théophraste Renaudot a la IVe république 1631-1945, Editions du Pavois, Paris, 1945.

Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1754.

Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1755.

Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1751.

Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1752.

Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1753.

Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1756.

Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1757.

Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1758.

Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1760.

Recueil des Gazettes de France, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi, Paris, 1761.

Mortimer, **Thomas**, A new history of England from the earliest accounts of Britain, to the ratification of the peace of Versailles 1763 , Vol. 3, J.Wilson and J. Fall, London ,1766.

ملحق: نموذج لجريدة "غازيت" الصفحة الأولى من العدد الأول لسنة 1755

No 1. 1



AZETTE,

Du 4 Janvier 1755.

De Constantinople, le 17 Novembre 1754.



E Chevalier Diedo, Baile de la République de Venise, eut le 7 de ce mois son audience de congé du Grand Visir, qui lui témoigna, combien la Porte étoit satisfaite de la conduite qu'il a tenue pendant son Ambassade. Un Aga, par ordre du Grand Seigneur, conduisit le lendemain le Chevalier Diedo dans les principales Mosquées, & dans les autres endroits qu'il souhaitoit de voir. L'Ambassadeur, en rentrant dans son Palais, trouva un très-beau cheval, couvert d'un riche caparaçon, dont Sa Hautesse lui a fait présent. Le même jour, le Grand Visir envoya au Chevalier Diedo deux Esclaves Vénitiens, à qui le Grand Seigneur, par considération pour cet Ambassadeur, a rendu la liberté. Aujourd'hui, le Chevalier Diedo est parti, pour retourner à Venise. Quelques difficultés de cérémonial retardent l'entrée du sieur Dora, qui lui succéde, & il s'est tenu ces jours derniers une conférence à ce sujet entre les Ministres des Puissances Etrangeres. Le sieur Ghaler s'est rendu ici avec de pleins pouvoirs de Sa Majesté Danoise, pour conclure un Traité de Commerce entre la Turquie & le Danemarck.

On a reçu avis de Smyrne, que le Navire Hollandois *le Hoster Galey* avoit péri à la hauteur des Isles de Zéo & de Tino. L'équipage a eu le bonheur de gagner la terre, mais on n'a pu rien sauver de la cargaison.

A.

التسرّب الأوروبي لدواخل البلاد التونسيّة والمصالح الاقتصاديّة بعد ثورة 1864

European infiltration into the Tunisian country and economic interests after the revolution of 1864

محمد البشير رازقي*
المعهد العالي للعلوم الإنسانية بجندوبة (تونس)
Rezgui.medd@gmail.com

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2022/10/02	2023/04/04	2023/07/31

الملخص:

طرحنا في هذا المقال اشكاليّة أساسيّة: ما هي علاقة ازدياد أهميّة دواخل البلاد التونسيّة بعد ثورة 1864 بمظاهر تسرّب النفوذ الأوروبي؟ وما هي علاقة الاستشراق، بالتشابك مع العلوم الجديدة في القرن 19 (علم الخرائط، علم الآثار، الانثروبولوجيا، التصوير الفوتوغرافي)، في تسهيل تسرّب الأوروبيين إلى دواخل البلاد التونسية وترسيخ المصالح الاقتصاديّة؟

اعتمدنا أساسا على وثيقتان غير منشورتان حُفظتا بالسلسلة التاريخية بالوطني التونسي. تطرّقت الوثيقة الأولى إلى رحلة علميّة إيطاليّة بالجنوب التونسي مباشرة بعد ثورة 1864. وتحدّثت الوثيقة الثانية على سعي عدد من الفرنسيين إلى الاستثمار في تجارة الحلفاء بوسط البلاد التونسيّة مباشرة بعد الهزيمة الفرنسية أمام ألمانيا (1870- 1871).

الكلمات المفتاحية: المصالح الأوروبية.؛ البلاد التونسيّة.؛ ثورة 1864.؛ الاقتصاد.؛ اتفاقيّات.

Abstract:

In this article, we raised a basic problem: What is the relationship of the increasing importance of the interior of the Tunisian country after the 1864 revolution to the manifestations of the leakage of European influence? And what is the relationship of Orientalism, with the intertwining with the new sciences in the 19th century (cartography, archaeology, anthropology, photography), in facilitating the infiltration of Europeans to the interior of Tunisia and the consolidation of economic interests? We relied mainly on two unpublished documents preserved in the Tunisian National Historical Series. The first document dealt with an Italian scientific trip in southern Tunisia immediately after the revolution of 1864. The second document talked about the efforts of a number of French people to invest in the Allied trade in the center of the Tunisian country immediately after the French defeat against Germany (1870-1871).

Key words: European interests; Tunisian countries; revolution of 1864; economy; agreements.

مقدمة:

مثّلت ثورة 1864 حدثا مفصليّا في البلاد التونسيّة سواء على مستوى طبيعة الصراعات وتوازنات النفوذ الداخليّة، أو من ناحية الجغرافيّة السياسية للإيالة عموما وعلاقتها بالدول

الأجنبيّة. انتبهنا في عمل سابق إلى علاقة التنافس الفرنسي/الانقليزي على البلاد التونسيّة في تعميق أهميّة دواخل البلاد التونسيّة بعد أن كانت سواحلها مستحوذة على كامل الانتباه. مثّل الداخل التونسيّ مصدر ازعاج جيوبولوتيكي لفرنسا بسبب وجدوها بالجزائر ومدخلا مهمّا لمدّ النفوذ الإنجليزي في شمال افريقيا عموما والمغارب خصوصا[1].

طرحنا في هذا المقال اشكاليّة أساسيّة: ما هي علاقة ازدياد أهميّة دواخل البلاد التونسيّة بعد ثورة 1864 بمظاهر تسرّب النفوذ الأوروبي؟ وما هي علاقة الاستشراق، بالتشابك مع العلوم الجديدة في القرن 19 (علم الخرائط، علم الآثار، الانثروبولوجيا، التصوير الفوتوغرافي)، في تسهيل تسرّب الأوروبيين إلى دواخل البلاد التونسية وترسيخ المصالح الاقتصاديّة؟

اعتمدنا أساسا على وثيقتان غير منشورتان حُفظتا بالسلسلة التاريخية بالوطني التونسي. تطرّقت الوثيقة الأولى إلى رحلة علميّة إيطاليّة بالجنوب التونسي مباشرة بعد ثورة 1864. وتحدّثت الوثيقة الثانية على سعي عدد من الفرنسيين إلى الاستثمار في تجارة الحلفاء بوسط البلاد التونسيّة مباشرة بعد الهزيمة الفرنسية أمام ألمانيا (1870- 1871).

1- الوثيقة عدد 1: إيطاليا واسترجاع نفوذها بتونس بعد الوحدة

تُبرز لنا هذه الوثيقة سعيا إيطاليّا محموما إلى تعويض تأخّر إتمام وحدتها ممّا أثّر على نفوذها في تونس على حساب فرنسا وانجلترا. ساهمت حرب الوحدة الإيطالية (1860- 1861) في تغيير السياسة الخارجية لإيطاليا خاصة مع سعيتها لتدعيم نفوذها في البحر الأبيض المتوسّط[2]، ولهذا كثيرا ما عارضت فرنسا قيام الوحدة الإيطاليّة، فإيطاليا مفكّكة تضمن المحافظة على النفوذ الفرنسي سواء في القارة أو في شمال افريقيا[3].

تأثّرت الدول الأوروبية بعد الثلث الأول من القرن 19 بتغيّرات كثيرة أهمّها الزيادة الحادّة في الإنتاج ووسائل النقل والتقنيات الماليّة، وتقلّص بالمقابل حجم الأسواق الأوروبية[4]، ممّا جعل الدول الأوروبية جائعة إلى أراضي جديدة لتوفير المواد الأوليّة (ولما لا يد عاملة

رخيصة) وأسواق لتسويق منتوجاتها. دعّمت هذه السياقات الرأسماليّة فكرة القوميّة وتدعّمت بها أيضا[5]: تحتاج الدولة إلى كيان سياسيّ واضح ومحدّد بدقّة لتدافع عن وجودها، وتعتمد الرأسماليّة على هذه الدولة كمرتكز أساسيّ لتوسّعها في الداخل والخارج، أي لشرعنة وجودها. فالمنفعة متبادلة بين فكرة الرأسماليّة والقوميّة. ولهذا تضاربت مصالح فرنسا مع فكرة توحيد إيطاليا وألمانيا[6]. وقد أسّس مشروع إيطاليا بداية ستينات القرن 19 لمحاولة استرجاع روما لإرثها المتوسّطي، وهذا ما يُهدّد وجود فرنسا لا في الجزائر فقط، بل في كلّ شمال افريقيا.

تتنزّل الوثيقة عدد 1 في هذا السياق الدولي المعقّد: سياق ما بعد الوحدة الإيطاليّة المتشابكة مع أزمات عديدة في ستينات القرن 19 من قبيل الحرب الأهلية الأمريكية (1761-1865)، ثورة 1864 في الإيالة التونسيّة (1864)، ثورة القبائل في الجزائر (1864)، أحداث بيروت ودمشق الدمويّة (1860- 1861) وحروب أهلية عديدة في أوروبا وآسيا والمكسيك وأمريكا اللاتينيّة[7].

وصلت الرحلة الإيطاليّة العلمية إلى الجنوب التونسي بعد ثورة 1864، ونستخرج من الوثيقة مجموعة من الاستنتاجات:

- سعى الفريق العلمي إلى البحث والتنقيب عن المعادن الثمينة مثل الذهب والفضّة والحديد بغاية تلبية الجوع للمواد الأولية التي تحتاج لها رأسماليّة الدولة الإيطالية الحديثة.
- وصلت الفريق العلمي الإيطالي بعد التنسيق مع السلطات التونسيّة وبموافقتها ودعمها بالرجال والأدوات وضمان أمنها وأماكن الإقامة وتسهيل التحرّك بين القبائل. نطرح هنا فرضيّة أساسيّة سبق أن طرحناها استنادا إلى وثائق أرخى: دائما ما كان أعوان الدولة التونسيّة بعد سنة احتلال فرنسا للجزائر (1830) يسعون إلى إقامة تحالفات دوليّة مع دول مضادّة مصالحها لمصالح فرنسا، أي الاحتماء

بأعداء فرنسا. وقد طبّق أعوان الدولة في تونس هذه السياسة عبر التحالف الطويل بين خزندار وانجلترا[8]. وظّفت التونسيّة هذه المناورة من خلال هذه الوثيقة مع الدولة الإيطالية حيث سهّلت تحرّك الفريق العلمي الإيطالي في إضرار واضح بالمصالح الفرنسيّة.

- أبرز الإيطاليون اهتمامهم بعلم نشأ في أوروبا خلال القرن 19 ومازال لم يُمأسس في البلاد التونسية ألا وهو علم الآثار. يبرز لنا هذا التفصيل فارق حضاري بيّن خاصة على مستوى صناعة الذاكرة. لا ننسى هوس إيطاليا بإرثها الروماني بتونس.
- قام الفريق العلمي الإيطالي بعمل خرائطي (كرطوغرافي) مهمّ خلال هذه الرحلة عبر رسم دقيق للمسالك والطرقات الأساسية والفرعيّة والجبال، وأسماء الأماكن باستخدام آلات متطوّرة حينها (مثل آلات التصوير الفوتوغرافي). وقد وظّف علم الخرائط خلال القرن 19 لإنفاذ مصالح الأوروبيين خاصة في الأراضي المجهولة لديهم[9].
- حاول عدد من العلماء استقاء معلومات من السكان حول طبيعة الجيش التونسي وتمثّل الأهالي للأجانب وللسلطة الحاكمة وعدد أفراد القبائل وإمكانيّات كلّ قبيلة من السلاح والجنود، وطبيعة العلاقات العدائيّة بين القبائل[10]، والعلاقة الجبائيّة بين السلطة والسكّان ودور الجباية في الثورة، وعلاقة المجتمع المحلّي بالدولة العثمانيّة ومدى اعتراف السكّان بشرعيّة السلطان العثماني[11].
- أشارت الوثيقة إلى نقطة مهمّة جدا وهي رغبة فرنسا في شقّ قناة تمرّ على الجنوب التونسي تربط بين الضفة الشماليّة والشرقيّة للمتوسّط (تأثّرا بقناة السويس التي افتُتحت سنة 1867). والمهمّ أن الفريق العلمي شرع في حملة تشويه لهذا المشروع بتعلّة استنزافه أموال طائلة من الخزينة التونسيّة بدون منافع مُنتظرة. ولكن الحقيقة هي رغبة إيطاليا في توسيع نفوذها في الإيالة التونسيّة على حساب فرنسا.

نستنتج أخيرا أنه لا يمكن لنا فهم هذه الوثيقة بدون موضعتها أولا ضمن السياق الرأسمالي حيث تحتاج الدول الصناعيّة إلى منبع للمواد الأوليّة وبلدان لتسويق منتوجها. ثانيا ضمن صراع بين الدول الأوروبية لمدّ النفوذ في المتوسّط وبالتالي في البلاد التونسيّة. وثالثا في سياق نشأة أفكار حديثة في أوروبا أثّرت ضرورة على مجمل بلدان العالم من قبيل تطوّر العمل الخرائطي (نشأة الصور الفوتوغرافيّة)، نشأة الأنثروبولوجيا (النظريّة الانقسامية مثلا) وبرز علم الجغرافية السياسيّة (شق القنوات مثلا) وتأسيس علم الآثار.

2- الوثيقة عدد 2: فرنسا وسياق الهزيمة أمام ألمانيا (1870- 1871).

حُرّرت هذه الوثيقة في سياق دولي وأوروبي صعب. مثلت سنة 1870- 1871 منعرجا صعبا للدولة الفرنسيّة بعد هزيمتها أمام بروسيا، والاعلان على الوحدة الألمانيّة. هاجس أرّق السياسية الفرنسية طوال القرن 19، حيث سعت فرنسا، كما لاحظنا في الوثيقة الأولى، إلى عرقلة الوحدة الألمانيّة والإيطاليّة لتبقى أوّلا سيّدة القارة الأوروبيّة، وثانيا لتقليص عدد المنافسين على المستعمرات والثروات الخارجيّة[12]. مثّلت الهواجس الاقتصادية أهمّ أشكال الصراع في هذه الحرب[13]. وهذا ما يؤكّد أهميّة الوثيقة التي نحن بصدد دراستها الآن.

نستخرج نتائج مهمّة من هذه الوثيقة:

- وقعت الأحداث المحرّرة في الوثيقة آخر سنة 1871 أي مباشرة بعد الهزيمة أمام فرنسا وسقوط نابلوين الثالث، أي تبرز زاوية مهمّة للسياسة الاقتصادية الفرنسية الخارجية في مرحلة ما بعد الهزيمة وخسارة جزء مهم من الأراضي الفرنسيّة الغنيّة (الألزاس واللوران).
- تبرز لنا الوثيقة سعي فرنسا إلى مدّ نفوذها في دواخل البلاد التونسيّة عبر الاستثمار في تجارة الحلفاء، إلى جانب طبعا تعزيز تواجدها في غرب البلاد التونسيّة المجاور جغرافيّا للأراضي الجزائريّة.

- مثلما تُبرز لنا الوثيقة الأولى، سعت فرنسا إلى توطيد علاقاتها مع قبائل الدواخل سواء لمنفعتها الاقتصاديّة أو للتهدئة الاجتماعيّة وضمان عدم الاضرار بمصالحها سواء في تونس أو في الجزائر أو عند إيصال سلع الداخل التونسي إلى الساحل.
- تؤكّد لنا هذه الوثيقة أمرا لاحظناه في الوثيقة الأولى وهو ازدياد أهميّة دواخل البلاد التونسيّة بعد ثورة 1864. فالصراع الأوروبي انتقل إلى الداخل.
- تُبرز لنا الوثيقة إبرام عقد بين تجّار فرنسيين و"أهل زغوان" من أجل إنتاج الحلفاء، جمعها وإرسالها إلى فرنسا مقابل معلوم ماليّ محدّد في العقد. خالف الأهالي العقد بعد أن تسلّموا جزءا من المبلغ المتّفق عليه. المهمّ هنا أنّ عددا من أعوان الدولة انحاز للأهالي رغم وضوح صيغة العقد. نُرجع هذا الانحياز لا إلى حبّ للسكان بل توجّسا من ازدياد التسرّب الأوروبي خاصة وأن أعوان الدولة والأهالي لم يخفوا تخوّهم من ازدياد النفوذ الأوروبي بالإيالة[14].

وظّف أعوان الدولة والأهالي المخلّون بالعقد المرجعيّات الدينيّة لشرعنة هذا الاخلال من قبيل أنّ "النصارى" هم سبب الظّلم. نفهم من هذا أنّ المصلحة الاقتصادية هي محرّك كلّ صراع مع توظيف الدين كسلاح لاكتساب المنافع.

خاتمة:

تبيّن لنا من خلال هذا المقال تشابك ظروف البلاد التونسيّة مع تغيّرات عميقة في المتوسّط وفي القارة الأوروبيّة. تأثّرت الإيالة من حدث قيام الوحدة الإيطاليّة حيث حاولت إيطاليا استرجاعها إرثها الروماني، أي المراهنة على الذاكرة. ولهذا تغيّرت سياساتها الخارجيّة على مستوى المتوسّط بعد سنة 1861. كما تأثّرت البلاد التونسيّة من الهزيمة الفرنسية أمام بروسيا وإعلان الوحدة الألمانية، حيث كثّفت فرنسا من مجهودها الاقتصادي والسياسي لترسيخ نفوذها في البلاد التونسيّة، وبالتالي حماية الجزائر والحفاظ على مكانتها في المتوسّط وفي شمال افريقيا عموما.

جديدة ومكملة للبحث.

الوثائق:

نصّ الوثيقة عدد 1

"الحمد الله. وصلّى الله على سيّدنا ومولانا وآله وصحبه وسلّم. قدوم جماعة الطليانيّه إلى الأعراض بمكتوب من الهمّام المفخّم مولانا وزير الحرب لأخذ جماعة الطليانيه إلى قابس في أواخر شهر جمادى الأولى وهو يوم الثلاثه (الثلاثاء) صحبتهم محبّنا الأوضباشي وترجمان مسلم وترجمان يهوديّا ونزلوا بدار القابض اليهودي حاي حدّاد. وتلقّاهم الأجلّ المرعي الأمير آلاي سيّدي أحمد زرّوق خليفة الأعراض ونزّلوا عفشتهم (حملهم) بالليل فيهم من يقول ثلاث وستّون صندوقا غير مجلّدين حسب ممّا بهم آلة. ولما اطّلعنا على بعضهم وجدنا بعضهم شرب وآلة أكل مكرونه وروز (أرزّ) وكواغظ كتابه كلّه. بلغنا يوم قدومنا لهم بقابس وشروعهم في الخدمة من قابس بدخول البلاد وبعض أماكن وسألوه عن السوديتوا (الحماية القنصليّة) وصوّروا البلاد وطلعوا أعلى المنزل ووزنوها من ناحية القبلة على جهة البحر وبقي يتردّد عنهم العامل والمفاتي. وبعد هذا توجّهوا إلى بلد المطويّه وقاسوا مثل ما ذكرنا، وكذلك وذرف. وتوجّهوا إلى وادي العكاريت وجبل الميده منهم من قال جبل الميده المذكور به مقطع ذهب، وباتوا به ليلتين من غير أن يتركوا أحد يطلع معهم. وبلغنا من الترجمان أنهم عملوا فيه فيشطه (حفلة) وزهو كبير، ونزلوا أيضا بأرض تلّ الامام وبه هنشير مكثوا فيه يوم وليلة، وسمع منهم من حضر لهم أن الهنشير به معدن فضّة. ورجعوا إلى قابس وتوجّه منهم أنفار إلى جربه في البرّ وأنفار إلى عيون بلدات قابس والجبال والويدان (الوديان) تواجههم ووصلوا إلى وادي جير قرب مطماطه ووجدوا به ممشّه (ممشى) تحت الأرض بيوت قايمة (القائمة) البنا(ء) صحيحه، ودخلوا ذلك الممشا ويومين يذهبوا ويروحوا إليه وهم زاهون (فرحون) من ذلك، ورفعوا منه بعض حجار مكتوبه، ورفعوا من بلد جاره حجرات مكتوبه ومن المنزل كذلك. واكتروا رحلهم (الحمير والبغال) على يد السيد أحمد زرّوق،

جمّال (سائق جمال) من المطويّه وطلب منّا كرا(ء) ثمانية من الخيل لركوبهم ومن معهم. وحضرناهم بقابس ورحنا بهم إلى الحامّة وباتوا...عندما. وعند الصباح توجّهت منهم أنفار إلى ناجية الصبخه (السبخة) جوفي الحامّة وصحبتهم الشيخ بلقاسم بن سعيد ونزلوا بجبل العيدودي وعملوا علامات بالصنجه وقاموا به يومين إلى أن وصلوا جبل حديفه ورجعوا إلى أرض بالشيمه وجعلوا علامات إلى أرض جبل خشم الربيب، وصوّروا الحامّة وعيونها ونواحيها قيّدوها. وتوجّهت نحن وفرقة منهم وصحبت ستّة فرسان من إخواننا إلى طريق نفزاوه، ولما وصلنا وادي المقرون نزلوا به قدر ساعتين. وسئلت الترجمان عن سبب نزولهم قال هذا واد به معدن الحديد. وركبنا وهم يُوزنون في الأرض ويُقيّدون في الأجبال (الجبال) والأمياه (المياه) والهناشر والويدان (الوديان). ووصلنا إلى بلدة...قبلّي عن ثلاثة مراحل من الحامّه ووجدنا الشاوش أحمد ذاهبا إلى الهمّام...بوطن الجريد وطلبوه النزول بأطرف النخيل وسألهم من معهم من معهم من الخدّام قالوا لم تعطنا الخدمة بوسط البلاد. وساروا إلى البلاد كلّهم بعد تركهم إلى أخبيتهم أطرف النخيل خارج البلاد ورفعوا معهم زوج صنادق وإلى البلاد آلة التصاوير (آلة التصوير الفوتوغرافي) والميزان ونحن معهم ودخلنا من باب البلاد ونظرا بعضهم بعضا وضحكوا، ولما رعيناهم لم حبّوا ننظروهم فيما فعلوا. ونزلوا بدار الشاوش أحمد المذكور وطلبوا بيت وتكن بها ظلمه (لاستخراج الصور) وعنها شعر، وسدّوا ما بها من الرواشن بحيث قطعوا ضوءها وأخذوا مفتاحها ووضعوا بها صنادقهم. وطافوا تلك البلاد وما بها من الفيجان وصوّروها ورجعوا إلى خيامهم وباتوا تلك الليلة. ومن غد تفرّقوا عن جماعتين منهم من مكث بالبلاد ومنهم من ركب الجمل لجبل الطباقه. وركبت معهم فارس شرف الدين وتوجّهوا إلى بلدان نفزاوه، وقيّد جميع بلدانهم. وقالوا إلى أخي شرف الدين: هناك بنيان قديمة وممشا (طريق) أتعرفها (؟)، قال لهم لا أعرف ذلك. ودخلوا بلد المنصوره وطافوا بها وصوّروها وأرادوا الدخول إلى البرج بها فمنعهم آغة البرج من الدخول. ومن غد نحن ومن معنا جالسين وصحبتنا زوج أنفار من السفاقسيه يلوّجوا (يبحثون) عن هوايش

(ماشية) ضاعوا لهم والأضباشي والترجمان ونايب الترجمان عن القهوة وناولهم ذلك وقال أحدهم للترجمان: قل لهم واسألهم، وسألني أنتم بني زيد مدة ثمانية أو عشرة سنين فأفقتم عن الحاكم ومنعتم معاطن الماء، فقلت له لا أعصب الحاكم، وإنما خلف الحاكم عِنّا خليفة له وضيف بولايته. فقال المحلّة التي تعيّنت لكم بها سي حسين آغا وسي عصمان. ثم بعد ذلك تكلّم الترجمان على لسان الطليانيّه وقال أنتم تعدّون كثير أو قليل، وقام من عندنا ودخل لخيمة وأتى بدفتر وقال مرّة ثانية: بني زيد ما قدر عددهم (؟). قلت له: نركبوا ما يزيد عن خمسمائة خيل. فنكش الدفتر وقال: أنتم تعدّون ستّة آلاف خيل وترسو معكم الحامّة. وقال أيضا خبر عدد ورغمّه عشرة آلاف وذكر كذلك الحزم وجلاص والهمامه، وقال بينكم وبين الهمامه وورغمّه عداوه. فقلت له: ذلك سابقا وأمّا الآن من سنين الناس كلّها إخوة. وسألني عن الدية المجبى، فأعرضنا عنه وتكلّمنا بكلام آخر. قال أنتم كنتم تُعطون اثنين وسبعين، فقلت له: نحن نعطوا خمسة وثلاثين عن كلّ عام. ثمّ قال أنتم رعيّة السلطان أو رعيّة تونس (؟)، فقلنا له: السلطان الناس كلّها تحت لواءه لأنّه خليفة الرسول صلّى الله وعليه وسلّم. وأيضا قال: إذا يأتي إذن من السلطان أو إذن من باشت (باشا) تونس ما تتّبعون (؟)، فأعرضت عنه وشرت (أشرت) لأحد أصحابي كأنّه نادى عنّي. وهناك عين ماء تحت البرج ببلد المنصوره وذهبوا إليها واصطادوا منها الحوت وقدم بعد هذا الأجل الشاوش...من وطن الجريد وصحبتهم اصبايحيّه وقت المغرب ونزلوا قرب خيام الطليانيّه وعظموا ملتقاهم واجتمعوا بهم وكل من حضر والترجمان بوسط ذلك. ومدح الترجمان الشاوش أحمد ودعا له...وسألهم الشاوش أحمد ما سبب قدومكم وما تطلبوه نقضوه لكم حيث قدّمتم من حضرة أسيادنا...فقالوا له على لسان الترجمان: لم جينا لقضي حاجة غير البحر، الفرقة الفرنصيص مجتهدة في فتحة (قناة) البحر ونحن جينا أننا ننظروا في ذلك يتيسّر حاله أم لا. ووجدنا به ضروره للمسلمين، ولو تقع الفتحة (حفر القناة) لكان أكثر بلدان من وطنكم تهلك من سببه. ولا يتمّ ذلك البحر وفتحان البحر يجب عنه خسارة

قدر ثلاث مائة مليون أو أربع، ولا تخمّموا (لا تفكّروا) في فتحه ولا يصير منه. وفتحه كلّه يجب عنه ثمانية ماية مليون. ومن غد رجعوا الشاوش أحمد والموعين (المعين) المذكور وطلبوهم للذهاب في صحبتهم إلى البلاد ليكن فطورهم هناك، والطليانيّه أشهروا لهم بعض السلاح نظره الشاوش أحمد والموعين (المعين) المذكور وقيّدوا أسماءهم وذهبوا إلى البلاد صحبتهم وأكلوا الطعام هناك. وآخر ذلك اليوم رحلنا بهم...بتنا بهم الحامّة (بالحامّة) وجدنا فرقتهم الباقية المذكوره باقية بالحامّة يقيسون، وغدا رحلوا إلى قابس"[15].

نصّ الوثيقة عدد 2

"الحمد تعريب شكاية من الأفوكاتو مسيو لوبليتي بالنيابة عن مسيو دومرق وكريقر موجّهة للمحترم قنصل الفرانسيس.

أما بعد فإن في الأشهر الأخيرة من سنة 1871 كان أهل زغوان ورياس في حالة هكذا عظيمة من الفقر حتّى أن غالبهم لم يستطع أن يخلص فيما ترتّب عليه لجانب البايليك. وهذه الحالة الشديدة من العسر أحوجت أفقرهم إلى الخدمة بما يمكنهم به من تحسين حالهم، وعزموا على خدمة الحلفة (الحلفاء) التي كان ابتدى (بدأ) التجّار أن يرغبها إذ ذاك. فاجتمع جانب من هؤلاء النّاس وعقدوا خلطة مع دار دوميرق وكريقر بتونس النايب عنها بزغوان السنيور رينو، فوقع الاتّفاق أنّ الدار المذكوره تسبّق لهم المال وهم يدافعوها بالحلفة التي يجمعونها في وقت معيّن بحساب أربع ريالات وستّ خرارب لكلّ قنطار خضّاري. ومسيو دومرق وقريقر لم يرضوا بهذا الاتّفاق إلاّ بشرط موافقة العامل لها. وهذه الموافقة ظهرت للتجّار المذكورين أنها واجبة أوّلا من جهة صحّة المعاملة المذكوره ثمّ كضمانة لخلاصهم في مالهم. والتجّار المذكورين احتاجوا لهذه الموافقة على وجه الضمان لما لهم لا كالتزام من جهة العمّال لأنهم عاملوا أناس أتوا لهم جماعة واحدة لا يعرفون أساميهم وإنّما رأوا عسرهم، ولا أحد من التجّار كان يفرّط بماله على الصورة المذكوره من غير ضمان. كما أنّ التزام العمّال

الذي ولو أنه لم يكن رسميّا لاكنه (لكنّه) كان معقولا كان أنهم يكونوا كالحرس على إتمام المعاملة المذكوره، وعصب أهل المعاملة إن أخلّوا بما التزموا به. ولا يمكن تفسير أمر المعظّم الصادر في 8 شوّال 1288 (21 ديسمبر 1871) بغير ذلك المفهوم. وهذا نصّ ما تضمّنه الأمر المشار إليه: بلغنا أنّ أنفار تعاقدوا على قبض ثمن الحلفة وأعانهم ابن مسيو رينو على ذلك وأجّلهم على دفع الحلفة، وقد وافقنا الموافقة التامّة على هذا الدفع الذي من شأنه إعانة المحتاجين، ولذلك فإنه يلزم ردّ الباب من أنه يقع خلاص ابن مسيو رينو من غير تعطيل لأنه لا حاجة لهم في أن يقع التشكّي منهم. وهذا الأمر (أمر الباي) أُعلن لخلفاوات زغوان وبوعراده بواسطة القايد سي محمد بن مصطفى بن سلطان (القايد). وقد ظهر للمذكور أن يزيد على ذلك الوصاية الآتيه: والمرغوب أنّ الحلفه لا تُباع إلاّ للنفر المذكور أعلاه ومن لا يريد أن يبيع له فلا يجمع الحلفة لأن أهل البلاد يبجّلونه على غيره. وحينئذ موافقة الولاّة كان فيها مقصدان: إعانة الأهالي الفقراء بواسطة تخديمهم لخلاص حقوق الدولة والحرص على إتمام شروط العقدة المذكورة التي بها منفعة التجّار والبلاد معا. وسيرد محلّ للتأمّل هل أنّ أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش مستشار الوزارة الخارجيّة تحقّق النيّة الحسنة التي أوجبت صدور أمر سيّده في سيرته في النازلة وهل أنه سعى في قضاء حقوق الفرانساويين في هذه النازلة كما كان الواجب عليه بمقتضى الانصاف والدراهم المسبّقة. إنّما سُبّقت أولا للعرش الذي قايده سي محمد بن مصطفى بن سلطان وهو الذي أعلن بالأمر العليّ للخلفاوات المكلّفين بتنفيذه، ولما حان أوان دفع الحلفة قامت مشكلة وهي أنّ العربان قالوا أن ليس عندهم ما يجرّوا به الحلفة ولذلك لا يتيسّر لهم دفع الحلفة إلاّ بأماكن جمعها. والحال أنه كان وقع الاتّفاق بأتّ الدفع يكون بالمكان المعبّر عنه بمفرق الساقيه، فتداخل في النازلة انسان يقال له حسين بن أحمد بن سلامه الهرقلي الذي كانت له خلطة سابقة مع مسيو دومرق وتكفّل بأن ينقل حلفة هؤلاء الناس للمفرق المذكور واتّفق مع الأعراب على ما يساعده من الأجر من غير أن يكون لمسيو دومرق وكريقر دخل

في ذلك. وبموجب ذلك صار حسين المذكور الواسطة الواجبة بين البايع والشاري فصار معدود عند التجّار المذكورين كالنايب على العرش المطلوب. وحيث إنهم كانوا يقبلون الحلفة من يده صاروا يسبقوا له المال المشرط عليهم تسبيقه للعرش المذكور. وكل ذلك كان واقعا بمعاينة العمّال وبرضاهم. ومع كون المال لم يثمر على أيديهم إلاّ أنه كان يبلغ للبايعين والعمّال لم يزالوا ضامنين للمال المذكور لأنهم وافقوا على العقدة الواقعة ومقدار المال المسبّق بلغ إلى 21777 ريالات. ومع أنّ المال المذكور لم يُسبّق كلّه بواسطته على الأعراب المذكورين بإنّ حسين الهرقلي تعهّد به كاملا. وهذا كان واجبا لأنّ موجبات الحساب كانت تقتضي حصر العهدة بيد واحدة ولأنّ حسين المذكور كان يعرف أكثر من غيره الانفار الذين تولّوا قبض المال المذكور ووجب عليهم دفع الحلفه. ومع ذلك كلّ فإن أصل المعاملة بقي تحت وقاية العمّال. وفي أثناء ذلك صارت الحلفه ترد للمفرق ثمّ وقع التعطيل في ورودها ثمّ كفّ بالتمام. وقد ذكرنا آنفا أن المقدار المسبّق من المال بلغ 21777 ريالات والحلفة المدفوعة لم تبلغ إلاّ 1901 قناطر وقدر ثمنها 8321 ريالات، فبقي شائطا حينئذ لمسيو دومرق وقريقر 13456 ريالات، وهذا الشايط يتبيّن منه محاسبة وقعت بين جسين المذكور وبين نايب مسيو مومرق وكريقر بالشهادة العادلة. فما هو سبب الذي منع إتمام العقدة الواقعة، هل إن الأعراب الواقعة معهم العقدة لم يتمّموا دفع الحلفة المسبق لهم ثمنها هذا ما ادّعاه أولا حسين الهرقلي، لكن توجد شهادة من أعيان البلاد مكتتبة في 7 شعبان 1286 تقتضي بوجه لا شكّ فيه أن الأعراب الذين سُبّق لهم المال دفعوا حلفتهم لحسين المذكور، وهناك شهادة أخرى بتاريخ جمادى الثانيه سنة 1286 تقتضي أن الحلفة دُفعت لحسين ولأخيه سالم. وعلى كلّ حال فإنّ حسين لم يصرّ على مقاله الأوّل لأن النفاق كان ظاهرا ولذلك اعترف فيما بعد أنه اتّصل بالحلفة حسبما يشهد بذلك رسوم مكتتبة في شهر جمادى الثانية 1286 تقتضي التزام حسين المذكور بدفع الحلفة المذكورة في مدّة ثلاثة أشهر بما يفي بخلاص مسيو دومرق وكريقر بريالات 13456، وسيظهر فيما بعد أن

الالتزام المذكور كان مبنيّا على خديعة ولم يقع إتمام ما تضمّنه. فيتّضح من ذلك بوجه صريح لا يمكن إنكاره أن حسين تواطئ مع أخيه سالم على اختلاس سلعه كانت دفعت لحسين على وجه الأمانة ليبلغها لمسيو دومرق وكريقر، وهذه خيانة معدودة جناية عند جميع شرايع (شرائع) الدنيا وينال صاحبها العقاب الشديد، والجناية المذكوره ثابتة لأنّ حسين معترف بالنقص لكنها تظهر بأكثر بيان من الأعمال التي تمّت بها. وقد تبيّن من شهادة عدّة أنفار تلقّت وزارة الخارجية شهادتهم أنّه لما علم حسين أن مسيو دومرق اشتكى به أسرع ببيع الحلفه فكان يبيعها تارة بنفسه وكان تارة يوجّه أخاه لتونس ليبيعها، وكان يبيع حلفته دائما بالحاضر. وفي أوّل الأمر كان يبيعها بمقادير صغيرة ولما اتّصل بالمال من المركانتي الفرنساوي صار يبيعها بكثرة. وهناك أيضا شهادة أخرى وهي أقوى من الأولى باعتبار الانسان الصادرة منه الشهادة المذكورة وهو أمين سوق الحلفة، فقال المذكور أنه يعرف الأخوين حسين وسالم ولدي المرحوم الهرقلي عرف بأمين الحلفة معرفة تامّة ويشهد مع ذلك بأنّ الأوّل في الذكر يشتري الحلفة من عند العرب والثاني يبيعها بالحاضرة خارجا عن السوق بمخزن له بسبخة باب علاوه، وأن الأخين (الأخوين) متراوكان في متجرهما وكسبهما وأن منذ أيّام قال سالم لأخيه: إن دخلت للسجن مدة شهر أو شهرين فإني أكتب لك وثيقة فقر وتُسرّح من السجن. وأمس سمعت سالم يقول إن الحلفة التي وضعها هو وأخوه بالمخزن ليست لهم بل لأحمد عبّاس وسندفعها له ونجعل المخزن باسمه. وأنّ في أوان دخول الزيتون للمعصره باع سالم بستّة آلاف ريال حلفه لأنفار منهم بولقيه وإبراهيم بن قمره ومحمد المورالي والباروني، فأما محمد المورالي فإنه اشترى بألف ريال والباروني اشترى بألفي ريال، وهذا البيع وقع ليلة الأحد 19 من ربيع الثاني 1290. وممّا يزيد هذه الشهادات قوّة هو أنها صدرت بإذن الوزارة ويتّضح من ذلك أن حسين وسالم استلوا على سلعة هي لتجّار فرانساويين وباعوها من غير أن تكون ملكا لهم، وأخذوا مالها والحال أنه كان أمّنهم عليها أهل عرش رياس وعامل زغوان والتجّار الفرانسويين، وحينئذ كان من الواجب عقابهما

وغرمهما بالمال المختلس لأنّ الآداب والعدل يقتضيان ذلك. وكان واجبا ذلك على الولاّت (الولاّة) بالخصوص لأنّ المعاملة المذكورة كانت في عهدتهم لما وقعت العقدة بموجب أمر عليّ أو ما وقع تسبيق المال من المركانتيّة المذكورين للعمّال الذين كانت في عهدتهم المعامله المذكوره لما كان حسين وسالم معدودين من أعوان العماله المذكورين في المعامله المذكوره حيث وقع الرضاء بهما من الجانبين بأن يكونا الواسطة بين العرش المذكور وبين المركانتيّه المذكورين. ومع ذلك فإنّه سيتبيّن أن بسبب أمير الأمراء السيّد محمد البكوش لم تنفصل النازلة بموجب أصول الحقّ والانصاف. وقد مضى من ذلك العهد خمس سنين ولم يزالا مسيو دومرق وكريقر من غير نوال حقّهما في النازلة وذلك لكثرة وقوع التلاعب والحيل. وبقي علينا الآن أن نحكي صورة سعي المركانتيّة المذكورين وتشكّيهم وما نتج لهما ن ذلك، والحكاية المذكورة ستكون محزنة ولكن يلزمنا تحمّل مشقّة ذلك حيث أنّ الحكاية المذكوره هي من ملحقات هذا المعروض ومتمّمة له، ولعلّ تكون فيه فائدة لمعرفة كيفيّة السيرة مهمى تعلّق أمر في نازلة فرانساوية مطلقا. فقد قلنا آنفا أنّه لما وصل قدر الثلث من الحلفةالمشتراة للمفرق بطّل توجيه الباقي. فحينئذ اشتكى مسيو دومرق وكريقر للعامل سي محمد بن مصطفى بن سلطان، والمذكور لم يكترث لتشكّيهم كأنّما لم يكن وجود الأمر العليّ الذي ذكرنا نصّه آنفا. وهذا الإهمال وعدم المبالاة من جهته يوهمان أنّه أوصى على ذلك حتى يبقى وقتا بيد حسين الهرقلي ليتمّم اختلاسه للشاكيين المذكورين. فعند ذلك رفع مسيو دومرق وكريقر شكايتهما لرئيس الضبطيّة فسُجن المذكور حسين أخاه سالم، ولكن بعد ثلاث أيّام أطلق سالم من السجن فرفعت الشكاية لأمير الأمراء السيد محمد البكّوش. واقتضى نظر المذكور أن يبقى سالما مسرّحا بدعوى أنه لم توجد حجّة دين عليه ولا روكية (مؤامرة) بينه وبين أخيه حسين، والحال أنّ الحجج الموجودة في النازلة تقتضي أن حسين وسالم قبلا الحلفة معا وأنهما تعاونا على بيع هذه الحلفة المسروقة وأنه يوجد ارتواك (مؤامرة)بين الأخين (الأخوين)، وهناك حجّة أخرى تقتضي اشتغال سالم بالخصوص في

هذه النازلة وهو أنّ مسيو رينو كان يُنازع ذات يوم في شأن ميزان الحلفة فأجابه سالم بأنه وزن بالميزان العطاري وأنّه لو لزمه دفع الحلفة بالميزان الخضّاري لما كان يخلّصه ذلك، فهل كان يلزم البحث إن كان هناك حجّة في الدين المذكور على سالم وان كانت حجّة في الارتواك بين الأخين لأنه لم يكن ذلك هو الركن المعتبر، بل هذا الركن هو أنّه وقعت سرق بيّنة فكان يلزم البحث عن على الجنات(ة) وعلى من شاركهم في الجناية. وقد تبيّن أن سالم شارك وأعان أخاه حسين عن علم منه في اختلاس الحلفه التي كان الواجب عليهما دفعها لمسيو دومرق وكريقر كما تبيّن أنّه أخفى جانبا من الحلفة المذكورة بمخزن له بالسبخة، وأنه يوجد تعاضد بين الأخين على السرقة المذكورة. وشهادة الأمين صريحة في ذلك فيصعب الفهم كيف أمكن أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش أن يُعامل برقّة وعناية انسانا اجتمعت فيه هذه الشبهات القويّة ولا شكّ أنه لو وقع بقاء الأخين بالسجن ولو أُستعمل معهم تلك الوسايل التي تستعملها الولات(ة) التوانسه غالبا للدرع في حقّ المجرمين لكان خلص مسيو دومرق وكريقر في حقهما منذ مدّة وحسين بقي مسجونا مدة خمسة أشهر ولم يظهر منه ما يُستدلّ به على قرب انفصال النازلة ومسيو دومرق وكريقر في حقّهما منذ مدّة وحسين بقي مسجونا مدّة خمسة أشهر ولم يظهر منه ما يُستدلّ به على انفصال النازلة ومسيو دومرق وكريقر كانا يرجيان أن الدولة تستعمل مع حسين تلك الوسايل التي تقهر بها العنيدين على ضياع حقوق النّاس وجرى في عقل المركانتيّه المذكورين أن الولات(ة) الذين ترتّبت عليهم المسؤوليّة في هذه النازلة لا يبقوا غير مكترثين لهذا الحال وأنه لا بدّ من أنهم يتحرّكون يوما وطمعهم في ذلك كان مبنيّا على ثورة حسين الهرقلي وأخيه بحيث أنه يتيسّر لهما خلاصهم، ولكت غاب أملهم في ذلك عاجلا. وكان إذ ذاك سالم الهرقلي وغيره من أصحاب حسين يتحايلوا على مسيو دومرق وكريقر يتوسّلوا إليه بغاية أوجه الرغبة حتى حملوا المركانتيه المذكورين على سراح حسين من السجن بضمانة أخيه وهؤلاء الذين رغبوا سراح حسين احتجّوا في ذلك بأنّ حسين له عدّة ديون قبل أنفار كثيرين بالعمل المذكور

وهو وحده يمكنه خلاص ذلك، فيخلص منهم حلفة بدلا عن الدراهم ويدفعها لمسيو دومرق وكريقر. ولزيادة الغرور بالمركانتيّه المذكورين استظهروا لهم برصّة (مجموعة) كواغض دعوا أنها رسوم ديونه المذكورة فاغترّ مسيو دومرق بهذه الأقوال حتى أنه سمحت نفسه أن يزيده جانبا من المال ليسهّل له طرق خدمته المذكوره ليتيسّر له الاستعجال بتوجيه الحلفة التي على زعم هؤلاء الراغبين كانت ستملي له مخازنه ولا حاجة لنا أن نقول بأنّه خاب أمله ولم يتّصل بقنطار واحد، ومن المعلوم أن مسيو دومرق وكريقر اشتكو مرّة أخرى بمدينهم المذكور وسُجن سجن المدينين لا غير. وهنا وقع حادث يكاد السامع أن يضحك منه لولا أنّه كان في غاية القبح وهو أنّ حسين عند دخوله للسجن أخذ يتشكّى من أنه مظلوم وأنّ هؤلاء النصارى هم سبب ظلمه وبدلا من أنه يكون مدينا فهو في الحقيقة صاحب حقّ. فقبل حالا أمير الأمراء السيد محمد البكوش هذه الدعوى ورفع النازلة لنظر محكّمين وأخذ المذكورون مدّة عدة أسابيع في البحث بكواغض حسين وبدفاتر دومرق وكريقر هل يعثروا فيعم على ما يستدلّ به على أنّ المجنى عليه مدين للسارق الذي اختلس له كسبه. ولا يستغرب القاري (القارئ) لما يسمع أنّ هذه الحيلة رجعت بالخزي على من تصوّرها، ولكن المقصود من الموافقة عليها من جهة أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش إنما كان التطويل في النازلة فحصل على مقصوده بحيث أنّ في مدّة دوام التحكيم كفّ مسيو دومرق من الحرص على الوزارة فيها، ثمّ كان يُرجَى أنه يملّ المذكور بالمرّة من كثرة التطويل وتأخير النظر من يوم إلى يوم والتأجيل في الجواب وغير ذلك من أوجه التعطيل. وقد أحسن أمير الأمراء السيد محمد البكّوش في إجراء هذه السيرة مع الفرانساويين. ثمّ آل الأمر الأمر أن من كثرة تعبه وقلقه في النازلة جعل مسيو دومرق نازلته بيد أفاكاتو لكن خصماؤه هيّؤوا له إذ ذاك خديعة أعظم وأشرّ من الأوّلين وهو أنّ حسين تظاهر بأنه ندم على ما فعل وأنّه عازم على خلاص ربّ الدين ولم يحتاج للخلاص إلاّ لأجر صغير وقدره ثلاث أشهر، وأخوه سالك يضمن فيه ضمان الأداء. ولسوء البخث (الحظّ) التجربات (التجارب) الماضية لم تربّي مسيو

دوميرق وكريقر فاغترّوا مرّة أخرى بهذه المواعيد المفرحة فكُتب شهادة بالعداله في ذلك كلّه تامّة الموجب في 18 جمادى الأولى بواسطة العدل محمد بن فرج الزاي، والمذكور أفرط في التشديد بالكتب المذكور حتى أنه ذكر بالحجّة أوصاف المتعاقدين. ومن المعلوم أن بعد ذلك مدينا هكذا صادق لا ينبقى بالسجن. فسُرّح عاجلا لكنه وقع ما كان مظنونا منه وهو أنّ في ظرف الثلاثة أشهر المذكورة تغيّب حسين ولم يُسمع عنه خبر. فلا شكّ أن في هذه المرّة سيتغيّر أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش من هذه السيرة القبيحة والجاني سيلقى من العقاب ما يوازي عظمة فعله لأنّ الكيل وصل إلى حدّه، ولذلك فإنّ مسيو دومرق أسرع للتوجّه للوزارة ليطلب انصافه في هذه المرّة من أولاد الهرقلي، ولكن يا للعجب أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش تأمّل من الحجّة التي كتبها العدل محمد بن فرج الكراي ولم يتحرّك من ذلك وقال لا يتيسّر عمل شيء في هذا المطلب لأنّ الحجّة مزوّرة فاغتاظ مسيو دومرق من ذلك وطلب عقاب أولاد الهرقلي والعدل المزوّر الذي أغرّ به. فأجابه أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش بأنّ العدل المذكور متغيّب، فقال مسيو دومرق أن العدل المذكور له كسب وهو مسؤول في النازلة فيلزم الاستيلاء على كسبه في معاوضة الضرر الذي وقع بسببه. فلم يفد قوله شيئا وهل يستغرب أحد ذلك لأنّ أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش لم يتحرّك أبدا لشكاية صادرة من فرانساوي. ولكن مسيو دوميرق لم يسكت ونازلة التزوير المذكور وسيرة أمير الأمراء السيد محمد البكوش فيها أوقعوا حسّا بتونس، وفي أثناء ذلك توفّيت زوجة العدل المذكور وتيسّر لمسيو دومرق بواسطة التأثير الواضع بين السكّان من النازلة من النازلة أن ينال تعرقيل كسب العدل المشار إليه. وهذا التعرقيل كأنّه لم يرتضيه أمير الأمراء السيّد محمد البكوش الذي لا ندري لأيّ سبب كان يشتهي عدم صدور الحكم بالعدل المذكور. كما لم يشتهي من جهة أخرى خلاص مسيو دومرق وكان ممكن للشاكي الحصول على ذلك بواسطة إلحاحه في طلب خلاصه من كسب العدل المذكور. فلزم حينئذ التخميم في وجه للنازلة وهذا ما اخترعه فيها أمير الأمراء السيّد محمد البكوش وهو أن في

ذات يوم بينما كان حاضرا بالوزارة مسيو دومرق ومعه مترجم قنصلات فرانسا الأوّل فإذا بأمير الأمراء السيّد محمد البكّوش يُطالب ويتوسّل من مسيو دومرق بأن يترك توجيه طلبه على العدل وبدلا عن ذلك فإنه وعده وعدا قويّا بأنه يسعى في خلاصه في حقّه. ولا بدّ أصلا وفرعا بكلمة متوظّف كبير كالمذكور مُعطاة بمحضر أحد متوظّفي القنصلات هي مما يُعتمد عليه. فكان هذا رأي مسيو دومرق ولذلك فإنه وافق أمير الأمراء السيد محمد البكوش على مطلبه خصوصا وأنّ مقصده إنما كان الخلاص في حقّه. ووعده أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش بذلك ولا يصدر وعد من إنسان ذي همّة إلاّ وتتبعه نتيجته. فشرع أولا أمير الأمراء المذكور في سجن سالم الذي كان سرّحه سابقا بدعوى أنه لا طلب لمسيو دومرق عليه، ثم بعد ذلك اضطرب في إتمام حكمه. وبعد أيّام أخرجه من السجن بضمانة بدعوى أنه يتوجّه لتعيين كسب أخيه وللإعانة على الظفر به، فلم يظهر لحسين أثر ولكن وقع وضع اليد على كسبه المشتمل على فلاحة وسعي وسلاح ورُسوم. ولما عُرض تقييد ذلك على أمير الأمراء السيّد محمد البكوش قال لمسيو دومرق هذه الأشياء تسوي 18000 ريالات في الأقلّ فهي تفي بخلاصك وزيادة ولذلك لم تبقى حاجة بإبقاء سالم مسجونا. فوقع بيع ما ذكر وفي مدّة عام وأزيد التي دام بها البيع دُفع مرّتين لمسيو دومرق ما تبلغ جملته 2951 ريالات، فأين الباقي (؟). وهنا انتهت هذه الحيلة الطويلة المقلقة التي كان متريّسا (مُشرفا) عليها أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش، وقد وقع الغرور (التغرير به) بمسيو دومرق لكنه لازال يؤمل وجود من ينصفه في حقّه.

خلاصة النّازلة: إنّ دين مسيو دومرق وكريقر بلغ الآن قدره 25607 ريالات أصلا ومصروفا بمقتضى دفاترهم وللمذكورين حقّ بأن يُطالبوا بالمال المذكور أولاد الهرقلي وعامل زغوان وخلفاواته وخصوصا أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش. فأمّا من أولاد الهرقلي فإنهم اختلسوا مال المركانتيّه المذكورين ولا يوجد شكّ في جنايتهم وفي الضرر الذي وقع بفعلهم للمركانتيّه المذكورين، ولا يوجد شك في جنايتهم وفي الضرر الذي وقع بفعلهم للمركانتيّه

المذكورين. وسبب عدم نيل الحكم لهم لا يقوم حجّة في إبطال الحقّ الطبيعي الذي يقتضي أن كلّ من تسبّب بغير لغيره مجبور إلى إصلاحه. وأما من خصوص مطالبة القايد سي محمد بن مصطفى بن سلطان والخليفة سي حمّوده فضيل وسي الطيب بن يوسف فإنه ينتج من جملة الوقايع التي حكيناها آنفا ترتيب مسؤولية عليهم كمسؤوليّة أولاد الهرقلي. لأنّ الأمر العليّ الصادر في تسويغ عقدة بيع الحلفة يقتضي أن الولات(ة) المذكورين يجب عليهم ردّ الباي والحرص في خلاص المركانتيّة المذكورين في مالهم الذي سبّقوه للعروش التي لنظر الولات(ة) المذكورين. وقد رأينا أنهم لم يكترثوا لذلك ولا للشكاية التي صدرت لهم في بادي الأمر من الطالبين المذكورين فتسبّبوا بضياع الحقّ بواسطة اهمالهم وتغافلهم، والإهمال يُرتّب على مرتكبه عهدة كعهدة الأمر الأصليّ. وهذه قاعدة مسلّمة، ولا نشكّ بأنّ الدولة التونسية تُجريها لأنّها من باب الإنصاف. وأما من خصوص أمير الأمراء السيد محمد البكّوش فإنّ مسؤوليّته في النازلة أكبر وأقوى من مسؤوليّة غيره. فليتذكّر القاري (القارئ) أنّ في أوّل الأمر لم يفعل المذكور شيئا لخلاص الطالبين من أولاد الهرقلي سواء أنه سجن حسين مدّة كما يتذكّر أيضا كيف لم يبالي في واقعة تزوير العدل محمد بن فرج الزاي وكيف سعى في عدم إجراء الحكم عليه. ولكن الأمر الأعظم في هذا كلّه الذي يجعل عليه كلّ مسؤوليّة هو سعيه لدى مسيو دومرق في عدم مطالبة العدل ووعده له في مقابلة ذلك خصاله بالتمام أصلا وفرعا. وبموجب وعده المذكور رتّب على الدين على نفسه وأقام نفسه مقام أولاد الهرقلي وذلك يُعدّ من باب تجريد الدين باسم انسان آخر. ولولا كلمة أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش لما سلّم مسيو دومرق في تعرقيل كسب العدل المزوّر الهارب. فصار بموجب ذلك مطلوبا بنفسه ومدين للطالبين المذكورين. ولذلك فإننا نطلب خلاص المال المذكور من أولاد العرقلي ومن أمير الأمراء السيد محمد البكّوش لأنهم المدينون قبل مسيو دومرق وكريقر، كما نطلب القايد بن سلطان وخلفاواته لترتّب المسؤوليّة عليهم. والمرغوب من فضل جنابكم الاعتناء بالحالة السيّئة التي صار عليها الطالبون المذكورون بوساطة سوء فعل الوزارة

الخارجيّة في النازلة"، "عند الشروع في الخدمة بعد العيد تُعرض هذه النازلة في يوم مخصوص مع حضور المدعي والمدعى عليه"[16].

الهوامش:

[1] محمد البشير رازقي، "أنماط الإنتاج والتنافس الإنجليزي/الفرنسي وثورة علي بن غذاهم (1864)، **مجلة ليكسوس**، المغرب، العدد 34، أوت 2022، صص.30- 53.

[2] محمد البشير رازقي، التنافس الدولي وثورة علي بن غذاهم: الصراع الفرنسي/الإنجليزي، الدستور والقطن (1855- 1865)، **دار كلمات للنشروالتوزيع**، مصر، 2022

[3] Gilles Bertrand, Jean-Yves Frétigné, Alessandro Giacone, « Napoléon III et l'Italie (1850-1861) », in : *La France et l'Italie*, Armand Colin, Paris, 2016, pp. 197- 225

[4] Yves Santamaria, Brigitte Waché, « Le « principe des nationalités » à l'heure de l'effondrement de l'ordre de Vienne », in : *Du printemps des peuples à la Société des Nations*, La Découverte, Paris, (1996), pp. 68- 92

[5] Jean-Claude Lescure, « Un territoire national (1848-1870) », in : *L'Europe des nationalismes aux nations*, Éditions Sedes, Paris, 1996, pp. 11- 69

[6] Massimo De Leonardis, « France et Italie : les relations parfois troublées entre les sœurs latines », in: *L'action extérieure de la France*, Presses Universitaires de France, Paris, 2020, pp. 151- 168,

[7] محمد البشير رازقي، "جدل الإصلاحات في الإيالة التونسيّة قُبيل ثورة 1864 من خلال وثيقة غير منشورة"، **مجلّة المناهل**، المغرب، العدد 104، جانفي/فيفري/مارس 2022، صص.313- 337؛ محمد البشير رازقي، "الاحتجاج الحضري في مدينة تونس من منظور وثيقة غير منشورة: نازلة عهد الأمان (1861)، **هسبريس- تمودا**، جامعة محمد الخامس بالرّباط: كلية الآداب والعلوم الانسانيّة، المجلّد 56 (1)، 2021، صص.393- 426.

[8] محمد البشير رازقي، **السيرة الوثائقيّة للصراع الإمبراطوري على عهد الأمان والدستور في الإيالة التونسية (1855- 1881)**، دار المسيرة، تونس، 2022.

[9] BAIR Houda, *Cartographie et représentations de l'espace en Tunisie au 19e siècle*, Bordeaux, PUB, 2016

[10] نسترجع هنا تمثّل الأوروبيين خلال القرن 19 لطبيعة المجتمعات العربيّة باعتبارها مجتمعات انقساميّة قائمة بداهة على العداوة. أنظر: عبد الله حمودي، " الداخلي والخارجي في التنظير للظاهرة القبلية: خطوة في طريق تأسيس خطاب أنثروبولوجي مستقل"، **عمران**، العدد 19، شتاء 2017، صص.11- 56.

[11] مثّلت هذه النقطة مصدر صراع بين الإيالة التونسية وعدد من الدولة الأوروبية وأهمها فرنسا وانجلترا قبل ثورة 1864 وبعدها. أنظر: محمد البشير رازقي، **السيرة الوثائقيّة للصراع الإمبراطوري على عهد الأمان والدستور في الإيالة التونسية (1855- 1881)**، دار المسيرة، تونس، 2022.

[12] Xavier Boniface, « De la guerre franco-allemande à la Commune 1870-1871 », in: *Histoire militaire de la France*, Perrin, Paris, 2018, pp. 21- 56

[13] Nicolas Bourguinat, Gilles Vogt, *La guerre franco-allemande de 1870: Une histoire globale*, Flammarion, Paris, 2020

[14] محمد البشير رازقي، "الاحتجاج الحضري في مدينة تونس من منظور وثيقة غير منشورة: نازلة عهد الأمان (1861)، **هسبريس- تمودا**، جامعة محمد الخامس بالرّباط: كلية الآداب والعلوم الانسانيّة، المجلّد 56 (1)، 2021، صص.393- 426.

[15] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 55، الملف: 602، الملف الفرعي: 32، الوثيقة عدد: 76367

[16] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 55، الملف: 602، الملف الفرعي:32، وثيقة عدد 76315

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والإصلاح القضائي من خلال جريدة البصائر(1935-1956)

The Association Of Algerian Muslim Ulema and Judicial Reform through Al-Basair News paper (1935-1956)

تاونزة محفوظ *

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

taouanzamahfoud@yahoo.fr

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2022/12/19	2023/04/03	2023/07/31

الملخص:

تتمحور الدراسة أساسا حول استهداف المحتل الفرنسي للقضاء الإسلامي وفق مخطط ممنهج ارتكز على آليات و وسائل قانونية جائرة و ممارسات تعسفية،كونه كان يرى أن القضاء هو الوجه الآخر للدين الإسلامي،المكون الأساسي للهوية الوطنية إضافة إلى اللغة العربية،فالابقاء على نشاطه كان سيشكل عقبة كأداء في وجه مخطط المسخ الاستعماري الصليبي بالجزائر،لذلك لم تتوان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مجابهته باستبسال منقطع النظير،متخذة وسائل نضالية متعددة،و كانت الصحافة أكثرها فعالية، نجد في مقدمتها جريدة البصائر(1935-1956) التي أبلت البلاء الحسن في سبيل فرض وجود القضاء الإسلامي الجزائري و استقلاليته عن الدولة الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ؛ جريدة البصائر؛ القضاء الإسلامي ؛ السياسة الاستعمارية ؛ الهوية الوطنية

Abstract:

The study mainly revolves around the targeting of the French occupier of the Islamic judiciary according to a systematic scheme based on unfair legal mechanisms and means and deceptive tricks, because it saw this

judiciary as the other face of the Islamic religion, the main component of the national identity in addition to the Arabic language, so maintaining its activity would have been an obstacle As a performance in the face of the Crusader colonial monstrosity scheme in Algeria, which was confronted by the Algerian Muslim Scholars Association with unparalleled arrogance, adopting in achieving this multiple struggle means, and the press was the most effective, and we find in the forefront the newspaper Al-Basir (1935-1956) that did the best in the way Imposing the existence of the Algerian Islamic judiciary and its independence from the French state.

Key words:The Association Of Algerian Muslim Ulem; Al-Basir Newspaper; Islamic judiciary; colonial policy; National Identity.

مقدمة:

لم يتوان المحتل الفرنسي في محاربة القضاء الإسلامي الجزائري بموجب قرارات و قوانين تعسفية جردت قضاته من العديد من اختصاصاتهم الجنائية و المالية،و أجبرتهم في بعض الأحيان على إصدار أحكام تتنافى و الشريعة الإسلامية،و أطلق العنان للقضاة الفرنسيين للنظر حتى في قضايا تتعلق بالأحوال الشخصية و الميراث الخاصة بالجزائريين المسلمين و أصبح بذلك القضاء الإسلامي خاضعا للقضاء الفرنسي .

و في ظل هذه الظروف حاولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التصدي لسياسة فرنسا المستهدفة للقضاء الإسلامي عن طريق صحافتها،على رأسها جريدة البصائر(1935-1956) التي أبلت البلاء الحسن في الدفاع و الحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الجزائري بشقيها اللغوي و الديني، و عكست أيضا الموقف الرسمي للجمعية من هذا الموضوع.

و عليه فإشكالية المقال تتمحور أساسا حول نظرة جمعية العلماء المسلمين الجزائري لإصلاح القضاء الإسلامي للحيلولة دون التدخل الفرنسي في استقلاليته، و دوافع اهتمامها بهذا الموضوع من خلال جريدة البصائر.

أما بالنسبة للمادة التاريخية لموضوع الدراسة فتتمثل أساسا في أعداد جريدة البصائر الصادرة خلال فترة(1935-1956) و ما توفرت عليه من مقالات و أخبار و تعليقات و مختلف القوالب الصحفية المعالجة للموضوع،الأمر الذي يتطلب منا تحليل مضامينها تحليلا تاريخيا للوقوف على موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من هذه القضية.

سيتم معالجة الإشكالية الصميمية للمقال وفق المحاور الأساسية التالية:

-ماهية جريدة البصائر

-التدخل الفرنسي في الشؤون الدينية للجزائريين

-واقع القضاء الإسلامي بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي

- وسائل و آليات الإصلاح القضائي الإسلامي من منظور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

1.ماهية جريدة البصائر:

تعد البصائر جريدة أسبوعية إصلاحية وطنية ناطقة باللغة العربية لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1] ،صدرت في سلسلتين متباينتين في الزمان و المكان ،و من حيث هيئة التحرير، ،إلا أن الأهداف ظلت واحدة و المتمثلة أساسا في الدعوة إلى إصلاح أحوال المجتمع الجزائري اجتماعيا و دينيا و ثقافيا و الدفاع عن القضايا الوطنية و مجابهة سياسة المسخ الاستعمارية.

- السلسلة الأولى (1935-1939):

صدر عددها الأول في 1935/12/27 بمدينة الجزائر، وتولى رئاسة تحريرها الشيخ الطيب العقبي خلال فترة(1935-1937)، بينما كان صاحب امتيازها الشيخ خير

الدين. و في أوائل شهر سبتمبر 1937 أقدمت الجمعية على نقل مقر البصائر إلى قسنطينة و إصدار الجريدة مجددا بهذه المدينة، و أسندت إدارتها و رئاسة تحريرها إلى الشيخ مبارك الميلي[2].و نجد من أبرز كتاب الجريدة:البشير الإبراهيمي،الشيخ عبد الحميد بن باديس ، الطيب العقبي ،الشيخ مبارك الميلي ،حمزة بكوشة ، أبو يعلى الزواوي ، باعزيز بن عمر، و فرحات الدراجي و غيرهم.[3]

كانت البصائر بحق جريدة نضالية، حيث خاضت معارك فكرة متنوعة ضد خصوم الجمعية و على رأسهم الطرق الصوفية الضالة و أصحاب الوظائف الرسمية و ذوي المناصب السياسية و الإدارية المحسوبين على الإدارة الاستعمارية[4]،كما أظهرت مقاومة منقطعة النظير في الدفاع عن الهوية الوطنية للشعب الجزائري[5]،إضافة إلى اهتماماتها بمتابعة مجريات الأحداث و التطورات السياسية دوليا و عربيا و إسلاميا.[6] واصلت الجريدة نشاطها الصحفي لغاية إندلاع الحرب العالمية الثانية ،حيث قررت الجمعية إيقاف صدورها حتى لا تتورط في إقامة دعاية حربية لصالح فرنسا و حلفائها.[7]

-السلسلة الثانية(1947-1956):

صدر عددها الأول في1947/7/25 بالعاصمة لمديرها و صاحب امتيازها و رئيس تحريرها البشير الإبراهيمي، كان شعارها(العروبة و الإسلام)[8]، ضمت خيرة الأقلام الصحفية الجزائرية ،نذكر منها على سبيل المثال: الإبراهيمي ،أحمد توفيق المدني ، حمزة بكوشة ، علي مرحوم ، محمد خير الدين و أحمد رضا حوحو و غيرهم[9].كانت حافلة بالأخبار المحلية و الدولية إضافة إلى اهتماماتها الثقافية و الفكرية [10]،كما عرف عنها دفاعها المستميت عن اللغة العربية[11] و الدين الإسلامي[12]و التعليم العربي الحر[13] و

القضاء الإسلامي ،(14)و مؤازرتها للقضايا العربية و الإسلامية التحررية.(15) توقفت عن الصدور في1956/04/06 تحت تأثير ظروف حرب التحرير الجزائرية(16).

2. التدخل الفرنسي في الشؤون الدينية للجزائريين:

فضحت جريدة البصائر في أكثر من مناسبة مخططات فرنسا الممنهجة المستهدفة للدين الإسلامي لتقويضه، من خلال استيلائها على الأوقاف التي تعتبر الأساس المادي للدين، و تحويل المساجد إلى كنائس،و تدخلها السافر في تعيين الأئمة و المفتيين و الخطباء و المؤذنين الرسميين ،و تنظيم شؤون الحج و إقرار شهر الصوم و الإفطار و الأعياد و تشجيع أعمال الطرق الصوفية الضالة المنافية للدين الإسلامي[17]، و يذكر في هذا الصدد رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البشير الإبراهيمي عن الإهانة التي ألحقتها الإدارة الاستعمارية برجال الدين الرسميين باعتبارهم موظفين عندها، فدورهم لا يختلف عن دور الجندي و البوليس في خدمتها، قائلا:((...و على هذه الحقيقة فوضعية رجال الدين الإسلامي عند هذه الحكومة ليست وضعية رجال الدين، و إنما هي وضعية الجزء المكمل للجهاز الحكومي كالجندي،و البوليس،فالإمام و الضابط و المفتي والكوميسير و البراح و المؤذن و البواب و الحزاب كل أولئك سواء في نظر الحكومة، و في اعتبارها و في نظر أنفسهم بعد أن راضتهم على ذلك و كل أولئك موظف عندها، مقروض عليه السمع و الطاعة في تأدية أعماله و كل أولئك تجري عليه التحريات البوليسية قبل تعيينه، و يمتاز الموظف الديني بقابلية التسخير لكل عمل، و بحرمانه من ثمرات التقاعد، و بأنه ذنب لكل ذي سلطة حكومية كيفما كان مقامه،لأنه ليس له مرجع ديني معين يرجع إليه و لا رئيس مخصوص يكون مسؤولا لديه،فأصبح المسكين مرؤوسا لجماعة من البوليس،إلى شيخ المدينة إلى المتصرف،إلى قاضي الصلح....))[18]

و يحتج الإبراهيمي بشدة على هذه معاملة فرنسا المتطرفة و العنصرية إزاء الإسلام ،مقارنة مع الديانتين الأخرتين المسيحية و اليهودية ،اللتين وفرت لهما كل الحماية القانونية،حيث يتمتع أتباعهما بكل الحرية في ممارسة الشعائر الدينية، و ندد أيضا بدورها في تأليب الديانتين على الإسلام: ((...احتضن اليهودية و حمى أهلها و أشركهم في السيادة ، ليؤلبها مع المسيحية على حرب الإسلام و يجندها في الكتائب المغيرة عليه.....فإن المسيحية معدودة من عداد الاستعمار و أسلحته لحرب الإسلام و قرآنه و لغته.إن الجزائر اليوم ميدان صراع،لا أقول بين الأديان الثلاثة، كل على إنفراده و إنما أقول بين الإسلام وحده من جهة، و بين المسيحية و اليهودية مجتمعتين من جهة أخرى....))[19]

و يكشف أيضا عن تورط السلطات الفرنسية في تشجيع و دعم الكنيسة الكاثوليكية في تنصير الجزائريين، مستغلة ظروفهم المعيشية الضنكة، بقوله:((...أما المسيحية فهي حاملة اللواء و قائده الرعيل، و من ورائها الاستعمار بخيله و رجاله و جيوشه، و مدافعه، و قوانينه و أمواله و جرائده، يحمي حماها و ينافح عنها و الحكومة برجالها و أدواتها و وسائلها، تمدها بالعون و تبذل لها المساعدة و التنشيط، و تمهد لها سبل العمل و توسع لها في مجال الحرية، لبث دعايتها التبشيرية إلى أقصى حد، و من ثمة فهي تؤسس مراكز التبشير و تعمرها بالدعاة و الأطباء و المعلمين و تجهزها بكل وسائل الإغراء و الأغواء و تغتنم المجاعات و الأوبئة فرصا لاصطياد الجوع و اليتامى و المرضى لتفتنهم عن دينهم بلقمة أو ثوب أو جرعة دواء و ما مهد لها تلك الأسباب إلا الإستعمار، فهو الذي أجاع و أعرى، و هو الذي أفقر و أمرض و هو الذي مكن للجهل و الجمود و كل ذلك عن عمد و قصد، كل ذلك ليذل و يقل و يهيء الفرص للمبشرين وسائل التنصير.......))[20]

و لم يخف الكاتب الروح المسيحية الصليبية للغزو الفرنسي، من خلال أعماله الإجرامية التي ارتكبها في حق الدين الإسلامي ،فهو في نظره لم يكتف باغتصاب الأرض و استعباد

العباد و نهب أرزاقهم ،بل"كان استعمارا دينيا مسيحيا وقف للإسلام بالمرصاد في أول يوم،و انتهك حرماته من أول يوم، ، فابتز أمواله الموقوفة بالقهر، و تصرف في معابده بالتحويل و الهدم، و تحكم في الباقي منها بالاحتكار و الاستبداد و تدخل في شعائره بالتضييق و التشديد كل ذلك بروح مسيحية رومانية شع بالحقد و تفور بالانتقام"[21]

و أشادت البصائر بالموقف الرسمي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين المدافع عن الإسلام و مؤسساته و لغته و تعليمه و هذا منذ أن تأسست عام 1931، حيث لم تتوان في رفع تظلماتها إلى الإدارة الاستعمارية و حكومة المتروبول بباريس ،مبدية من خلالها احتجاجاتها على معاملة فرنسا الشاذة التي تعامل بها الإسلام و اللغة العربية في عقر دارهما،إلا أن السلطات الفرنسية كانت تقابلها بالإهمال و السكوت.[22]،و مشيرة أيضا إلى لائحة المطالب التي قدمتها الجمعية إلى الحكومة الفرنسية خلال شهر أوت 1944،أكدت فيها على ضرورة احترام التعليم العربي و رفع يدها عن الدين الإسلامي و مؤسساته و القضاء الإسلامي[23].

لم يثن الموقف الفرنسي السلبي من مواصلة الجمعية نضالها باستمرار و عزيمة منقطعة النظير في الدفاع عن مطالبها سنة 1947 -بعدما استأنفت نشاطها الإصلاحي و الإعلامي-و المتمثلة أساسا في "فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية فصلا صريحا مطلقا من كل قيد" على غرار الديانتين المسيحية و اليهودية[24]،تجسيدا لمبدأ الجمهورية و إنصافا بين الأديان الثلاثة المتجاورة في الجزائر.[25]

و كان من مظاهر هذا المخطط الاستدماري المستهدف للدين الإسلامي باعتباره مكون أساسي للهوية الوطني،التدخل أيضا في صلاحيات القضاء الإسلامي بهدف إفراغ محتواه الإسلامي و تشويه سمعته و من ثمة القضاء عليه تدريجيا، فما مظاهر ذلك ؟، و كيف كان موقف الجمعية من سياسة فرنسا في هذا المجال ؟

3.واقع القضاء الإسلامي بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي:

تميز القضاء الإسلامي قبل أن تطأ أقدام الغزاة أرض الجزائر سنة 1830،بكفاءة رجاله و مقدرتهم على الفصل في القضايا المختلفة بكل نزاهة وإنصاف،و شملت أحكامه " ،و لا يحد أحد عن تلك الأحكام مهما كبر شأنه و عظم سلطانه"،و كان مرجع القاضي في أحكامه كتاب الله تعالى و سنة رسوله صلى الله عليه و سلم و كتب الفقه الإسلامي المستنبطة منها، و من ثمة كان نفوذه واسعا في المجتمع.[26]

إلا أنه بعد سقوط البلاد تحت الإحتلال أخذت حالة القضاء الإسلامي تتغير تدريجيا نحو الأسوأ و من ثمة أتجه نحو الاضمحلال،بسبب تدخل الإدارة الاستعمارية في شؤونه وفق مخطط مدروس باسم التنظيم القضائي،و كما يذكر في هذا الصدد الإبراهيمي قائلا:" إن للحكومة-بلا ريب- نية مبية في إلغاء القضاء الإسلامي بالتدريج ، فهي تمهد الأسباب لذلك و تهيء الذرائع من زمان بعيد، و لكنها لا تريد أن تجيء ذلك الإلغاء مباشرة، ولا أن تقدم عليه في دفعة واحدة، و إنما تعمل له بالحيلة و المطاولة حتى يتم و كأنه أمر طبيعي، لا يثير لغطا و لا يحدث تشويشا" .[27]

و من مظاهر استهداف فرنسا الاستعمارية القضاء الإسلامي الجزائري ما يلي:

-تعقيد الإجراءات القضائية و تكثير اللوائح و البلاغات فيها

-البطء الممل في سير النوازل

-التغاضي لبعض القضاة عن الهنات الأخلاقية المخلة بشرف القضاة المشوهة لسمعة القضاء الإسلامي

-إبعاد مراكز القضاء عن المتقاضين

-فتح باب التخيير للمتقاضين الجزائريين المسلمين بين القاضي المسلم و القاضي الأوروبي

-تجريد القضاء الإسلامي العديد من اختصاصاته الجنائية و المالية،و حصر أحكامه فقط في الزواج و الطلاق و الميراث[28]

-تمكين القضاة الفرنسيين من التدخل في صلاحيات القضاء الإسلامي حتى في القضايا المتعلقة بالأسرة،و جعل نقض أحكام القضاء الإسلامي و تعقبها من اختصاصهم ،كما أصبح القضاة لا يرجعون في أحكامهم إلى النصوص الفقهية، و إنما يعتمدون كليا على اللوائح التي يضعها وكلاء الحق العام،و بذلك أصبح القضاء الإسلامي تابعا للقضاء الفرنسي،الأمر الذي أدى إلى نفور المسلمين منه و بالتالي عرض قضاياهم على القضاء الفرنسي، و هذا بعدما تم إفراغ محتواه الإسلامي و تشويه سمعته .[29]

و قد أبدي الإبراهيمي امتعاضه من الحالة الكارثية التي آل إليها القضاء الإسلامي،و محملا فرنسا مسؤولية ذلك، و فاضحا أذنابها من بعض القضاة الذين يسايرون سياستها حفاظا على مناصبهم، و مبرزا موقفه المتشبث بهذا القضاء مع وجوب إصلاحه حفاظا على هويته الإسلامية بقوله:((..إننا نريد لقضائنا حرمة ومكانة و نريد لرجاله سمعة و منزلة و نغار عليهما، و ندافع عنهما بحمية و حماسة و نطالب بإصلاح القضاء ثم باستقلاله،و نرى أنه لا عزة لأمة إلا بعزة قضائها و قضاتها، و لكن بعض القضاة كانوا بأقوالهم و أعمالهم عونا علينا، و كانوا مع الاستعمار ألبا على مطالبنا و كأنهم ضمنوا لأنفسهم الخلود في هذه الوظائف المهينة،فاطمئنوا لهذه (الخبزة) الذليلة.....))[30]

و يلح الإبراهيمي في مطالبته من فرنسا بضرورة رفع يدها عن القضاء الإسلامي،مؤكدا أن القضية تعد من صميم الدين الإسلامي"القضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية و المالية و الجنائية جزء لا يتجزأ من دينهم،لأن الحكم بينهم فيها حكم من الله و لأن أصول

تلك الأحكام منصوصة في الكتاب و السنة، و كل ما فيها فهو دين، و لأنهم ما خضعوا لتلك الأحكام إلا بصفة كونهم مسلمين"[31]

4. وسائل و آليات الإصلاح القضائي الإسلامي بالجزائر من منظور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لم تتوان البصائر في فضح سياسة فرنسا الرامية لمحو القضاء الإسلامي ،و الإشادة بموقف الجمعية المندد بتدخل المحتل في صلاحيات هذا القضاء،التي اعتبرته بالعمل الاستبدادي و العنصري المعكرة لأجواء عمل القضاء ،ومشيرة إلى الاضطرابات و الفوضى التي سادت المحاكم، بسبب تجريد القضاة من العمل بالأحكام الإسلامية:((...إن المسلمين يشكون هذا الحال، و يشكون نتائجها السيئة من الاضطراب و الفوضى في المحاكمات و الضعف و الجهل في القضاء ، و يعلمون ان ذلك كله ناشيء عن سوء التعليم القضائي و عن إهمال التربية الإسلامية الفاضلة التي هي الشرط الأساسي في القضاة، و عن استبداد القضاء الفرنسي على القضاء الإسلامي، و عن عدم شعور القضاة بمراقبة الأمة لهم مراقبة دينية. و جمعية العلماء و معها الأمة تطالب الحكومة بوضع لهذه الحالة الشاذة المضطربة...))[32]

و تؤكد الجريدة مرة أخرى بأن القضية من صميم الدين الإسلامي ،فاستهدافها،يعنى استهداف الدين برمته،و أنه لابد من إسناد مهام القضاء إلى أهله المسلمين ذوي الاختصاص الذين يجب استشارتهم حول إصلاح مكمن الخلل في القضاء الإسلامي،ولم تستثني من انتقاداتها اللاذعة نواب المجلس الجزائري غير المسلمين على موقفهم السلبي من هذه القضية ،التي اعتبروها لا علاقة لها بالدين، و هو الموقف نفسه الذي اتخذته الحكومة الفرنسية لتبرير تدخلها في صلاحيات هذا القضاء و توجيهه لخدمة وجوده الاستدماري بالجزائر:"و إنما يهمنا أن القضية من صميم الدين، فكان من الواجب أن يرجع فيها إلى أهل الدين و هم المسلمون وحدهم، و كان من اللياقة و الحكمة أن يستشار فيها أهل

العلم بالدين،لأنهم أدرى بالخلل و بوجوه إصلاحه، و ما شأن النواب غير المسلمين في هذه القضية الإسلامية ؟...و إذا كان أعضاء المجلس الجزائري يعتقدون و يقولون:ان القضاء ليس من الدين،فقد قالها قبلهم حاكم مسؤول منذ سبع سنوات،و كان هدفه في كلامه إثبات عدم دينية القضاء ليمهد للحكومة بقاء يدها مبسوطة عليه كالمسائل الإدارية،تبدل و تغير و تلغي، فتناول هذه المسالة الدينية بمنطق استعماري، و فكر عنصري"[33]

و أشارت البصائر أيضا إلى التقرير الذي رفعته الجمعية إلى السلطات الفرنسية خلال شهر رمضان عام 1363هـ(1947)،أكدت فيه على تمسك الجمعية و الأمة الجزائرية المسلمة بالقضاء الإسلامي، نقتطف منه مايلي:((...القضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية و المالية و الجنائية جزء لا يتجزأ من دينهم،لان الحكم بينهم فيها حكم من الله و لان أصول تلك الأحكام منصوصة في الكتاب و السنة، و كل ما فيها فهو دين، و لأنهم ما خضعوا لتلك الأحكام الا بصفة كونهم مسلمين...))[34]

كما كشفت البصائر في سنة 1950 عن مشروع الجمعية لإصلاح القضاء الإسلامي بهدف فصله عن الدولة الفرنسية و تحقيق الاستقلالية في أعماله ،و قد سبق للجمعية و أن أعلنت عنه خلال شهر أوت عام 1944 [35]،و الذي ارتكز على ما يلي:

1.التعليم القضائي:

ترى الجمعية بضرورة توسيع برامج هذا التعليم و ذلك بتدريس المواد التالية:

-التربية الإسلامية

-الفقه و أصوله

-التفسير و الحديث و استنباط الأحكام منهما

-تاريخ القضاء الإسلامي

-فلسفة التشريع و علم النفس

و تؤكد أيضا على ضرورة الاستفادة من الكفاءات العلمية المتخرجة من المؤسسات التعليمية العليا في العالم العربي و الإسلامي كالزيتونة في التعليم القضائي.

2.الوظائف القضائية:

يجب الاستعانة أيضا بالكفاءات المتخصصة المتخرجة من المعاهد العليا العربية كجامع الزيتونة و غيره و من المساجد لإسنادها الوظائف القضائية المتعددة

3.تكوين مجلس قضائي أعلى من القضاة المسلمين:

توكل إليه مهمة اختيار القضاة و تسميتهم و مراقبتهم و النظر في سلوكهم و تحديد عقوباتهم،كل ذلك يعزز من استقلالية القضاء الإسلامي عن القضاء الفرنسي.

4.تأسيس محاكم استئناف إسلامية محضة:

لتمكين المتقاضين المسلمين من استئناف الإحكام الأولية في هذه المحاكم،"و تكون سلطتها إسلامية محضة، وهذه النقطة من أهم نقاط الإصلاح من حيث رد الاعتبار لان حكم القاضي المسلم لا ينقضه إلا قاضي مسلم"[36]

خاتمة:

من خلال معالجتنا للموضوع توصلنا إلى الاستنتاجات و الحقائق التاريخية التالية:

-تمكن البصائر من فضح سياسة فرنسا المستهدفة للقضاء الإسلامي و التشهير بها من خلال كتاباتها المتعددة لاسيما المحسوبة على رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البشير

الإبراهيمي الحماسية و المؤثرة،مساهمة بذلك في استنهاض همم الجزائريين، و بث الوعي الوطني و الثوري فيهم.

-أبلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البلاء الحسن في الدفاع و الحفاظ على القضاء الإسلامي باعتبارهم رمز من رموز الهوية الحضارية الإسلامية للشعب الجزائري،من خلال التظلمات و القرارات التي رفعتها للسلطات الفرنسية منذ تأسيسها 1931،و لغاية مطالع الخمسينيات القرن 20م،حيث حملتها مسؤولية الحالة الكارثية التي آل إليه القضاء الإسلامي ، و مطالبة إياها بضرورة رفع يدها على القضاء خاصة ،و على الشؤون الدينية للمسلمين الجزائريين عامة

-إن المعركة التي خاضتها الجمعية في سبيل الإبقاء على وجود القضاء الإسلامي و فعاليته،تندرج ضمن دورها الفعال الذي أدته في المقاومة الوطنية دفاعا و حفاظا على الهوية الحضارية العربية و الإسلامية للشعب الجزائري المستهدف من طرف سياسة المسخ الاستعمارية طوال الحقبة الاستعمارية.

الهوامش

---

(1)-تعد الصحيفة الرابعة التي أصدرتها الجمعية، بعد كل من:السنة النبوية(1933)، والشريعة(1933)، و الصراط السوي(1933-1934)، أنظر:محمد ناصر،**الصحف العربية في الجزائر من 1847 إلى 1954**،ط3 دار الغرب الإسلامي بيروت، 2007 ،ص ص224-264

(2)-علي مرحوم، "**نظرة على تاريخ الصحافة العربية الجزائرية**"، مجلة الثقافة، العدد44، أفريل-ماي، الجزائر 1978، ص ص 17-18

(3)-للمزيد راجع:محمد ناصر، المرجع السابق،ص288

(4)-نفسه،ص 283

[5]-من خلال مقالاتها المتعددة المناصرة للغة العربية و الدين الإسلامي،أنظر على سبيل المثال: العدد24(1936/6/19

[6]-علي مرحوم، المقال السابق، ص ص 17-18

[7]-أنظر: البصائر، العدد3، (1947/8/8)، ص 5

[8]-أنظر: افتتاحية العدد الأول الصادر في هذا التاريخ

[9]-أنظر: محمد ناصر، المرجع السابق،ص345

[10]-علي مرحوم، المقال السابق

[11]-أنظر على سبيل المثال: العدد42(1948/6/28)

[12]-أنظر على سبيل المثال: العدد54 (1951/4/7)

[13]-أنظر على سبيل المثال: محمد البشير الإبراهيمي، "**من الحقائق العريانية**"، البصائر، العدد01،(1947/7/25)، ص 3

[14]-أنظر على سبيل المثال: العدد31(1948/04/02)

[15]-أنظر على سبيل المثال:الركن المخصص لـ:(أخبار العالم الإسلامي) في أعداد السلسلة الأولى(1935-1939)

[16]-محمد ناصر، المرجع السابق، ص 347

[17]- البصائر،العدد104(1950/01/23)

[18]-البشير الإبراهيمي ،"**و نعود إلى فصل الحكومة عن الدين**"،البصائر،العدد104،(1950/01/23)،ص01

[19]-البشير الإبراهيمي،"**الأديان في الجزائر**"، البصائر، العدد13، الجزائر،(1947/11/10)، ص ص 1-2

[20]-نفسه،ص 2

[21]- نفسه،ص2

[22]-البصائر،العدد1،(1947/07/25)،ص 2

[23]-نفسه،ص3

[24]- نفسه

[25]- نفسه

(26)- حمزة بكوشة، **حالة القضاء الإسلامي بالجزائر**، البصائر، العدد 1 ، الجزائر ،1947/7/25،ص4

(27)- البصائر ،العدد108،(/1950/02/20)

(28)-نفسه

(29)-نفسه

(30)- نفسه

(31)- البصائر العدد 109 (1950/2/27)

(32)-نفسه

(33)-البصائر ،العدد 108 ، مصدر سابق

(34)-البصائر ،العدد 109 ، مصدر سابق

(35)-البصائر ،العدد1،(1947/07/25)،مصدر سابق

(36)- البصائر ،العدد109،(1950/2/27)،مصدر سابق

المحافظ السياسي والقضاء الثوري (1956-1962)

The political commissar and the Revolutionary Judiciary (1956-1962)

سبيحي عائشة *
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة
Sbihiaicha1@gmail.com

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2022/12/09	2023/07/28	2023/07/31

الملخص:

تندرج إسهامات المحافظ السياسي في ميدان القضاء ضمن سياسة جبهة التحرير الوطني القضائية التي أقرت إنشاء عدالة بنمط مغاير، تتلاءم مع التقاليد والثقافة الأصيلة للشعب الجزائري وتراعي خصائص الهوية الوطنية ومقوماتها وكفيلة بمجابهة السياسة القضائية الاستعمارية.

لذلك فالدور الاستراتيجي الذي كان يقوم به المحافظ السياسي في الثورة التحريرية ،وجهوده الرامية لتعبئة الجماهير الشعبية ودفعها لاحتضان الكفاح الوطني والالتفاف حول قيادته جعله عنصرا فاعلا في السياسة القضائية المنتهجة من قبل الجبهة من خلال المهام الموكلة إليه في هذا المجال أبرزها:تنظيم المحاكم الشعبية ،النظر في المنازعات ،الإصلاح بين المتخاصمين ،الدفاع عن المتهمين،المشاركة في المحاكم الثورية.

الكلمات المفتاحية: المحافظ السياسي؛القضاء الثوري؛عدالة جبهة التحرير الوطني ؛القضاء العسكري ؛ المحاكم الشعبية.

Abstract:

The contributions of the political governor in the field of the judiciary fall within the judicial policy of the National Liberation Front, which approved the establishment of justice in a different style, which is compatible with the authentic traditions and culture of the Algerian people and takes into account the characteristics and components of the national identity, and is capable of confronting the colonial judicial policy.

Therefore, the strategic role played by the political governor in the liberation revolution, and his efforts to mobilize the popular masses and push them to embrace the national struggle and rally around his leadership made him an active element in the judicial policy pursued by the Front through the tasks assigned to him in this field, the most prominent of which are: organizing people's courts, examining In disputes, reconciliation between litigants, defense of the accused, participation in revolutionary courts.

Key words: The political commissar ;revolutionary judiciary ;National Liberation Front justice;military judiciary;the people's courts.

مقدمة:

أمام السياسة القضائية الإستعمارية التي سعت جاهدة لتقويض القضاء الإسلامي في الجزائر من خلال إخضاعه للقضاء الفرنسي وتشديد الرقابة على أجهزته ومؤسساته ،وبالمقابل عمدت إلى وضع هيئات قضائية في الجزائر لخدمة مصالح المستوطنين والإستجابة لتطلعاتهم.

كان لزاما على قادة الثورة مجابهة القضاء الإستعماري، بوضع استراتيجيه قضائية تستجيب لتطلعات الجماهير الشعبية في قيام عدالة إسلامية حرة،تتمتع بالسيادة الكاملة من جهة، وأهداف الكفاح الوطني المشروعة من جهة أخرى.وتحقيقا لهذه الغاية حددت أرضية الصومام الخطوط العريضة لسياسة الثورة القضائية ،وحددت مختلف الآليات اللازمة لتنظيم العدالة ،بتكييفها مع المستجدات العسكرية والسياسية للنضال الوطني ،لذلك أنيط بالمحافظ السياسي باعتباره همزة وصل بين الشعب والجيش والجبهة تولي العديد من المهام القضائية ضمانا للتعبئة الشعبية الشاملة.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية المداخلة حول انعكاسات المهام القضائية المنوطة بالمحافظ السياسي على السياسة القضائية المنتهجة من قبل جبهة التحرير الوطني من جهة ،وعلى التعبئة الشعبية من جهة أخرى.

وتفرعت الإشكالية إلى التساؤلات الآتية:

-ماهي مظاهر مشاركة المحافظ السياسي في القضاء الثوري؟

-فيم تمثلت انعكاسات إسهاماته القضائية على السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر؟

سيتم الإجابة عن الإشكالية من خلال ثلاث محاور رئيسية وهي:

-ماهية المحافظ السياسي.

-أبرز إسهامات المحافظ السياسي في القضاء الثوري

-انعكاسات المهام القضائية للمحافظ السياسي

1.ماهية المحافظ السياسي:

أقر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 إنشاء هيكل المحافظ السياسي ضمن إستراتيجية جبهة التحرير الوطني الرامية إلى تجنيد كافة شرائح المجتمع ا لجزائري وتسخيرها لاحتضان الثورة باعتبارها الضمان الوحيد لاستمرارها ونجاحها ،وهذا في ظل محدودية إمكانياتها مقارنة

مع إمكانيات العدو وترسانته العسكرية.[1]غير أن وظيفة المحافظ السياسي لم يتم استحداثها في أرضية الصومام ،بل إ ن ظهورها في بعض المناطق تزامن مع اندلا ع الثورة باجتهاد من بعض قادة المناطق الثورية،وبانعقاد مؤتمر الصومام وما شهده من تعميم واعتماد التجارب الناجحة.ومن ضمنها المحافظ السياسي ، منح المحافظ السياسي بعدا آخر بتعميمه وإعادة هيكلته وتقنين صلاحياته ،وهذا إدراكا من الثورة لأهميته والدور الإستراتيجي الذي يقوم به[2].

وقد ورد تحديد مهام المحافظين السياسيين في وثيقة الصومام تحت عنوان "المهام الأساسية للمفوضين السياسيين":

-تنظيم الشعب وإرشاده.

-الدعاية والأخبار.

-الحرب المعنوية.

-المالية والتموين

"والمفوضون السياسيون يقدمون رأيهم في جميع برامج النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني...ولهم نفس رتبة الضابط في المرافق التي ينتمون إليها"[3].

وما تجدر الإشارة إليه أن مهام المحافظ السياسي رغم تحديدها في مؤتمر الصومام ،إلا أنها في الواقع تعددت وتشعبت حيث تدخل في مختلف الحالات لجبر النقص وأخذ زمام المبادرة في العديد من الشؤون التعبوية والتنظيمية من أجل تكييف وضعها وما يتلاءم ومتطلبات الكفاح الوطني ومصالح الثورة.حيث ساهم بفعالية في التربية السياسية ومختلف النشاطات العسكرية والإعلام والدعاية والمجال الثقافي والتعليمي والمالية والتموين والشؤون الإدارية والقضائية والصحية وغيرها من المجالات .[4]

وقد تعددت ظروف ودوافع إنشاء المحافظ السياسي من طرف قادة الثورة أبرزها:

.التعبئة الشاملة لكافة شرائح الشعب:حيث شهدت الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى (1954-1956) عقبات كثيرة في ميدان الاتصال مع مختلف شرائح المجتمع وتعبئتها لخدمة الكفاح الوطني، ويعزي تلك إلى حرص الجبهة على سرية العمل الثوري، حيث جعلت التجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني يقتصر على نفر قليل من المناضلين المعروفين بوطنيتهم وإخلاصهم هذا من ناحية،و تردد العديد من الجزائريين في المشاركة في الثورة التحريرية، وعدم مبادرة التشكيلات السياسية باتخاذ قرار الذوبان في الثورة لتأثرها بالحرب الإعلامية والنفسية الدعائية الإستعمارية من ناحية أخرى.[5]

هذه الظروف حالت دون تحقيق التعبئة الشعبية الشاملة التي من شأنها ضمان تموين الثورة تمويلها،الأمر الذي دفع بالمناضلين إلى الإلحاح على إيجاد آليات من شأنها ضمان الاتصال الدائم بين الشعب والثورة.

.الدعايةالإستعمارية المضللة:

لم تدخر السلطات الإستعمارية وسيلة بهدف زعزعة الثورة، وإحداث هوة عميقة بينها وبين الجماهير الشعبية،لذلك جعلت الحرب النفسية امتدادا لحربها العسكرية، وأولتها عناية فائقة نظرا لانعكاساتها الهامة ضد الثورة

و أهم الأهداف التي كانت تصبو إلى تحقيقها من ورائها:

-خلق نوع من التذمر لدى الشعب تجاه الثورة بعد إخضاعه لنشاط نفسي

-تحطيم معنويات المجاهدين من خلال تذكيرهم بقوة الجيش الفرنسي والهزائم التي مني بها كل المقاومين الذين سبقوهم زمن الثورات الشعبية

-رفع معنويات أفراد الجيش الفرنسي من خلال تقزيم انجازات وانتصارات جيشها[6]

و تحقيقا لهذه الغاية لجأت سلطات الاحتلال إلى تأسيس هيئات إدارية نفسية تضطلع بمهمة عزل الشعب عن الثورة وتوظيفه في أعمال وعمليات ضدها،كانت الإنطلاقة بتأسيس المكتب الخامس(المكتب الجهوي للعمل النفسي) في مارس 1955، مهمته التكوين

والإعلام فضلا عن القيام بعمل سيكولوجي يستهدف الجزائريين عامة ومن خلال السعي لخلق شعب منحاز لإدارة الإحتلال[7]، دعمت المؤسسة النفسية السالفة الذكر بإنشاء وحدات إدارية متخصصة(صاص) في سبتمبر 1955 أوكلت إليها مهمة فصل الشعب عن ثورته وهذا باستعمال مختلف وسائل الترغيب والترهيب.[8]

2.الإسهامات القضائية للمحافظ السياسي1956–1962

أجمعت مختلف الشهادات التاريخية والمذكرات الشخصية حول تولي المحافظ السياسي تنظيم الحالة القضائية للشعب، وفي هذا الصدد يذكر عبد الحفيظ أمقران عند حديثه عن المهام التي كلّفه بها العقيد عميروش بعد أن عيّنه محافظا سياسيا في حوض الصومام ومما قاله: «... كما كلفني أيضا باختيار بعض المجاهدين المثقفين إمّا للتعليم بها أو القيام بمهمة الفتوى وإصلاح ذات البيّن بين المواطنين بعد منعهم من التوجّه إلى محاكم الاستعمار وعدم الاعتراف بها...» [9]

فاضطلع المحافظ السياسي بدور هام في تعبئة الجماهير وإبلاغها بتعليمات الجبهة وبضرورة مقاطعة المحاكم الاستعمارية والتقاضي لدى محاكم الجبهة.

1.2.تنظيم المحاكم الشعبية:

ألقيت على عاتق المحافظ السياسي مهمة تنظيم المحاكم الشعبية[10] للفصل في كثير من القضايا الاجتماعية كالزواج و الطلاق والإرث وما إلى ذلك من النزاعات و المشاكل الاجتماعية حتى لا يلجأ أفراد الشعب إلى المحاكم الاستعمارية [11].

وأدير الجهاز القضائي المدني من قبل المجالس الشعبية، التي يمثل فيها الشعب–كما أسلفنا– خمس لجان من بينها لجنة القضاء فهي مختصة بالنظر في كلّ القضايا المعروضة أمامها[12] وكان نشاط هذه اللجنة تحت إشراف المحافظ السياسي شأنها في ذلك شأن سائر لجان مجالس الشعب المنتخبة[13].و أحيانا يقوم المحافظ السياسي بتعيين أعضاء اللجان القضائية الذين تتوفر فيهم كل الشروط الضرورية و ذلك من أجل ضمان موضوعية العدالة و

فعاليتها،فتقوم هذه اللجنة بدراسة ملف النزاع و تحديد موعد المحاكمة،وتتميز هذه العدالة بسرعتها في دراسة الملفات و النطق بالحكم و هي مجانية لا تتطلب مصاريف أو نفقات،على عكس العدالة الفرنسية[14].

فمن أجل السير الحسن لعمل هذه اللجان القضائية كان المحافظ السياسي يراقب عملها ويزودها بالنصائح و التوجيهات اللازمة أثناء مروره بالدواوير و القرى و الأعراش.[15] فحل النزاعات بين الأفراد و الجماعات ى،وفي حالة التعذر واستعصاء القضية يلجا إلى المفوظ السياسي للقطاع أو الناحية[16].

كانت لجان القضاء متعددة الصلاحيات ،تعالج القضايا المدنية في مسائل الخصومات والنزاعات والميراث والطلاق...إلخ وأصبحت تضم في تشكيلاتها القضاة- الكتاب- الأئمة-المحافظون السياسيون. وكان يشترط في أعضائها المشاركة في الثورة التحريرية والمعرفة التّامة بقوانين الشريعة الإسلامية[17]،وبهذا أصبح المحافظ السياسي يؤدي دورا فاعلا في جهاز قضاء الثورة.

و حلّ المحافظ السياسي محلّ محاكم العدو، وأصبح المواطنون يتقاضون لديه[18] وكان يحرص على حل النزاعات بالتراضي والصلح بين المتقاضين وإرجاع الحقوق لأصحابها قبل التوجه إلى المحاكم.فقد مارس المحافظ السياسي مهام القاضي ،حيث سجل المواليد و الوفيات في القرية و تمكن من تسوية النزاعات المحلية[19]و تحول إلى قاض في ظروف كثيرة استجدتها مجريات الثورة لدرجت تلقيبه بالقاضي في بعض المناطق.

فأثناء عقده لاجتماعاته التعبوية أو مروره بالقرى والمداشر والدواوير يستمع إلى شكاوى الشعب وينظر في القضايا التي تطرح عليه ،فكان يجتهد في حلّها خاصة منها ذات العلاقة بالجانب السياسي أو لها علاقة بطبيعة عمله، مراعيا في ذلك مصلحة الثورة ثم الشعب.[20]،وكان يعتمد على مخبرين ينقلون له جميع المخالفات، و يبلغونه بها،ويقرر المحافظ السياسي الإجراءات الواجب اتخاذها،فيمكنه أن يرفع القضية إلى محكمة القسم كما يمكنه

أن يتجاهلها حسب اقتناعه الشخصي كما أنه يستطيع ان يصدر عقوبات بمستوى صلاحياته[21].وهذا ما تؤكده شهادة أحد المحافظين السياسيين[22] بقوله:«... كنت من السياسيين على مستوى القسمة و الناحية،كنت أتولى حل المشاكل بين المواطنين سواء أراضي،أرزاق،عرض،زواج أو طلاق،خلاف على المياه.. .الخ كنت أقوم بهذه المهمة حسب معرفتي كما كنا نستعين بالمشايخ الموجودين في المشاتي و الدواوير و بمساعدة اللجان الشعبية...»[23].

2.2.النظر في النزاعات والخصومات:

وكانت معظم هذه القضايا التي كان الفضل في إيجاد حلول لها للمحافظ السياسي تتعلق بالنزاعات حول ملكية الأراضي، وقضايا الإرث والزواج والطلاق[24]... إلخ، حيث يذكر المجاهد لخضر بورقعة في مذكراته المعنونة بـ:شاهد على اغتيال الثورة « أن الفضل يعود للمحافظ السياسي في معالجة القضايا والنزاعات حتى المستعصية منها على المحاكم الاستعمارية وأبرز مثال على ذلك تمكن أحد المحافظين السياسيين من حل نزاع بين فلاّحين على قطعة أرض دامت أزيد من عشر سنوات في المحاكم الفرنسية دون جدوى...». [25]

ويذكر أحد المحافظين السياسيين في هذا الإطار «جاءه فلاحان متخاصمان على قطعة أرض منعدمة وثائق الملكية، فلم يجد أمامه من حلّ سوى البحث عن أشخاص لهم دراية بقصة القطعة الأرضية **محل** النزاع ووجد شاهدين أخبراه عن حقيقة ملكية الأرض وأنها لأحدهما دون الآخر وتمكن من إقناع الشخص الثاني بضرورة التنازل عن الأرض لمستحقها.[26]

الكتابات قد أشارت إلى الفصل بين مهمة القاضي و المحافظ السياسي[27] في مؤتمر الصومام1956،ونجد وأثناء معالجته للقضايا المختلفة، اهتم المحافظ السياسي بجانب الصلاح بين المواطنين اهتماما كبيرا، وذلك حفاظا على الرابطة النظامية بين المواطنين،

فكان يبذل قصارى جهده في فكّ كل النزاعات بين الأطراف المتخاصمة ليفوّت الفرصة على العدو...»[28]

و فيما يخص القضايا و النزاعات التي يشوبها التعقيد،فان المحافظ السياسي كان يتريث في الفصل فيها، و عادة ما يلجأ إلى طلب رأي أهل الاختصاص لاسيما ما تعلق بالمسائل الدينية و الفقهية،حيث كان يستعين بالمشايخ و الأئمة و قضاة الجماعة(لتقديم الفتوى الصحيحة للقضايا المعروضة عليه أو يعمد إلى إرسال [29]المتنازعين إلى هؤلاء للنظر في قضاياهم و إرفاقهم برسالة يستعرض من خلالها القضية طالبا منهم البت فيها والرد كتابيا عليها[30].

.3.2.المشاركة في المحاكم الثورية:

كانت القضايا التي تمس بنظام الثورة تدرس أمام المحكمة العسكرية وللمتهم الحق أن يدافع عن نفسه أو يختار من يدافع عنه أمام محكمة جيش التحرير. [31]

وكانت تتشكل من رئيس القطاع، المسؤول السياسي- العسكري رئيسا، مسؤول الأخبار والاتصالات ممثلا للنيابة، والمحافظ السياسي مدافعا وثلاثة محلّفين يختارون من المدنيين في العرش في حالة ما إذا كان المتهم مدنيا.

أما إذا كان المتهم بخطأ جسيم يمس بنظام الثورة، فإن مهمة النظر في القضية تتولاها المحكمة الثورية في الناحية وتتكون من مسؤول الناحية رئيسا والمسؤول العسكري بالناحية ممثلا للنيابة والمحافظ السياسي بالناحية أو مسؤول القطاع أو المحافظ السياسي بالقطاع كمساعد ومن مسؤول ما في السلم كمدافع. [32]

فحضور المحافظ السياسي في الشأن القضائي كان ثابتا مع تغير مواقع تواجده في المحاكمات باختلافها فمن مدافع إلى مساعد إلى متحري.

وكما لاحظنا تولى المحافظ السياسي مهمة الدفاع في المحاكم الثورية في حالة ما إذا كان المتهم مدنيا، وهذا مع العلم أن الدفاع يعتبر من المسائل الأساسية في عدالة جبهة التحرير

الوطني، حيث تقدم للمتهم قائمة بأسماء المدافعين من مدنيين وعسكريين، يمكن للمتهم اختيار أحدهم ويشترط في أولئك المدافعين طلاقة اللسان، والقدرة على الإقناع بواسطة الأدلة التي لا تقبل الشك ،وكذلك التمتع بكل القوى العقلية، وبكفاءات ذهنية وفكرية معتبرة(33) وهي الصفات التي تميز جلّ المحافظين السياسيين.(34)

وتحول المحافظ السياسي في حالات كثيرة إلى محقق فتولى مهمة التحري حول المتهمين والقضايا والتهم المنسوبة إليهم ،فقبل إدانة المتهم كان يسعى بشتى الطرق والوسائل لجمع المعلومات والشهود حول المتهمين، فأحيانا تضل عملية التحري إلى عام أو عام ونصف وعندما ينهي عمله بجمع أكبر كم من المعلومات والبيانات حوله يراسل المسؤولين (القسمة-الناحية) وبعد ذلك تشكل لجنة من (المتهم والمدافع-الشهود...) ويحاكم المتهم وتطبق العقوبات حسب درجة الخطورة، التوبيخ- الإنذار- تنحية المنصب- نزع السلاح لمدة معينة...الخ (35)

كان المحافظ السياسي يساعد القاضي في معظم الحالات، ولا يعتبر تدخله هنا من أجل التأثير في مجريات المحاكمة وإنّما لمساعدته على فهم الجريمة أو الجناية التي بصدد معالجتها.

و مما يجب ذكره أن بعض الشهادات قد أشارت إلى فصل مؤتمر الصومام لمهام القاضي عن المحافظ السياسي ،منها شهادة المجاهد عبد العزيز وعلي التي تنحو هذا المنحى،فهو يقول:«كان القضاء بعد مؤتمر الصومام من مهام مصلحة الأوقاف وحصر ذلك في رجالها و يكون مسؤول الأوقاف على مستوى القسم قاضيا متجولا ورئيس محكمة متنقلة يتولى فصل قضايا المواطنين»(36).وبخلاف ذلك فان شهادة العديد من المحافظين السياسيين ترى أن إشراف المحافظ السياسي على القضاء استمر إلى غاية سنة1959، و هي السنة التي تم فيها تنظيم الجهاز القضائي الثوري و هذا ما نستشفه على سبيل المثال –لا الحصر – من خلال شهادة المجاهد بن عبيد مصطفى الذي يقول :« و من خلال معايشتي للثورة التحريرية فان ما أنا متأكد منه هو أن القضاء لم يرسم بصفة رسمية إلا في أواخر 1958و

بداية 1959،حيث أصبح هناك قاضي القسمة و قاضي الناحية و قاضي المنطقة و قاضي الولاية...والعمل الرسمي للقضاة بدأ منذ سنة 1959،حيث تكفل القاضي بالمشاكل بدل السياسي،والقضاة كانوا يستعينون كذلك بالسياسيين في بعض المشاكل المعقدة والصعبة»[37].

وما يمكن القول أن قيادة الثورة لجأت إلى تنظيم الجهاز القضائي الثوري للتخفيف من أعباء المحافظ السياسي،إلا أن ظروف الثورة حالت دون ترسيمه و استمر إشراف المحافظ السياسي عليه إلى غاية بداية سنة 1959هذا من جهة،واستمر الاستنجاد به إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية بحكم عمق صلة المحافظ السياسي بالشعب من جهة أخرى.

3.إنعكاسات المهام القضائية للمحافظ السياسي:

1.3.مقاطعة المحاكم الإستعمارية:

استطاع المحافظ السياسي بفضل تنظيمه للمحاكم الشعبية أن يدفع الشعب الجزائري إلى النفور من المحاكم الاستعمارية والابتعاد عنها إلى أن أضحت خالية من المواطنين الجزائريين.[38]كما أضفى على العدالة طالعا ثوريا رفيع المستوى،فغرسوا الإيمان و الانضباط في أفئدة الجماهير و تمكنوا من ربح ثقة الشعب و انضباطه في النضال، أخذ الشعب يلجأ إلى التقاضي أمام لجان العدل التي أنشأتها الثورة، ولم يعد المواطن يتقدم بأية شكوى للإدارة الاستعمارية[39] واستطاع القضاء الثوري أن يؤدي دورا أساسيا في توحيد الشعور القومي لدى الجماهير والالتفاف وراء جبهة وجيش التحرير الوطني، وعزل المحاكم الفرنسية عزلا يكاد يكون تاما ومنع التقاضي أمام المحاكم الفرنسية واستمرّ قضاء الجبهة في تقديم خدماته للجماهير لغاية 1962 رغم توسيع المناطق المحرمة والمحتشدات ورغم الضغط المسلط على الشعب للتقاضي أمام المحاكم الفرنسية[40].

2.3.تعميق الثقة بين الشعب والثور:

نجح المحافظ السياسي في تعميق الهوة بين الجماهير الشعبية وأجهزة العدو القضائية،من خلال توعيتهم بمظالمها وتبصيرهم بأهدافها الحقيقية،،وعلى المستوى النفسي فلقد أضفت هذه العدالة جوا من الثقة و المحبة بين الفئات الشعبية،بل ساهمت في خلق مواطن جديد وذلك في خضم التغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري[41].

وحول ذلك يقول المجاهد عبد العزيز وعلي:«...وأصبحت الأحكام التي تصدرها الثورة تنزل بردا و سلاما على المتخاصمين قانعين بقضاء الثورة،لأن الحكم لا محاباة فيه ولا إجحاف ولا خسارة مالية ولا استنزاف و لا تأجيل في القضية ولا تطويل و الحلال بين والحرام بين،هذا الوضع أدى إلى سيادة الانضباط،فمع حلول سنة 1960 تقلصت القضايا والمنازعات وانخفض عددها بنسبة كبيرة في بعض المناطق...» [42]

فأصبح الشعب يثق في الثورة بعدما وقف على قدرتها في تقويض أجهزة العدو'مادفعه للالتفاف حولها واحتضانها،وازداد إيمانا بها.

خاتمة:

ساهم المحافظ السياسي من خلال الصلاحيات القضائية المنوطة به إبان الثورة الجزائرية من توسيع الهوة بين الشعب و الإدارة الإستعمارية بإحداث قطيعة بينه و بين القضاء الإستعماري ، من خلال مواجهة محاكم العدو بمحاكم شعبية موازية، تمكنت خلال فترة وجيزة من الإضطلاع بالمهام القضائية الأساسية

الهوامش

[1]- عائشة سبيحي،**دور المحافظ السياسي في ثورة التحرير الجزائرية1956-1962** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية(1954-1962)، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2017م.

(2)- مقابلة شخصية مع المجاهد و المحافظ السياسي محمد مرتاض بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان يوم2016/7/11

(3)- المركز الوطني للأرشيف، **مقتطفات من محضر جلسات مؤتمر الصومام 20اوت 1956**،علبة220

(4)-A.N.O.M,Carton3R456,Le Commissaire politique,Idiologie et programme du FLN1954-1962

(5)- شهادة المجاهد أحمد بوشعيب،"**إشكالية الإتصال في بدايات الثورة**"،مجلة أول نوفمبر، العدد87،الجزائر، نوفمبر 1987

(6)- محمد بن دارة،**الحرب النفسية الفرنسية و رد فعل الثورة الجزائرية (1955–1960)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2،(2008/2007).ص17

(7)- لخضر شريط و آخرون،**إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2007،ص306

(8)- محمد خلاصي،"**تحديات الحرب النفسية خلال الثورة التحريرية**"،جريدة الشعب،العدد1822، الجزائر،1999.ص8

(9)- عبد الحفيظ أمقران ، **مذكرات من مسيرة النضال و الجهاد**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 45.

(10)- تختص بمحاكمة المدنيين الذين ارتكبوا مخلفات و غالبا ما كان يترأسها مساعدا عسكريا،وإقليميا هي قريبة من الشعب،حيث اعتمدت جبهة التحرير الوطني تنظيما مؤسسا على تقسيم المحاكم الشعبية حسب تغيير المناطق و حسب السكان.أنظر:معزوز هدى، وقبايلي أمال،ملف"التنظيم الإداري و القضائي أثناء الثورة"في:أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة،المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر 16،17 مارس 2005،منشورات وزارة المجاهدين 2007،ص 2009

(11)- الطاهر سعيداني،**مذكرات الرائد الطاهر سعيداني**،القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013،ص 56

(12)- مجلة المجاهد،(اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني)، العدد 1265،(نوفمبر 1984)، ص 121.

(13)-مسعود، ديلمي، **"المحافظ السياسي في وثيقة الصومام"**، الندوة الفكرية حول مؤتمر الصومام، بجاية 19-20 أوت 1996، المتحف الوطني للمجاهد،ص ص01-24

(14)-سعيد بن عبد الله، **العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج2(عدالة جبهة التحرير الوطني و أثرها على الدولة الجزائرية)**، المرسسة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011،ص54

(15)- Mohamed Guentari,**Organisation Politico-Administrative Et Militaire De La Revolution Algérienne De 1954 A 1962,** Volume 01,**opu**. Alger,2004, P 199

(16)-رشيد أجعود،**رشيد أجعود الشاهد الأخير**، ترجمة حميد بوحبيب،دار القصبة للنشر،الجزائر،2012، ص163.

(17)-مسعود ديلمي، **المرجع السابق**،ص13.

(18)-لخضر بورقعة(سي لخضر)، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، دار الأمة الجزائر،2000، ص 76.

(19)-الرائد عز الدين،**الفلاقة**، ترجمة جمال شعلال،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2011،ص202.

(20)- المنظمة الوطنية للمجاهدين،**أحداث الثورة في الأوراس**، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05جويلية 1962، ج01 التقرير السياسي،ص 61.

(21)-جودي أتومي،**العقيد عميروش أمام مفترق الطرق**،مكتبة سيدي عيش،الجزائر، 2006،ص189.

(22)-وهو المجاهد بن عبيد مصطفى بن إبراهيم ،ولد بباتنة في 1927/03/27،من أسرة فلاحية،حفظ القرآن في سن مبكر،ثم انتقل إلى مدينة باتنة وتتلمذ خلال فترة(1943-1944) علي يد الشيخ الطاهر مسعودان م،ثم انتقل إلى تونس سنة 1946 مزاولة دراسته بجامع الزيتونة بتونس..وبعد اندلا ع الثورة ترك التعليم و اشتغل بالتجارة ،وساهم من خلال محله في تزويد الثورة بكل ما احتاجته.وفي أواخر

سنة 1956 التحق بالثور،وتقلد مسؤوليات سياسية،أهمها المتعلقة بوظيفة المحافظ السياسي.للاستزادة في الموضوع،راجع:عمر تابليت ،و صالح بن فليس،**العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى التاريخية في الجهاد**،مطابع عمار قرفي و شركائه،باتنة2012،ص ص 177-181

(23)-شهادة المجاهد بن عبيد مصطفى المدعو عبيد مسعود في: أعمال الملتقى الوطني حول القضاء،المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر 16-17 مارس2005،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر2007، ص264

(24)-عائشة سبيحي، المرجع السابق،ص187

(25)- لخضر بورقعة،المصدر السابق،ص76

(26)- شهادة مسجلة للمجاهد بلحاج سلامة عبد الرحمان، المولود سنة 1938 بالمدية ابن محمد وفروخ فاطمة من عائلة متواضعة كان والده حلاقا نال قسطا من التعليم في المدارس الفرنسية، أنهى دراسته عام 1953م التحق بجيش التحرير مطلع عام 1957م، ونظرا لثقافته ومستواه التعليمي عمل ككاتب على مستوى القسم وعين محافظا سياسيا عام 1960م.شهادة مسجلة في قرص مضغوط،متحف المجاهد،المدية

(27)-شهادة خياري محمد السعيد،في:أعمال الملتقى الوطني حول القضاء في الثورة التحريرية،المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر ،مرجع سابق،ص 297

(28)-المنظمة الوطنية للمجاهدين،**أحداث الثورة في الأوراس، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05جويلية 1962**،ج01 ،مصدر سابق، ص 61.

(29)-خديجة باعلي شريف،" **جيش و جبهة التحرير الوطني الجزائري و تطبيق الشريعة الإسلامية إبان الثورة الجزائرية**"، مجلة التاريخ، مركز الدراسات التاريخية، العدد17، الجزائر 1984، ،ص ص 57-58

(30)-نفسه

(31)-المنظمة الوطنية للمجاهدين،أحداث الثورة في الأوراس..، مصدر سابق، ص 61.

(32)-.**المجاهد**، (اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني)،العدد 1265،(نوفمبر 1984)، ص 118

(33)- أحسن بومالي، **أدوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962**، دار المعرفة ، الجزائر2010، ص 383.

(34)- مقابلة شخصية مع المجاهد و المحافظ السياسي السابق بوغرقة محمد، مصدر سابق

(35)- جودي آتومي، **وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1956-1962**، ج02،مطبعة ريم سيدي عيش، الجزائر 2013 ، ص 305.

(36)- عبد العزيز وعلي،**"تنظيم الأوقاف و القضاء بالولاية الثالثة أثناء ثورة التحرير"**،مجلة أول نوفمبر،المنظمة الوطنية للمجاهدين،العدد 170،الجزائر،أفريل 2007،ص38

(37)- شهادة المجاهد و المحافظ السياسي بن عبيد مصطفى،المرجع السابق،ص ص 264-265

(38)- مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 56.

(39)- تقرير الولاية الثانية، مصدر سابق، ص 14.

(40)-المنظمة الوطنية للمجاهدين،**أحداث الثورة في الأوراس، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05جويلية 1962**،ج01 التقرير السياسي ، مصدر سابق، ص 42

(41)- سعيد بن عبدالله، ،**المرجع** السابق، ص 60.

(42)- عبد العزيز وعلي،**المقال السابق**،ص38